طارق حجّي

ثالوث الدمار

الطبعة الثانية

الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م.
مصر

ثالوث الدمار

مؤلفات طارق حجي

1 - أفكار ماركسية فى الميزان. (1978)

2 - الشيوعية والأديان. (1980)

3 - تجربتى مع الماركسية. (1983)

4 - ما العمل؟ (1986)

5 - الأصنام الأربعة. (1988)

6 - ثالوث الدمار. (1990)

7 - مصر بين زلزالين. (1991)

8 - التحول المصيرى. (1993)

9 - نظرات فى الواقع المصرى. (1995)

10- نقد العقل العربى. (1998)

11- الثقافة أولاً وأخيراً. (2000)

12- Egypt's Contemporary Problems. (1992)

13- Critique of Marxism. (1992)

14- On Management and Petroleum Industry. (1992)

15- L'inéluctable Transformation. (1995)

16- Egyptian Political Essays. (2000)

ثالوث الدمار

طـــــارق حجّـــي

ثالـوث الـدمـار

الطبعة الثانية
(2001)

الدار الدولية للاستثمارات الثقافية
مصر

الطبعة الثانية

2001

ثالوث الدمار

تأليف

طارق حجي

رقم الإيداع

2001/8897
I.S.B.N 977-282-102-8

8 إبراهيم العرابى ـ النزهة الجديدة ـ مصر الجديدة ـ القاهـرة ـ ج.م.ع.

ص.ب: 5599 هليوبوليس غرب/ القاهرة ـ تليفون: 2957655/2972344 فاكس : 2957655 (00202)

« علينا أن نقول ... وعليهم أن يتقولوا »

« الفرزدق »

إهداء

إلى « والـــدىّ ... »

الذين غرسا بأعماقى أبجدية النـجاح والإتـقان ...

مع فيضٍ من الوفاء والعرفان

« طـــارق ... »

الفهـــرس

1	مقدمة	9
2	حوار تمهيدى	11
3	الدعم «النار الموقدة فى أموال مصر والمصريين»	17
4	الانفجار السكانى على مرأى ومسمع التخاذل العام	33
5	التطرف	41
6	إدارة القطاع العام بين الترميم والتقويم	45
7	من أين المبتدى؟	49
8	إصلاح الزراعة المصرية ومستقبل اقتصادنا	53
9	قانون الاستثمار الجديد بين التجديد والتقليد	59
10	منطق الدكتور الغندور: تطوير أم تدمير؟	63
11	مصر على أبواب التسعينيات	67
12	بل سيشهد العالم نهاية الاشتراكية أيضاً	69
13	المصريون بين .. جيل الشموس وجيل الشموع	73
14	الفارق بين هجرة المصريين وهجرة الأتراك	77
15	متخلفون لأننا فقراء .. أم فقراء لأننا متخلفون	79
16	أيهما أسبق الخيال الثقافى أم الخيال العلمى؟	81
17	السياحة .. ومستقبل الاقتصاد المصرى	83

18 طبيعة التغيير الذى ننشده 87
19 رجال .. ومواقف 91
20 كلمة قاطعة عن أحداث الإرهاب والتعصب فى الصعيد 95
21 هوامش على تصريحات الرئيس عن القطاع العام وأحداث الصعيد 97
22 الحزب الواجب هدمه 101
23 المصريون .. والمال العام 105
24 أجيبونا أين نجح الاقتصاد الشمولى؟ 109
25 آراؤنا السياسية عواطف أم أفكار؟ 113
26 نجيب محفوظ .. ملاحظات حول الأديب العبقرى والجائزة الكبرى 119
27 العقاد .. شاعراً وفيلسوفاً 127
28 عباد العقاد .. ذكرى وتحية 137
29 **المؤلف ... بأقلام الآخرين** 141

مقدمة الطبعة الثانية

خلال السنوات ما بين 1986 و1995 صدرت لى ستةُ كتبٍ تدور كلها حول مشكلات الواقع المصرى المعاصر. وكان هذا الكتاب هو ثالث حلقات هذا المسلسل الفكرى.

ورغم أن ظروف الحياة العامة فى مصر قد تغيّرت عما كانت عليه عندما صدرت الطبعةُ الأولى من هذا الكتاب (1990) فقد رأيت أن تصدر هذه الطبعة الثانية دون تغيير حرفٍ واحدٍ من حروفِ الكتابِ الذى صدر لأول مرة منذ 11 سنة.

« طارق حجّى »

2001 / 4 / 1

حـوار تمهيـدى

« رب همة أحيت أمة »

« الإمام على بن أبى طالب »

سأل القارئ الكاتب فقال:

فى كل ما كتبت عن مآسى حياتنا المعاصرة اليوم فى مصر نغمتان أراهما فى تناقض حاد وتضاد .. فأنت من جهة تتحدث عن عيوب كبيرة بل وعملاقة ترى أن معظمها لا يزال قائماً فى حوض نهر حياتنا، كعائق هائل بين الواقع والإصلاح؛ وأنت ـ من جهة أخرى ـ مفعم بالأمل فى وقتٍ مال فيه للشعور باليأس أو ما يشبه اليأس من بين الكتاب والمفكرين والمهتمين بشئون مصر العامة عشرات ممن كانوا ـ فى الماضى ـ سدنة التفاؤل والنظر إلى المستقبل نظرة يشوبها البشر وتوقع حدوث الأفضل .. فلما انتهى السائل من سؤاله الطويل أجابه المؤلف قائلاً: التفاؤل نوعان: أولهما يرجع لطبيعة دفينة فى صاحبه، إذ أن بعض الناس مجبولون على الاستبشار وتوقع الأفضل والنظر إلى مقبل الأيام نظرة عامرة بالتفاؤل وحسن الظن بما سوف تحمله ـ تلك الأيام ـ فى طياتها من أحداث ومتغيرات .. وأما النوع الثانى فيرجع

نشر هذا الفصل كمقال بجريدة مايو عدد الاثنين 11 ديسمبر 1989 ...

لكون صحابه أعمل فكره فى الحاضر ومكوناته، فرأى ـ رغم ما فى الصورة القاتمة من قتامة وجهامة ـ بذور غدٍ أفضل .. ومآل أفضل من الحال. وأنا ـ يا صديقى ـ من الفئة الثانية بلا جدال ..

فقال القارئ مندهشاً :

معظم المشاركين اليوم فى حكم مصر يتحدثون ـ كما تتحدث ـ عن غدٍ أفضل .. ولو كنت أراك (فكراً وتحليلاً) مثل معظم هؤلاء لقبلت الحالة كما هى .. ولكنك من جهة تشاركهم التفاؤل .. ومن جهة أخرى ترى أن معظم التحليلات التى يطرحونها للمشاكل خاطئة .. كما أنك ترى معظم الحلول التى يطرحونها غير قمينة بالإتيان بالغايات المرجوة .. فكيف تريدنى أن أقبل منك هذه الحال؟ ..

فقال المؤلف :

إن الاتفاق فى الشعور لم يكن فى أية لحظة من اللحظات أو فى أى وقت من الأوقات برهاناً على مطابقة الأسباب للأسباب!

قال القارئ :

زدنى إيضاحاً !

قال المؤلف :

فى أيام حكم أنور السادات اشترك اليساريون والناصريون والإسلاميون والمنتمون لأيام ما قبل 23 يوليو 1952 فى العمل من أجل إسقاط السادات والتنبؤ بنهاية حكمه وتوجهاته .. ولا شك أن ائتلافهم فى ذلك لم يكن لينفى اختلافهم فى الأسباب والأغراض .. وقل نفس الشىء على أيام حكم فاروق الأخيرة .. فقد ركّز الشيوعيون والإسلاميون وطائفة من الضباط الذين ألهبت هزيمة الجيش المصرى فى سنة 1948 حنقهم على الملك وبطانته وأركان نظامه .. وكان هؤلاء (ومعهم جناح

من أتباع حزب الوفد) ينظرون إلى مستقبل النظام نظرة شبه واحدة، ولكن أكانت الدوافع والغايات والأهداف والمسببات أيضاً واحدة؟ .. لا أظن أن مجادلاً يمكنه أن يزعم ذلك ..

قال القارئ :

النغمة السائدة إنه لن يكون هناك مساس بالدعم .. وأنت تقول إن المثلث الذى يمكنه أن يدمر مستقبل كل الآمال فى مصر هو الدعم أولاً، والانفجار السكانى ثانياً، والتطرف ثالثاً .. فكيف تبقى هناك مساحة للأمل؟

قال المؤلف :

بل تبقى مساحة هائلة للأمل .. فإن اللعبة فى الحياة السياسية اليوم فى مصر هى فى حقيقتها صراع بين سدنة الاقتصاد الموجه .. وهم من العناصر التى لمعت وبزغت إبان سنى حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وبين سدنة الاقتصاد الحر والديمقراطية المستقاة من تجارب الأمم الغربية ذات العراقة فى الديمقراطية والحريات العامة .. ولكن المسرح محتشد بالآخرين كالشيوعيين والذين يسمون أنفسهم بالإسلاميين (على اختلاف ألوانهم وتوجهاتهم) .. ورغم ما قد يبدو من ضباب كثيف يعترى الصورة العامة .. ورغم رمادية اللون السائد .. ورغم فلول القتامة والجهامة .. فإننى أؤمن أن هناك عاملاً حاسماً فى المعركة هو ما أسميه «الحتمية الاقتصادية السياسية»! وكل اعتقادى أن هذا العامل يجعل فرص نجاح الناصريين والشيوعيين وكل فرق التطرف (المسماة بالإسلامية) فى النصر والغلبة أدنى ما تكون للعدم! وأن حركة «الحتمية الاقتصادية السياسية» هى ـ فى الأغلب ـ فى صالح دعاة الديمقراطية والحريات العامة والإصلاح الاقتصادى على أسس علمية (والأسس العلمية الوحيدة فى النجاح الاقتصادى هى الأسس التى قادت لازدهار الغرب والدول التى نهجت نهجه) ..

قال القارئ :

وما رأيك فى القول بأن سدنة الاقتصاد الموجه قد تمكنوا خلال السنوات الماضية (منذ اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات) من جعل الحركة فى مصر على شكل «محلك سر» ، فلكل حركة إصلاحية للأمام حركات مضادة للخلف تحتويها وآثارها من طرف المعسكر الذى نشأ سادته وكبروا فى ظلال الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى ؟

قال المؤلف :

اسمح لى أن أصف هذا التصور بأنه تصور خاطئ لا يراعى أن سنوات العقد التاسع والعقد العاشر من القرن العشرين ليست كسنوات الخمسينيات والستينيات .. فإن «الحتمية الاقتصادية السياسية» التى حدثتك عنها آنفاً لم تكن ـ من جهة أولى ـ قائمة فى الخمسينيات والستينيات .. ومن جهة ثانية فإن قوتها ـ اليوم ـ كفيلة بالإجهاز خلال سنوات قليلة على «سدنة الحرس القديم» والذين أراهم اليوم فى حالة ضعف بالغ إلى حد أنهم لا يكادون يتصورون استمراريتهم بدون وجود رجل قوى واحد منهم لا يزال يلعب دوراً بالغ الأهمية فى الحياة السياسية المعاصرة فى مصر، ويبدو للكافة أن «إدارة الحكم» لا تملك قدرة الاستغناء عنه، وهو ظن خاطئ ستثبت السنوات القليلة القادمة نقيضه تماماً ..

قال القارئ :

سمعت منذ أيام رأياً يقول إن الفارق الأكبر بين «جمال عبد الناصر» و«أنور السادات» أن الأول كان يتوخى «الكرامة الوطنية» بمعزل عن «المصلحة الوطنية» .. أما الثانى فكان يتوخى «المصلحة الوطنية» بمعزل عن «الكرامة الوطنية» .. فكيف ترى تلك التفرقة ؟

قال المؤلف :

أراها «هزلاً» خالصاً لا نصيب له من «الجد» ! .. بل وأراها دليلاً قاطعاً على ضرب من المثالية بل والرومانسية السياسية، فإن «الكرامة الوطنية» لا تنفصل ولا تنعزل

عن «المصلحة الوطنية» .. فأين الكرامة فى موقف يقول فيه زعيم لأبناء وطنه أن الخيار الوحيد الذى أمام قوى الدول العظمى التى تعانده هو إما الشرب من مياه البحر الأبيض أو البحر الأحمر .. فينتشى هؤلاء الأبناء نشوة تبلغ بقلوبهم واعتزازهم بأنفسهم عنان السماء .. ثم لا تكاد الأيام تمر إلا وقد شرب القائل ومستمعوه من بئر الهزيمة الآسن وتجرعوا معاً أكبر المرارة .. وعرفوا معاً أفدح خسارة .. فأين الكرامة هنا؟ .. وكيف يتسنى وجود تلك «الكرامة» بمعزل عن «المصلحة»؟ ـ دعنا يا صديقى من كلمات التنظيم الطليعى وشعارات «الكاتب الأوحد» .. فإن المثل الإنجليزى يقول: إن الكلام لا يكسر العظام!

قال القارئ :

إذن لا تزال متفائلاً !

قال المؤلف :

بلا حدود !

قال القارئ :

ومشاكل الواقع العملاقة؟

قال المؤلف :

يقينى أن «الضرورة» ستجعلنا نواجه التحديات الثلاثة الكبرى التى يمكنها أن تدفعنا إلى قلب أتون جحيم لا قبل للعقول اليوم بتصوره!

قال القارئ :

وما هى تلك التحديات؟

قال المؤلف :

أولها وأكبرها «الدعم» .. وثانيها «الانفجار السكانى» .. وثالثها «التطرف» ..

قال القارئ :

ألا تضيف إليها «البطالة» التى يتحدث البعض عنها كطاعون الأيام القادمة؟

قال المؤلف :

«البطالة» فى واقعنا اليوم هى «ابنة» الطاعون الأكبر: الدعم! أما الطاعون الثانى فهو «زيادة السكان» .. ومن اجتماعهما معاً يخرج من رحم الواقع الطاعون الثالث «التطرف».

قال القارئ :

وهل تظن أن الأيام المقبلة ستحمل فى طياتها القدرة على التصدى لهذه «الطواعين» الفتاكة؟

قال المؤلف :

إذا اعتمدت فقط على إيمانى بأن الحتمية الاقتصادية السياسية سوف تحسم الأمر لقلت لك إن الأيام المقبلة ستحمل ـ بلا ريب ـ فى طياتها القدرة على التصدى لهذه الطواعين الفتاكة .. ولكننى أضيف لإيمانى باتجاه الحتمية وحركتها وفعاليتها إيمانى بأن «الغد» سيقدم لمصر رجالاً قادرين على إنجاز هذا «الحسم المحورى» مختصرين بذلك مدة أو فترة زمن التحول من اتجاه السير نحو قلب مثلث الدمار إلى اتجاه مضاد يقدم لمصر الاستقرار مجدولاً بالازدهار!

قال القارئ :

وهل يقدر رجل أو رجال على تغيير حال كحالنا اليوم؟

قال المؤلف :

ردى عليك كرجل يؤمن بالدور المحورى للأفراد فى تغيير مجرى التاريخ ـ هو كلمات الإمام على بن أبى طالب الخالدة: (رب همة أحيت أمة).

الدعـــــم
« النار الموقدة فى أموال مصر والمصريين »

« الحماقة تظل حماقة .. ولو كررها ألف ألف رجل »

« ڤولتير » ..

(أ)

الدعم : نشأته وحقيقته

المشكلة العظمى للدعم ـ فى اعتقادنا ـ أن كل المواقف التى اتخذت منه ـ حتى الآن ـ إنما اتخذت من زوايا للنظر والتأمل والتحليل ضيقة للغاية:

من جهة أولى، فإن فريقاً من الذين يعتقدون فى أنفسهم أنهم ممثلو «الفكر اليمينى» فى مصر يطالبون بإلغاء الدعم نظراً لأنه يخلق عبئاً ثقيلاً على كاهل الحكومة:

ففى سنة واحدة (هى سنة 1989) كان إجمالى الدعم أكثر قليلاً من عشرة آلاف مليون جنيه مصرى هى (بالتحديد) قدر العجز فى الموازنة (ما بين الإيرادات والنفقات).

نشر هذا الفصل فى مقالين متتاليين بجريدة الأخبار يوم الأربعاء 1 نوفمبر 1989 ... وعدد الخميس 2 نوفمبر 1989 ...

ومن جهة ثانية، فإن فلول الناصريين وحملة رايات الاشتراكية والشيوعيين ينظرون إلى الدعم باعتبار أنه «حق أساسى» من حقوق الطبقات الأدنى والتى تعانى من شظف العيش فى ظل ظروف اقتصادية واجتماعية متردية .. وهؤلاء يقولون إنه فى خضم هذا «الظلم الاجتماعى» وفى ظلال «الفوضى الطبقية» فإن الدعم هو تعويض (جزئى) للطبقات التى تكافح فى الحياة من أجل الاستمرار وحتى لا يجرفها تيار الغلاء فتغرق تحت أمواجه ..

ومن جهة ثالثة، فإن عدداً لا يستهان به من المشتغلين بالحياة العامة وشئونها فى مصر يخفون ــ بشدة ــ ضجرهم من الدعم وعبئه الثقيل على كاهل الحكومة، ويعلن كل من هؤلاء تمسكه باستمرار سياسة الدعم واصفاً إياها بأنها التزام من طرف الحكومة تجاه الطبقات المطحونة فى الحياة، التزاماً له مبرر وجوده .. كما أن له مبرر استمراريته. وهؤلاء الأبناء الأوفياء للسياسى الإيطالى الداهية نيقولا ميكيافيللى لا يشغل عقولهم فى الحقيقة إلا صدى إلغاء الدعم وأثره على استمرار استقرار وجه الحياة فى مصر: فطالما أن استمرار إعلانهم مساندتهم للدعم (سياسة وتطبيقاً) سيضمن لهم عدم «غليان» الشارع المصرى .. فإنهم أنصار أوفياء للدعم: لأنهم أنصار كل ما من شأنه «تهدئة الأحوال» واستمرار ما يسمونه بالاستقرار .. وما هو فى الحقيقة إلا تأجيل وإرجاء للمشكلة لا إلغاء لها.

وقد يظن المراقب ــ من بعيد ــ أن آراء الساسة فى مصر فى هذه الجزئية إنما تتبع خطهم الفكرى العام .. وهو ظن خاطئ للغاية .. حيث أن انعدام وجود «حياة سياسية حرة» فى مصر لسنوات طويلة كان أكبر آثاره عدم وضوح الاتجاهات العامة للساسة والمشتغلين بالسياسة .. بل وانعدام وجود «مجموعات» مترابطة من الأشخاص .. عوضاً عن المألوف فى الديمقراطيات الغربية حيث توجد مجموعات من الأفراد تربطها الوحدة الفكرية أو الاتفاق الأيدولوجى أو اتساق التوجهات والأهداف الإستراتيجية ..

وهكذا .. نرى حزباً كحزب العمل الاشتراكى وهو فى أساسه امتداد لحزب مصر الفتاة الفاشى القديم، يدافع عن بقاء سياسة الدعم من منطلقات مماثلة لمنطلقات اليساريين .. وقد يبدو هذا منطقياً إذ أن الفاشيين هم من غلاة المتمسكين بدور فوقى (بطريركى) للدولة .. ولكن المؤكد أنه من غير المنطقى أن حزباً كحزب الوفد تنهض فلسفته على الإيمان بالليبرالية كعصب للحياة الاقتصادية يساند سياسية الدعم ويحاول إحراج الحكومة أشد الإحراج كلما حاولت التخفيف من «حجم» الدعم ..

ولا شك عندنا أن كل وجهات النظر المطروحة فى هذا الشأن خاطئة كل الخطأ .. فإننا لا يجب أن ننطلق فى حكمنا على سياسة الدعم (إن إبقاءً أو إلغاءً) من منطلقات سياسية نمطية كتلك التى ينطلق منها الحوار ـ فى معظمه ـ اليوم فى مصر ..

وإنما الأجدر بنا أن نسأل أنفسنا: ما هو مبرر سياسة الدعم؟ .. ومن هم الذين يخدمهم الدعم؟ .. وهل هو ـ على المدى الطويل ـ فى صالح هؤلاء الذين يدعى البعض أن الدعم يستهدف مصالحهم فى المقام الأول؟

أما مبرر وجود «الدعم» فلا شك أنه استمرار قيام الدولة بمساعدة المواطنين الذين أصبحوا غير قادرين على تحمل «الأسعار الحقيقية» لقائمة طويلة من السلع، يأتى فى مقدمتها «الخبز» بما يحمله من دلالات سياسية واجتماعية عميقة: فهو الحد الأدنى لإقامة الأود وبصعوبة الحصول عليه تكون هناك صعوبة حقيقية فى «استمرارية» البقاء ..

كذلك يمكن أن يضاف إلى ما سلف، أن الدعم نشأ مع تحكم الدولة فى الأجور: فعندما أصبح المصريون فى الستينيات ـ فى معظمهم ـ من أجراء الدولة بأجور تتحكم الدولة فى مستوياتها: أصبح من اللازم أن تتحكم الدولة أيضاً فى مستويات الأسعار ولا سيما بالنسبة للسلع الغذائية وعدد من السلع الأساسية الأخرى (التى يعتبر الطلب عليها بالمصطلح الاقتصادى «غير مرن»).

كذلك يمكن أن نعبر عن نفس الرأى السابق بكلمات مختلفة فنقول: إنه فى ظل سيادة المفاهيم الاشتراكية، تجنح الدولة لرفض اعتبار الأسعار نتيجة طبيعية لقوانين العرض والطلب، فإذا بالدولة تحدد لعددٍ من السلع أسعاراً محددة .. ولكن لما كان قانون العرض والطلب هو أحد القوانين التى يستحيل إثبات عدم صحتها؛ فإن الأسعار المحددة بقرارات فوقية من الدولة تصبح أقل ـ مع الزمن ـ من الأسعار الحقيقية لتلك السلع، فتقوم الدولة بالحفاظ على الأسعار عند المستويات التى حددتها .. ولكنها لا تستطيع أن تقوم بذلك دون تحملها بالفارق بين تلك الأسعار (الأدنى) وبين الأسعار الحقيقية (الأعلى) .. وهذا الفارق هو ـ ببساطة ـ المصدر الأول والأساسى للدعم ..

ومع ثبات الأسعار المحددة بقرارات فوقية (من جهة) واستمرار الأسعار الحقيقية فى الارتفاع (من جهة أخرى) يكون معدل ازدياد الأموال التى توظف كثمن لهذا الفارق فى تعاظم متوالى. ولا شك أن مراقبة الوضع فى كل الدول التى طبقت أسلوب الدعم تثبت بوضوح أن ما تتكبده الدولة فى بدايات تبنيها لنظام الدعم يكون هامشياً بالمقارنة بما تتكبده مع استمرار اتباعها لهذا النظام .. فمع السنوات يزداد العبء وتتعاظم تكلفة هذا النظام وتبرز الآثار السلبية له والتى سنتحدث عنها فى الصفحات التالية: صغيرة فى البداية .. ثم يتعاظم حجمها حتى تصبح كالحريق الذى يأكل كل الأموال بأحجام خطيرة .. ولا تبقى بقية لأية استثمارات حقيقية كبيرة ..

إذن مبرر الدعم الأساسى هو مساندة القطاعات الواسعة من أبناء الشرائح المختلفة للطبقة الوسطى والطبقات الأدنى بهدف تمكينهم من مواجهة الحاجات الأساسية للحياة .. ولكن ما هى عاقبة هذا النظام؟ .. وهل قامت الدولة بإظهار تلك العاقبة الحقيقية لمعظم المشاركين فى الحياة العامة اليوم فى مصر؟ .. وهل قامت المؤسسات السياسية الشعبية بدورها فى توضيح تلك العاقبة؟ .. وهل ساهمت وسائل الإعلام فى ذلك التوضيح أم أنها ـ على النقيض ـ نصبت إيوان المآتم وملأته صراخاً وبكائاً على

الدعم والتهديد بالويل والثبور وأوخم عواقب الأمور لكل من تسول له نفسه المساس بقدسية «الدعم» الذى هو حق مطلق من حقوق أبناء الشعب!؟

إن من حق المواطن المصرى العادى أن يفهم اليوم أن «الدعم» الذى بدأ لصالحه (على المدى القصير) قد تحول لخطر داهم يهدده هو نفسه وأسرته وأبناءه (على المدى المتوسط والبعيد): فإن الدولة التى حددت ـ من جهة أولى ـ دخله بشكل اصطناعى ثم خلقت ـ فى نفس الوقت ـ مناخاً للعمل لا يمكن فى إطاره الحديث عن إنتاجية مرتفعة أو متوسطة أو حتى متوسطة التدنى، هى نفسها (الدولة) التى قررت أن تساعده على مواجهة ظروف الحياة عن طريق نظام مصطنع هو نظام الدعم والذى لا يمكن إلا أن يكون فى النهاية «سبب خسارة عظمى» لمن ابتكر النظام من أجل مصلحتهم فإن المبالغ الهائلة التى توظف تحت بند الدعم هى نفس المبالغ التى كان من المفروض أن توظف من أجل إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة .. وهكذا تكون الخسارة فى الاتجاهين ..

فمن جهة، فإن توظيف رؤوس أموال ضخمة تحت بند الدعم هو إهدار لرؤوس أموال ضخمة كان المفروض (فى ظل الأوضاع السليمة) أن تكون استثمارات تعود على الدولة (وبالتالى على المواطنين) بعوائد مجزية ومجدية .. وهكذا يكون أول معنى للدعم هو ضياع فرص عملاقة للإنتاج والاستثمار والثروة .. وهو ما يعنى أنه عوضاً عن إنفاق مبالغ معينة على الاستثمار الذى يؤدى إلى الإثراء بدرجة أو بأخرى فإن هذه المبالغ ذاتها تنفق على الدعم والذى هو حرمان من الإثراء وإمعان فى الإفقار نظراً لطبيعة الدعم ذاته كإنفاق على بنود استهلاكية صرف كالغذاء وعدد كبير آخر من الخدمات ..

أما المعنى الآخر الكبير للدعم فهو أنه عامل أساسى من عوامل خلق واستفحال ظاهرة البطالة: فلما كانت رؤوس الأموال العملاقة تتجه إلى الدعم وليس إلى إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة، فإن النتيجة الطبيعية المباشرة هى عدم خلق فرص عمل جديدة

للأجيال الناشئة .. وهكذا فإن الدعم يكون بمثابة «إطعام الآباء بدلاً من توظيف الأبناء» وهى ظاهرة جد خطيرة تستحق عظيم الاهتمام ليس فقط لكونها ظاهرة اجتماعية بالغة الخطورة .. وإنما لكونها ـ فى نفس الوقت ـ بذرة كبرى من بذور الفوضى الاجتماعية وسبباً لا يجوز تجاهله من أسباب الفوران الاجتماعى والغليان الشعبى ولا يريد القلم أن يسترسل فيقول «بل ومن عوامل خلق المناخ المناسب للشغب الاجتماعى والطبقى والذى قد يؤدى عند درجة معينة من الخلل إلى درجات متفاوتة من الحروب الأهلية» ..

ومن الغريب للغاية أن المشتغلين بالحياة العامة فى مصر لم يسبق لأحد منهم أن رأى ورصد وشرح هذا الجانب الخطير لسياسة الدعم، هذا الجانب الذى يتمثل فى أن البلايين (المليارات) العشر من الجنيهات والتى خصصت للدعم فى ميزانية سنة 1990 / 1989 المالية لن تضيع كلها ـ فقط ـ مع نهاية السنة المالية ولكنها ستمثل فى حقيقة الحال ضياع ملايين فرص العمل التى كان من الميسور خلقها للأجيال الجديدة إذا كنا قد أنفقنا هذه البلايين العشر (أو بعضها) على إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة، علماً بأن إنشاء فرص عمل حقيقية ومنتجة هو السبيل الوحيد لاستئصال الحاجة للدعم، فإن هؤلاء الشباب الذين ستقدم لهم فرص عمل حقيقية ومنتجة سيكون بوسعهم (لو كانت فرص العمل المنشأة حقيقية ومنتجة) أن يواجهوا الحياة وهم فى غنى عن الدعم الذى لا يحتاج إليه فى الحقيقة إلا العاملين من أصحاب الوظائف غير الحقيقية وغير المنتجة، والذين يتقاضون من الدولة مرتبات هزيلة هى فى الحقيقة شكل من أشكال الإعانة الاجتماعية يحصل عليها ملايين الأجراء للدولة والذين يشغلون أعمالاً لا وجود حقيقى لها أو حولها إطار العمل إلى ما يشبه الوظائف التى لا وجود حقيقى لها، ولا أدل على ذلك من عدم احتياج الحرفيين الذين يعملون فى دنيا القطاع الخاص بشكل حقيقى للدعم بالمقارنة بموظفى وعمال الحكومة والقطاع العام ..

القطاع العام الخاسر : شكل مدمر من أشكال الدعم

ومن أكبر جيوب الدعم وأشدها خطراً واستنزافاً للموارد المالية لدولة فقيرة كمصر تلك الوحدات من القطاع العام التى إما أنها تحقق خسائر أو أنها تحقق ربحاً ضئيلاً لا يتناسب مع حجم رؤوس الأموال والاستثمارات التى أنفقت على تلك الوحدات، سواء فى طور إنشائها أو فى طور تشغيلها، ومن الغريب أن هذا الشكل من أشكال الدعم لا يسترعى انتباه الذين يخوضون بحماس فى موضوع الدعم وأشكاله وجدواه وأسباب الإبقاء عليه أو إلغائه .

إن كل وحدات القطاع العام التى تحقق خسائر وكذلك تلك الوحدات التى تحقق عائداً سنوياً صافياً يقل عن حد معين (وليكن 7% بالمعنى الحقيقى أى بعد أخذ معدل التضخم فى الحسبان وهو ما يطلق عليه بالإنجليزية إما Constant Value أو Real Term Money) تستمر فى الوجود بل ويسمح لها فى معظم الأحيان ليس فقط بالحصول على مساعدات مالية فى مواجهة الخسائر التى تحققها بعض وحداتها، ولكن يسمح لها ـ فوق ذلك ـ بالحصول على أموال ضخمة توزع على العاملين بها تحت بند «الأرباح» ..

ولا ريب أن الممول الحقيقى لهذا الجيب الكبير من جيوب الخسارة ونزيف الأموال هو المواطن المصرى العادى بل إن خسارة هذا المواطن تتخذ أكثر من شكل واحد:

ـ فمن جهة أولى: هناك الحرمان من الربح الطبيعى المنتظر فى أى مشروع كائن ما كان .. هذا الربح الذى كان من المفترض ـ عند تحققه ـ أن يوجه إما للإنفاق على الخدمات والمرافق العامة أو يوجه لمشاريع استثمارية إنتاجية تكفل خلق وتوفير وظائف جديدة لأبناء المصريين الذين يتكدسون على قوائم البطالة بالملايين من الشباب وخريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة والمدارس الفنية ..

ـ ومن جهة ثانية: هناك ـ فوق شكل الحرمان المشار إليه آنفاً ـ استنزاف أموال أخرى ولدتها قطاعات ناجحة لمجرد إعطاء الفرصة لقطاعات خاسرة وفاشلة ومهزومة لتستمر فى الخسارة والفشل والهزيمة .. وهو ما يعنى أيضاً عدم توجيه هذه الأموال للوجهتين اللتين ذكرناهما آنفاً:

* الخدمات والمرافق العامة.

* إنشاء وخلق وتوفير فرص عمل جديدة وحقيقية لأبناء المصريين المتكدسين بالملايين على قوائم البطالة والعطالة.

ولا شك أن التفكير الاقتصادى السليم يستوجب منا المساواة ـ هنا ـ بين الوحدات التى تحقق خسارة وتلك التى تحقق ربحاً ضئيلاً: فكلاهما يمكن الاستعاضة عنه بأشكال أخرى من الاستثمار لا تؤدى للخسائر التى ذكرناها وذلك بتحقيقها للحد الأدنى الذى يتفق عليه للربحية السنوية الحقيقية للمشاريع.

ولا ريب عندنا، أن هذا الشكل من أشكال الدعم (غير المباشر) هو من أجدر أشكال الدعم بالمواجهة الحاسمة وبإرادة صارمة ويد قوية لا تبالى بما سنسمعه من دعاوى الغوغاء الذين أنبتتهم العقود الثلاثة الأخيرة فى مصر، فقد سمعت مصر من هؤلاء الديماجوجيين ما يكفى وهى ترقب اقتصادها ينهار كل سنة بمعدلات رهيبة وبما لا يدع مجالاً لسماع دعاوى هؤلاء الغوغاء والذين يجب أن يقابلوا (كلما هموا برد فعل تخريبى مما درجوا عليه) بمثل ما قوبلوا به إبان أحداث مصنع الحديد والصلب بحلوان خلال شهر أغسطس 1989 عندما تصدت يد الدولة لتضع أقزام الغوغائية وأشباح الظلام فى حجمهم الحقيقى ..

ومن الحتمى واللازم للغاية أن تتصدى الأقلام الواعية وأجهزة الإعلام لتبيان الحقيقة للمواطن المصرى بحيث يتفهم بوعى وجلاء لا يكتنفه لبس أو غموض أن الأموال التى توظف لدعم وحدات القطاع العام الخاسرة وتخويلها الحق فى الاستمرار فى صنع الخسارة هى أموال تستقطع من ميزانيات خلق وظائف عمل جديدة لأبنائه

وأحفاده .. ناهيك عن اقتطاعها قسماً كبيراً مما كان ينبغى أن يمول مشاريع البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة ..

إن القضية ـ من الناحية الإعلامية ـ أن يدرك العاملون الناجحون أنهم لا ينبغى أن يوافقوا على تخفيض مباشر ومستمر لمستوى حياتهم وحياة أبنائهم من أجل حفنة من العاملين الفاشلين الذين لا يتقنون إلا صنع الخسائر. وقبل ذلك، فإن القضية من الناحية الإستراتيجية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) أن إعطاء الفرصة لممثلى التيارات اليسارية والناصرية وكذلك المنتفعين من بقاء الأحوال الراهنة على ما هى عليه من بعض القيادات النقابية هو خطأ إستراتيجى قاتل، لأن نتيجته الحتمية هو استمرار استفحال المشكلة وتأجيل المواجهة إلى مستقبل ستكون المواجهة من خلاله باهظة ..

والصواب ـ كل الصواب ـ من الناحية الإستراتيجية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) أن تتم هذه المواجهة الآن وبكل الحزم والحسم مع بدء المواجهة واليد القوية القادرة على إجهاض أى رد فعل تخريبى من فلول الغوغائية مستعدة ـ كل الاستعداد ـ ليس فقط لإيقاف رد الفعل التخريبى بل ولتلقين سدنة الغوغائية، وحماة نظمها وكهنة معبدها وأصنامها درساً يحول ـ من قسوته ـ بينهم وبين مجرد التفكير فى مثل تلك المواجهات مع كل محاولة جادة لتصفية كهنوت المنتفعين من الإبقاء على وحدات القطاع العام الخاسرة والمهزومة ..

وأخيراً: فإن القضية من الناحية الأمنية هى قضية بالغة الأهمية، فإن أهم مهام جهاز الأمن فى بلد كمصر اليوم أن يتصدى لقوى الغوغائية (كما فعل إبان أحداث مصنع الحديد والصلب فى حلون فى شهر أغسطس 1989) بمثل ما ينبغى عليه التصدى لقوى الرجعية الثيوقراطية (المتمثلة فى الجماعات الدينية المتطرفة) ولقوى التخريب التى تعمل على إفساد الأجيال الناشئة بتهريب أشكال وألوان المخدرات الحديثة، والتصدى لهذه القوى المفسدة الثلاث يجب أن يكون بيد من حديد وبقدر من الردع ـ يبقى أثره فى النفوس ـ الآثمة ـ سنوات بعد سنوات ..

(ب)

فى القسم الأول من هذه الدراسة، وقفنا على دواعى نشأة نظام الدعم كما أوضحنا حقيقته «اقتصادياً» .. كذلك تحدثنا عن القطاع العام الخاسر بصفته شكلاً من أكثر أشكال الدعم استنزافاً للموارد الاقتصادية .. وفى هذا القسم الثانى نتطرق بالحديث للمنهج الأمثل لتخفيض .. ثم إلغاء الدعم .. كما نتناول «الدعم» بين أيدولوجيات اليسار الحاضرة وأيدولوجيات الاقتصاد الحر الغائبة فى واقعنا، ثم نتحدث عن «الإعلام» وسياسة الدعم .. ثم نختم حديثنا بالتطرق للدعم والقدوة والثقة المفقودة بين الحكومة والشعب ..

المنهج الأمثل لتخفيض ثم إلغاء الدعم

ينادى بعض أنصار مدرسة الليبرالية السياسية والاقتصاد الحر بضرورة إلغاء الدعم (فى مصر) حتى يكون من الميسور إتاحة مناخ صحى يستطيع اقتصاد مصر فى ظلاله أن يتحرك فى الاتجاه الصحيح، وأن يخرج بمصر من كبوتها الاقتصادية الكبرى والتى جعلتها من جهة أولى من أشد الدول فقراً إذا نظرنا إلى نصيب الفرد السنوى من مجمل الناتج الوطنى GNP Per Capita Per Annum. والتى جعلتها من جهة ثانية واحدة من الدول العشر الأكثر مديونية على ظهر الأرض ..

ولا شك عندنا أن الدعم هو أحد أكبر أسباب المشكلة الاقتصادية المصرية .. ولكننا نرى ـ من جهة أولى ـ أن مشكلة مصر الاقتصادية (والدعم من أكبر عناصر تكوينها) هى نتيجة لمشكلة مصر واختياراتها السياسية خلال السنوات التالية لسنة 1952، فالتأخر الاقتصادى ـ شأنه شأن التقدم الاقتصادى ـ ما هو إلا نتيجة اختيارات سياسية معينة ..

والمعنى البسيط والمباشر لهذا الاعتقاد أنه من المستحيل فكراً وواقعاً أن نتصور حل مشكلة أو مشاكل مصر الاقتصادية مع التمسك باختيارات سياسية أساسية كانت هى منبت تلك المشاكل الاقتصادية ..

ومن جهة ثانية، فإننا نرى أن إلغاء الدعم بقرار فورى شمولى هو أبعد الأمور عن حل المشكلة وتوفير المناخ الصحى للتحرك فى الاتجاه السليم من قلب دائرة المشكلة إلى دائرة الحركة الاقتصادية السليمة والمنتجة والبناءة .. من دوائر السلبية إلى دوائر الإيجابية ..

والحل الأمثل فى نظرنا أن تكون هناك خطة كاملة شاملة ذات تصور ورؤية واضحة لتخفيض الدعم فى حركة تخفيض مستمرة ومتوالية، تواكبها حركة استعمال وتوظيف ناجح للأموال التى تتوفر عن طريق عملية تخفيض الدعم وتوظف فى نفس الوقت توظيفاً سليماً فى مجالات استثمارية إنتاجية، يكون من شأنها من جهة أولى توليد ربحية عالية ومن جهة ثانية خلق فرص عمل جديدة عديدة للأجيال الناشئة ..

ولا ريب أن النجاح فى تقديم هذه المعادلة الجدلية: تخفيض فى الدعم تواكبه استثمارات منتجة وناجحة وفعالة .. لا ريب أن النجاح فى تقديم هذه المعادلة الجدلية هو الشكل الوحيد من أشكال حل مشكلة الدعم الذى بوسعه أن يكفل السلام الاجتماعى فضلاً عن اكتساب جموع الشعب فى صف الدعوة لإلغاء الدعم، فما لم تكون هناك فائدة ظاهرة وملموسة يحس بها الشعب فإنه سيكون من العسير للغاية إقناع الرأى العام بصواب وجدوى وفعالية وحكمة هذا الاتجاه ..

وهكذا، فإن تخفيض الدعم الذى لا يؤدى لتلك النتيجة والذى تواكبه (على سبيل المثال) نفقات كبرى على الخدمات أو توسع فى الإنفاق الحكومى المستهجن أو توسع فى الإنفاق على الوزارات السيادية .. كل ذلك من شأنه أن يجعل حركة إلغاء الدعم فى واد .. والرأى العام فى واد آخر .. ناهيك عن عدم النجاح الاقتصادى الحقيقى لحركة إلغاء الدعم، فإن نجاح هذه الحركة لا يمكن أن يكون معناه التخفيف عن كاهل الدولة (بتخفيض حجم المبالغة الموظفة فى دوائر الدعم) وإنما الشكل الحقيقى لهذا النجاح هو إدخار فى جانب يقابله توظيف استثمارى منتج فى الجانب الآخر، تكون ترجمته الكبرى هى (دخل جديد كبير) و(وظائف عديدة جديدة) ..

ولا شك أن رئيس الوزراء الذى سيستطيع أن يحقق تلك المعادلة الجدلية سيكون هو المصلح الاقتصادى الحقيقى الذى طال انتظار مصر له منذ أسقطتها التوجهات السياسية والاقتصادية الخاطئة فى وهدة الفقر والمعاناة ..

الدعم ..
بين أيدولوجيات اليسار الحاضرة ..
وأيدولوجيات الاقتصاد الحر الغائبة

وحتى تكتمل النظرة لمأساة الدعم والتى تشكل نزيفاً هائلاً ومستمراً لدماء اقتصاد مصر وحيويته، ذلك النزيف الذى أوصل اقتصاد مصر لحالته الراهنة من الفقر والوهن والهوان .. فإننا ينبغى أن نسلط الضوء على حقيقة أن حياتنا السياسية بينما تزخر بممثلين للأيدولوجيات اليسارية ذوى حضور قوى وبارز على خشبة المسرح السياسى وفى قلب التنظيمات السياسية والشعبية على اختلاف مسمياتها ودوائر أنشطتها، فإن حياتنا العامة لا تضم ممثلين حقيقيين لمدرسة الاقتصاد الحر المؤمنين بفعاليات هذه المدرسة مع إيمان مماثل بإفلاس وعقم كل النظم الاشتراكية بوجه عام ونظم الاقتصاد الموجه بوجه خاص ..

والمأساة الحقيقية هنا، أن فلول التجار والوسطاء والسماسرة وأبناء الانفتاح الساداتى ورموز التسعينيات هم الذين ينظر إليهم بصفتهم سدنة الليبرالية والاقتصاد الحر .. وهو نظر خاطئ إلى أبعد الحدود .. فإن هؤلاء لا يحق وصفهم إلا بطبقة السماسرة والوسطاء الذين انتفعوا من تخبطات الحكم فى مصر خلال الستينيات والسبعينيات، وهم أشد ما يكونوا بعداً عن فهم الليبرالية ومبادئ الاقتصاد الحر وقيم الحضارة الغربية بحكم طبيعتهم التجارية البحت وخوائهم الثقافى وانعدام اتصالهم الفكرى بأية قيم حضارية حقيقية .. ومن العار ـ حقيقة ـ الاعتقاد بأن هؤلاء هم ممثلوا الأيدولوجيا أو الأيدولوجيات المناهضة والمناقضة للأيدولوجيات اليسارية .. وإلا جاز أن يصنف مع

هؤلاء كممثلين لتلك الأيدولوجية كبار المرتشين وسدنة الفساد وتجار العملة والمخدرات!

وما نريد أن نقرره هنا، أنه بينما تزخر الحياة العامة ـ اليوم ـ فى مصر بآلاف الممثلين للأيدولوجيات اليسارية، فإن ممثلى الأيدولوجيات المنبثقة عن الإيمان بالليبرالية والاقتصاد الحر منعدمون تماماً أو شبه منعدمين ..

الإعلام .. وسياسة الدعم

ومن الأمور بالغة الأهمية المنوط بوسائل الإعلام القيام بتوضيحها بجلاء لأوسع قطاعات من الشعب فى مصر أن المستفيد الحقيقى من الدعم هم الأغنياء وسائر أعضاء الطبقة العليا الجديدة فى مصر، وأن الفقراء والكادحين وسائر طوائف العمال والموظفين هم أبعد ما يكونوا عن الاستفادة من سياسة الدعم على المدى المتوسط والطويل .. فاستمرار سياسة الدعم يعنى ـ ضمن ما يعنى ـ ازدياد معدل فقر هؤلاء وانعدام الأمل فى مستقبل كريم لهم ولأبنائهم ..

وكاتب هذه السطور يعلم يقيناً أن التصدى إعلامياً لإجلاء هذه الحقيقة الصلبة أمام عيون ملايين المصريين الذين رددت وسائل الإعلام الرسمية لسنوات على أسماعهم أن الدعم حق أساسى من حقوقهم وأنه فى جوهره موقف مساند من الحكومة للشعب، إنما هو بمثابة السباحة ضد التيار، ولا شك أن رد فعل سدنة الاقتصاد الموجه وقادة التيار الغوغائى فى الحياة المصرية العامة سيكون فى البداية عاتياً وقوياً، ولكن هكذا هو «الإصلاح الحقيقى» دوماً، فما هو إلا صراع من الكهنوات المسيطر والمنتفع مع شعارات بدت من كثرة ترديد الأفواه ـ بببغائية ـ لها وكأنها حقائق كبرى لا يجوز المساس بها، وما هى فى جوهرها وحقيقتها إلا الزيف الخالص والبهتان الصرف المصفى .. شأنها شأن كل الدعاوى اليسارية والتى فى كيميائها أنها ذات ألوان براقة طلية تجذب العيون وأنها ذات رنين يجيد كذلك جذب الآذان .. رغم ما بها من زيف وبهتان وخطأ وبطلان ..

وأبسط مراجعة لحياتنا العامة توضح أن القلة القليلة من الوزراء الذين كانوا على درجة عالية من الشجاعة الأدبية جعلتهم لا يبالون بردود الفعل تلك هم فقط الذين أحرزوا نصيباً حقيقياً من النجاح فى دوائر أعمالهم: فلولا أن وزيراً مصرياً للبترول لم يخش الحملة الغوغائية الشرسة التى شنها عليه حزب معارض، اشتهر فى تاريخنا المعاصر بأنه حزب الصخب والجلبة والتهور والتطرف بلا حدود .. لما كان بوسع مصر أن تدعى - اليوم - أنها صارت دولة ذات احتياطى إستراتيجى من الغاز سيجعلها - لأعوام - فى أمن من أزمة طاقة عارمة ..

ولا ريب، أن هذه المسألة بالذات هى سبب وجود واستمرار وجود موجة تمسك شديد (إلى أقصى الحدود) بسياسة الدعم وكأنها ركن ركين لنظام الحكم بل وطقس من الطقوس التى لا يجوز المساس بها، بل وتعد مطالبة المطالبين بمراجعتها (بهدف إلغائها) كالكفر بركن من أركان النظام .. بل ويبلغ تزمت كهنة هذه الطقس (من طقوس الاشتراكية) حد اعتبار الدعوة للعدول عن سياسة الدعم بمثابة هرطقة ومروق وخيانة كاملة شاملة ..

وفى ظل هذا المناخ العام، يكون لمؤيدى سياسة الدعم الفرصة العظمى لاستمرار نجاحهم (وربما «فشلهم») لأن المدرسة المقابلة لا تجد من يمثلها إلى السماسرة والوسطاء وفلول الأغنياء الجدد مع كل ما يتسمون به من جهل لا حد له، وضحالة ثقافية وأخلاقية تعجز الأقلام عن وصفها وتجسيدها.

حديث أخير: عن الدعم والقدوة والثقة المفقودة بين الحكومة والشعب

مسألة أخيرة لا ينبغى لهذا الفصل عن الدعم أن يبلغ نهايته دون التطرق إليها، وهى مسألة الثقة بين «الحكومة» و«الشعب» .. فعبر سنوات طوال أخذت هذه الثقة فى الاضمحلال والتقلص حتى بلغت درجة الانعدام أو أنها صارت أدنى ما تكون لبلوغ تلك الدرجة، ولا شك أن فقدان الثقة بين الحكومة والشعب إنما يعود من جهة

أولى لتوالى إخفاق الحكومات المتعاقبة فى الوفاء بالعهود والوعود المقطوعة .. فما أكثر ما وعدت الحكومات .. وما أكثر ما أخلفت الوعود .. ولا شك أن حديث الحكومات المتعاقبة عن خطط الإصلاح وترشيد الإنفاق الحكومى وعلاج أوجه الخلل فى الأداء الحكومى، وكذلك الوعود العديدة بالرخاء والمستقبل الأفضل والغد الأكرم .. كل ذلك صار فى آذان أبناء الشعب حديثاً بلا معنى .. وكلاماً بلا جوهر .. ومحض أحلام وأوهام وأمانى لن تعرف طريقها إلى التحقيق مثلها مثل أخوات لها بالعشرات .. حفلت بها تصاريح الحكومات على مر الشهور والسنوات!

ومن جهة ثانية: فإن فقدان الثقة بين الحكومة والشعب إنما يعود ـ أيضاً ـ لتكرار ملاحظة أبناء الشعب لاختلاف «الأقوال» عن «الأفعال» .. فما أكثر إعلانات الحكومات المختلفة ـ بالأقوال ـ عن برامج لها لترشيد الإنفاق الحكومى وإعطاء المثل للناس، وإذا بالأفعال تنقض كل ما صرح به وقيل .. ولا شك أن ذلك جعل الشعب أقل قدرة على تحمل الصعاب، وإن كان الشعب المصرى لا يزال أعجوبة حضارية فى تحمل الصعاب ومشقات الحياة مع احتفاظه بمعظم جوهره الحضارى وإن أخفت ذلك الجوهر العظيم عيوب على السطح هى الحد الأدنى لما يمكن لظروف معيشية بالغة الصعوبة كتلك التى يحيا فى ظلالها المصريون اليوم أن تفرزه وتنتجه بشكل حتمى.

ولا شك أن إعلان الحكومة ـ أية حكومة ـ لخطة محددة لترشيد الدعم وتحويل جانب ـ تلو الآخر ـ من المبالغ الهائلة التى تنفق عليه إلى بنود استثمارية فى شكل مشاريع إنتاجية جديدة لا بد وأن يواكبه اتساق مطلق بين «الأقوال» و«الأفعال»؛ بمعنى أن يكون واضحاً وجلياً أمام الشعب وأمام الصحافة وأمام العالم بأسره أن ما يقطع باليمين من بنود الدعم إنما يضاف مباشرة وبشكل كامل باليسار لبنود المشاريع الاستثمارية الإنتاجية .. وما لم تعط الدولة المثال الواضح على هذا الاتساق فإنه يصبح من العسير للغاية أن يتوفر رأى عام مؤيد ومساند للدولة فى نهجها هذا.

الانفجار السكانى
على مرأى ومسمع التخاذل العام

كان فيلسوف ألمانيا العظيم جورج هيجل يقول إن المنهج الجدلى (الديالكتيكى) ينهض على عدة قوانين للفكر والنظر منها قانون الارتباط والذى يعنى أنه عند النظر لأمر من الأمور أو لظاهرة من الظواهر فإنه لا بد من النظر إليها فى إطار ما يرتبط بها من أمور وظواهر. ويشكل هذا القانون ـ قانون الارتباط ـ إلى جانب قوانين أساسية أخرى ـ هى قانون التطور ونفى النفى والقانون الذى يرى أن كل التغيرات الكيفية هى فى حقيقتها مجموعة «كبيرة» من التغيرات الكمية ـ ما يعرف بالمنهج الجدلى أو الديالكتيكى والذى ينسب لهيجل (أحد أعظم العقول على مدى التاريخ البشرى بأسره).

وعندما يتصدى مفكر لمشكلة أو ظاهرة الانفجار السكانى فى مصر فإنه يجد نفسه بعد وقت غير طويل أمام تجسيد حى أو مثال واقعى لقانون الارتباط: إذ يبدو جلياً أن النظر لهذه المشكلة أو الظاهرة بمعزل عن العديد من المشاكل أو الظواهر الأخرى هو أمر خاطئ ـ للغاية ـ ومستحيل إلى أبعد آماد الاستحالة. وهكذا، تبدو الصورة ـ بعد حين ـ واضحة وإن كانت معقدة أشد ما يكون التعقيد.

نشر هذا الفصل كمقال بجريدة الأخبار عدد الأربعاء 22 نوفمبر 1989 ...

ولكن قبل التصدى للمشكلة (مشكلة الانفجار السكانى فى مصر) وما ترتبط به من جوانب أو مشاكل أو ظواهر أخرى. فإنه من الجدير بنا أن نقف ملياً ونتساءل: هل زيادة السكان بالشكل الحالى فى مصر هى بالفعل مشكلة حقيقية؟ وهل هى بالفعل ظاهرة سلبية وغير صحية؟ .. أم أنها نعمة لا نقمة؟

ويقين كاتب هذه السطور أن زيادة السكان فى مصر اليوم هى نقمة كبرى وداء وبيل وشر لا بد من التصدى بكل الحسم والعزم والحزم له .. واستعمال كل الوسائل التى من شأنها أن توقف معدلات الزيادة الجنونية فى عدد المصريين .. ولكن الذى يدعونا لتناول هذه الجزئية قبل الانغماس فى تناول الانفجار السكانى فى مصر بصفته مشكلة كبرى وباعتباره داء عضالاً وشراً وبيلاً. إن عدد لا يستهان به من أبناء مصر لا ينظر إلى الظاهرة على هذا النحو، بل إن بعضنا ـ للأسف الشديد ـ يرى أن زيادة أعداد المصريين هى فى حقيقتها نعمة لا نقمة .. وأن المشكلة ترقد فى جانب أو فى جوانب أخرى لا علاقة لها بزيادة أعداد المصريين بالذات، أما الذين يرون زيادة سكان مصر كنعمة (لا كنقمة) فهم فى المقام الأول معظم الجماعات الدينية (والتى أصبحت جماعات سياسية أكثر منها جماعات دينية) ..

ويستند هؤلاء للاعتقاد بأن زيادة السكان ـ من جهة ـ نعمة من الله على المصريين المسلمين .. وأن تحديد النسل من جهة أخرى هو عمل ينافى الإيمان ويمثل تدخلاً بشرياً ضد الإرادة الإلهية .. بل ويغالى البعض منهم ـ وهم غلاة فى الأصل فى تناول كل الأمور ـ ويعتبر الحد من النسل أو منع حدوث الحمل بأية وسيلة من الوسائل الطبية بمثابة إزهاق روح أى بمثابة قتل لإنسان حى!

ولا شك عندنا أن مرجع هذا الموقف ليس «التدين» أو «الإيمان» أو «الاعتقاد» فالأمر مثل عشرات الأمور الأخرى مما لم يتضمن الإسلام حكماً قاطعاً بشأنه لأنه لم يتناوله ـ أساساً ـ نظراً لعدم وجود أساس المشكلة فى زمن التشريع الإسلامى الأول .. وبالتالى فإن الزعم بوجود نص قطعى فى المصدرين الأساسيين للتشريع الإسلامى وهما

القرآن والحديث هو زعم مغلوط تماماً ولا يثبت أمام التقصى والبحث والتمحيص؛ وإنما الصواب أنه أمر يجب البحث عن حكم له فى مصادر التشريع الإسلامى الأخرى كالإجماع والاستحسان والمصالح المرسلة .. وسنجد أن باب المصالح المرسلة هو الباب الوحيد الذى يجب تناول المسألة في إطاره .. وعلى أساس خلو المصدرين الأساسيين من حكم فى المسألة محل البحث وهى تنظيم النسل.

ولا ريب عندنا أن الانتقال بالموضوع إلى دائرة المصالح المرسلة (الرحبة) سوف ينتهى بنا إلى شكل مختلف من أشكال تناول هذا الموضوع .. وسيكون مدار البحث هو: هل من مصلحة الأمة فى الوقت الراهن إطلاق العنان لزيادة السكان؟ أم أن مصلحة الأمة تتحقق بتنظيم النسل بهدف الحد من معدلات الزيادة السكانية الرهيبة الحالية؟ ..

ولا شك عندنا أن طريقة تناول مفكرى الجماعات الدينية لهذا الموضوع اليوم هى انعكاس واضح ومباشر لما يعانيه فكر هذه الجماعات من تكلس وجمود ونصيه هى أبعد ما تكون عن روح الدين الإسلامى السمح والعظيم .. فإن محنة هذه الجماعات ومحنة فكرها أنها كتب عليها أن تكون جماعات سرية (غير شرعية) تعمل من تحت الأرض وتستمد فكرها من تيارات باطنية (سرية مشابهة) وجدت وانتشرت منذ أكثر من ألف سنة، ولا تعبر بحال من الأحوال عن الفكر الإسلامى النقى كما تعبر عنه ـ بحق ـ المذاهب السنية الأربعة والتى هى فى مجملها (وعلى حد تعبير الإمام أبى حنيفة النعمان) مدارس للرأى (يقول الإمام أبو حنيفة: علمنا هذا رأى فمن جاءنا بأفضل منه قبلناه .. ويقول الإمام مالك: من منا إلا ويخطئ ويرد عليه).

ولكن أين وسط كل تيارات الجماعات الدينية ـ اليوم ـ من يقدم فكراً إسلامياً حراً سمحاً يناسب العصر ولا يتسم بالجمود والانغلاق والرجعية والتزمت ومجافاة العصر؟ إن أصوات مفكرين إسلاميين عظام أمثال محمد عبده ومصطفى عبد الرازق والعقاد ومحمود شلتوت لا تكاد تذكر إلى جانب أصوات رجال ما كان أصحابها

ليذكروا لولا اتسام كل الجماعات الدينية اليوم بالسلفية ومجافاة العصر والهروب من الواقع الحى لأحضان أحلام عالم من الوهم (وَهْم القرون الثامن والتاسع عشر الميلادية).

ومما يزيد الطين بلة، أن المؤسسات الإسلامية الكبرى فى حياتنا وعلى رأسها الأزهر الشريف ووزارات الأوقاف فى الدول التى تعتبر بمثابة الدول القائدة للفكر الإسلامى مثل مصر والمملكة العربية السعودية (وإيران)، لم تجد بين أبنائها من يحمل على عاتقه ـ بروح حرة ذات آفاق متسعة ـ الدعوة للحد من النسل والدعوة لمكافحة الزيادة السكانية من منطلق إسلامى ينبثق من أن تلك المكافحة هى الطريقة الوحيدة لكفالة مصلحة الأمة وكرامتها ومستقبلها وعدم سقوطها ـ أكثر ـ فى مجاهل الفقر والمجاعات والتخلف ..

إن الذين يقولون بأن المشكلة ليست فى زيادة أعداد السكان وإنما فى كونهم لا يعملون ولا يستخدمون الاستخدام الأمثل، شأنهم كشأن من يترك المريض يموت بمرضه ويظل يكرر النصائح بأنه لو لم يقم المريض بكذا .. وكذا .. لما سقط فى المرض والعلة!

إن عدم الاستخدام الأمثل للسكان مشكلة لا ريب، ولكنها مشكلة مستقلة كل الاستقلال عن مشكلة تزايد أعداد السكان، وسواء تم التوصل لمشكلة الاستخدام الأمثل للسكان، أم لا فإن إحراز تقدم على مستوى المشكلة الأخرى (مشكلة تزايد أعداد السكان) هو أمر كفيل بتحسين وضعية هؤلاء السكان سواء تم استخدامهم بشكل سيئ أو بشكل أفضل.

وإذا عدنا لموقف المؤسسات الدينية من مشكلة زيادة عدد السكان، لوجدنا أن دور هذه المؤسسة سيبقى ـ ولسنوات عديدة ـ دوراً محورياً بالغ الأهمية فى حسم هذه المشكلة بالغة الخطورة: ففى ظل البيئة الحضارية للمجتمعات الشرقية ـ ومصر من

بينها ــ سيبقى للمؤسسة أو للمؤسسات الدينية دور كبير فعال فى التأثير على اختيارات السواد الأعظم من الشعب. ولا سيما فى ظل ارتفاع نسبة الأمية (سواء كانت أمية حقيقية أو أمية متعلمين). فى ظل تلك الخلفية الحضارية، فإنه بدون حركة قوية من جانب المؤسسة أو المؤسسات الدينية، تدعو الناس جميعاً لتفهم العواقب الوخيمة للزيادة المطردة فى أعداد السكان .. بدون هذه الحركة والتى يجب أن تتسع وتتشعب فى كل المدن والقرى من خلال آلاف المساجد وآلاف الأئمة ورجال الدين .. سيبقى السواد الأعظم من الشعب وكأن المشكلة لا تعنيه وستبقى ملايين الشعب تشاهد وتسمع الإعلانات التى تحض على تحديد النسل فى وسائل الإعلام المختلفة وكأنها «قفزات ترفيهية» بين المسلسلات والبرامج ..

ولا شك عندنا، أن مؤسسة جليلة مثل الأزهر الشريف وإن كانت قد انتقلت من «طور المعارضة» لتحديد النسل إلى «طور الحياد السلبى»، فإنها لم تنتقل بعد إلى رصيف الفعالية والتأثير، وأنها ــ فى رأينا ــ لقادرة على الفعالية والتأثير إلى أبعد الحدود ..

وينطبق نفس القول على مؤسسات أخرى كوزارات الأوقاف ورجالها فى العديد من الدول الشرق ــ أوسطية والتى ينظر إليها بصفتها دولاً قائدة ورائدة إسلامياً ..

وينطبق نفس القول ــ أيضاً ــ على عدد من كبار الدعاة الإسلاميين والذين تحولوا ــ خلال السنوات الأخيرة ــ إلى ما يشبه «المقامات المقدسة» .. هؤلاء الدعاة الكبار إما أنهم انضموا لفرق المعارضة التى تمثل جناح اليمين الرجعى (الواسع للغاية) بين صفوف التيارات والجماعات الدينية، وإما أنهم اكتفوا بما نطلق عليه هنا «الحياد السلبى» وكأن الأمر لا يعنيهم فى كثير أو قليل ..

ولو أن هؤلاء الدعاة الكبار قد وظفوا مصداقيتهم لدى الرأى العام من أجل خدمة قضية جليلة كقضية الدعوة لعدم زيادة السكان لتحققت ــ منذ سنوات ــ نتائج عظيمة .. ولكن معظم هؤلاء الدعاة كانوا منشغلين بقضايا ثيولوجية صرف .. مع

تطرق بعضهم ـ بين الحين والآخر ـ لمواضيع تمس العلم المعاصر بما يسئ إلى أشخاصهم وللفكر الذى يدعون إليه أبلغ الإساءة ..

وإذا نظرنا (فى إطار المجتمع المصرى بالذات) للقيادة الدينية للأقلية المسيحية (القبطية) لوجدنا أيضاً موقفاً مشابهاً، ولكن على أسس مختلفة: فمن غير المنطقى أن تدعى الأقلية لتحديد النسل بدون مشاركة عامة وسابقة من الأغلبية، وإلا كنا ـ فى الحقيقة ـ كمن يدعو الأقلية لتزداد «قلة عددية» فى وسط المجتمع الكلى، ولا شك عندنا أن تضافر الجهود بين القيادات الدينية المسلمة والمسيحية من شأنها أن تؤتى أفضل الثمار المرجوة فى هذا الصدد.

كذلك فإن على عاتق وزارة كوزارة التربية والتعليم مسئولية كبيرة يكون الوفاء بها عن طريق حملة قومية فى المدارس والمعاهد العليا والجامعات وفى برامج التعليم ـ على كافة المستويات ـ بهدف خلق رأى عام يشعر بفداحة عواقب الاستمرار فى ازدياد أعداد السكان بالمعدلات السرطانية الراهنة ..

وعلى أجهزة الإعلام أن تراجع نفسها ـ بكل الجدية ـ لتقف على أسباب عدم نجاح حملاتها العديدة فى هذا المجال ..

وإلى جانب الجهد الفكرى والإعلامى والتوجيهى الذى يستهدف خلق شعور عام مناهض لاستمرار الوضعية الراهنة، فإن هناك أسلوباً آخر ـ مكمل ـ للنظر لمشكلة تزايد السكان من زاوية جد مختلفة: فمن المؤكد أن هناك عاملين آخرين لهما دور فعال فى استمرار ازدياد السكان بمعدلاته الحالية ..

أما العامل الأول: فهو استمرار سياسة الدعم كجزء من استمرارية دور الدولة الأبوى ـ الفوقى ـ الشمولى ..

وأما العامل الثانى: فهو استمرار أنماط معيشية لملايين المصريين (ولا سيما خارج المدن) لا تمت بصلة للقرن العشرين ..

أما استمرار سياسة الدعم فتعنى أن تكلفة الحياة غير الواقعية سوف تسمح باستمرار الشعور بإمكانية إنجاب عدد كبير من الأبناء دون أن تكون التكلفة العالية لكل ابن جديد رادعاً أو مانعاً يحول بين الأبوين واستسهال إنجابه. ولا شك أن نظرة عابرة للمجتمعات الأوروبية تؤكد أن زيادة السكان قد أخذت فى الانخفاض مع ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع تكلفة الحياة، حيث يؤدى ارتفاع مستوى المعيشة إلى إقناع الأبوين بوجه عام والأم بوجه خاص أن الحياة الناجحة لا تحتمل إلا إنجاب طفل أو طفلين وأن إنجاب المزيد من الأطفال يحول بين الأبوين بوجه عام والأم بوجه خاص والاستمتاع بحياة صحية طبيعية تتوازن فيها الجوانب المختلفة لحياة الفرد. كذلك فإن ارتفاع تكلفة تعليم الأبناء وتنشئتهم من شأنها أن تجعل الآباء يكتفون بعدد معقول من الأبناء مفضلين النوع عن الكم. كذلك فإن استمرار المستوى التعليمى والثقافى على ما هو عليه الآن كفيل بالحيلولة دون انتشار الوعى بضرورة الحد من النسل ولا شك أن الرقى بمستوى التعليم والثقافة سيحملان ملايين الفلاحين وسكان القرى والنجوع على التخلى عن أنماط معيشية هى التى تساعد على زيادة النسل بدون ضابط أو رابط، ولا أدل على ذلك من أن معدلات زيادة السكان فى القاهرة والإسكندرية هى أقل من معدلاتها فى القرى والنجوع، وكذلك فإن معدلات الزيادة السكانية فى حى مثل مصر الجديدة أو مدينة نصر هى أقل بمراحل من مثيلها فى أحياء شعبية تسود فيها أنماط معيشية بدائية. فكلما استشرت أنماط المعيشة العصرية من سكن حضارى عصرى وأنماط سلوك عصرية كلما كان من الأيسر لحملات التوعية التى تستهدف تحديد النسل أن تحظى بالقبول والنجاح. ومن جهة أخرى فإن وسائل الإعلام منوط بها وكذلك بكبار الكتاب والصحفيين أن يبرزوا للسواد الأعظم من الشعب العواقب الوخيمة التى ستصبح عليه أحوالنا إذا استمرت معدلات الزيادة السكانية بما هى عليه الآن فمن المؤكد أن آفاقاً مظلمة تنتظر مصر والمصريين مع حلول القرن الجديد، وعندما يبلغ عدد المصريين أكثر من سبعين مليون نسمة ما لم

تتزامن عملية التنمية الاقتصادية مع برنامج ناجح للحد من معدلات زيادة السكان.
وأخيراً فإنه مما يدعو لشديد الأسف أن تكون كل الأحزاب السياسية فى مصر مشغولة بمطاحنات سياسية لا علاقة للناس بها دون أن نجد أى اهتمام بالمشاكل الحقيقية الكبرى مثل مشكلة الانفجار السكانى ودون أن يأخذ حزباً على عاتقه مهمة التصدى بشجاعة ووضوح لها بهدف إحداث تغيير جذرى فى موقف الرأى العام من هذه المشكلة.

التطـــرف

« هداك الله من شعب برىء يصرف المضللُ كيف شاء »

« أحمد شوقى » ..

لو كـان لهـذا القلم قلب (وإن له لقلب) ولو كـان لهـذا القلب لسـان (وإن له للسـان) لقـال إن أوجع مـا يوجع هذا القلم أن يكتب عـمـا يسـمـيـه الناس بالتطرف الدينى، ويزداد الوجع والإيلام إن كان عليه أن يشير لهذا التطرف بعبارة (الحركات الإسلامية) فما أبعد الإسلام عن تلك الحركات السلفية الرجعية، وما أبعد الدين عن تلك الحركات السياسية الصرف فى مبتداها وفحواها ومسارها ومنتهاها. ولا شك أن تجريد تلك (الحركات السياسية) التى توسم بالتطرف الدينى أحياناً وتوصف بالحركات الإسلامية فى أحيان أخرى، لا شك أن تجريدها من صلتها بالإسلام إنما ينبغى أن يكون هدف من أهداف الذين يعرفون الإسلام قدراً وفكراً وروحاً ونصاً ورسالة وغاية. فلا شك أن تلك الحركات التى انتشرت واستشرت وذاعت خلال نصف القرن الأخير إنما هى فى الحقيقة وفى اللب والجوهر حركات سياسية لا علاقة لها بالدين بوجه عام أو بالإسلام بوجه خاص، وإن توخت اختلاس تلك الصفة وانتهاب تلك المظلة

نشر هذا الفصل كمقال بجريدة مايو عدد الاثنين 12 فبراير 1990 ...

السامية. فمع ثبات أقدام مصر الحديثة على يد مؤسسها العظيم (محمد على) بدا جلياً أن مصر تولي وجهها تجاه الحضارة الغربية وتجاه أوروبا بوجه خاص والتى هى لتلك الحضارة المعقل والمركز والمنارة. ومنذ ذلك الفجر الحضارى تواترت فى حياتنا صيحات تنادى بإعطاء الظهور لقيم الحضارة الغربية والتمدن الأوروبى. ولا يساورنا شك أن تلك الحركات وما رفعته من صيحات وما استظلت به من شعارات ونداءات إنما هى مثل الحركات الباطنية التى عرفت فى القرون الأولى لظهور نور الإسلام وأعنى بذلك حركات الخوارج (بفرقهم الأربع الأصلية وأهمها فرقة الأزارقة وكذلك القرامطة) وكل من شابههم من الخارجين المارقين على فكر الحضارة الإسلامية والذى أخذ أسطع وألمع أنواره من فكر المذاهب الأربعة وفكر المعتزلة وفكر الأشاعرة وكذلك فكر أدباء ونوابغ وعلماء ونجوم القرون من الثالث إلى العاشر الهجرى من أمثال ابن المقفع والجاحظ وابن العميد وعبد الحميد الكاتب والطبرى والرازى وابن سينا وابن رشد والغزالى والفارابى وابن خلدون والبيرونى وجابر ابن حيان وعشرات غيرهم.

ولا شك عندنا أن السبب الرئيسى لظهور حركة الإخوان المسلمين فى مصر ثم تفرعها إلى حركات أشد انغلاقاً وأفدح تزمتاً وأقصى مجافاة لروح العصر ونور العلم المعاصر وآفاق الحضارة الغربية الرحبة الزاهرة، لا شك أن ظهور تلك الحركات السلفية إنما يعود فى أساسه لعجز قطاعات كبيرة من أبناء أمتنا عن التعامل مع العصر ومجابهة تحدياته والعمل بأدواته وملاحقة إنجازاته، فيدير هؤلاء وجوههم فى حركة مجافاة مسرحية لحقائق العصر مدعين أنهم يجافونه بملء إرادتهم وأنهم بنفس تلك الإرادة يهاجرون لزمان غير زماننا وينتقلون لمكان غير مكاننا. فمع كبوة الحركة الديمقراطية فى مصر فى أواخر عشرينيات هذا القرن وبالتحديد فى سنة 1928 (سنة حكومة محمد محمود ذات القبضة الحديدية والتى كرست واقع إجهاض الحركة الديمقراطية) ولدت أكبر حركة سلفية فى تاريخنا المعاصر وهى حركة الإخوان المسلمين على يد حسن البنا فى مدينة الإسماعيلية. ومع توالى إخفاق الحركة الوطنية المصرية فى تحقيق آمال

مصر والمصريين بفعل مؤامرات القصر وقوى الاحتلال، وبفعل كيمياء التناحر العميقة بين الزعماء المصريين بدا لفريق من المصريين أن الأمل كل الأمل معقود على تلك الأفكار السلفية فهاجروا إليها كما هاجر فريق آخر فى أوائل الثلاثينيات إلى قمصان الفاشية يأساً من الديمقراطية والحركة الوطنية. وبفعل استغلال القصر الملكى لتلك القوى وتحفيزه إياها للانتقال من طور الحركات الفكرية الدينية لطور الحركة السياسية الدينية وذلك فى سنة 1938 وعلى يد نفس الرجل مرة أخرى (محمد محمود إبان رئاسته للوزارة فى تلك السنة) وجدت أسباب اتساع تلك الحركة. وما أن انتصفت الأربعينيات حتى كانت تلك الحركة قد أخذت شكلها النهائى، شكل حركة سياسية تؤمن بالعنف سبيلاً لبلوغ غايتها وتخلط بشكل غير مسبوق فى القرن العشرين بين الثيوقراطية والأفكار السياسية مرجعة إيانا لشكل جديد من أشكال القرون الوسطى. ومع نجاح حركة يوليو 1952 ومع محاولتها الانتهازية للتعامل مع تلك الحركة السلفية ثم انقلاب الحركة وضباطها على تلك الحركة السلفية عندما احتدم الصراع بينهما على مقاعد الحكم والسلطان، لم تتورع حركة الجيش عن استعمال أقصى درجات القهر والبطش بما فى ذلك الاغتيال والقتل والسجن والتعذيب والتشريد فى تعاملها مع تلك الحركة السلفية بوجه عام ومع قاعدة كبيرة من قياداتها بوجه خاص، عندما حدث ذلك تحولت تلك الحركة السلفية إلى حركة سياسية تعمل من تحت الأرض وتوفرت لها فى نفس الوقت كل أسباب الانتشار والذيوع والشيوع تحت تأثير البطش من جهة أولى وما يولده من روح نضالية وشعور بالبطولة وقدسية القضية؛ ومن جهة ثانية فإن العجز الكامل الشامل من طرف حكام جمهوريات الثورة المتعاقبة فى تناول أمور مصر الاقتصادية قد خلق المناخ أمام تلك الحركة السلفية وما خرج من معطفها من حركات أشد تزمتاً لترفع شعارات تكرر وتردد بأن الحل لن يأتى إلا من خلال ما يدعون إليه من حكم سلفى رجعى ثيوقراطى أرادوا أن يسموه (حكم الإسلام) وما هو من الإسلام فى شىء وإنما هو تعلق الضعيف بالقوى للانتفاع من شهرته وقوته.

ومع توالى أساليب التعامل الخاطئة من طرف نظم الحكم المتعاقبة وجدت تلك الحركة أو بالأحرى تلك الحركات السلفية الساحة مهيأة لها لتحقن سمومها وتبيع شرورها وتوزع على الملأ أسود أفكارها.

ولا شك أيضاً أن الدولة التى اختارت أن تنفق المال على قنوات الدعم دون قنوات الاستثمار والتى عجزت فى نفس الوقت عن التعامل مع مشكلة الانفجار السكانى، هى الدولة التى يحق لنا أن نصفها بأنها قد اختارت بهذين الأمرين المعيبين أن تعطى عدوها الأكبر (الحركات السلفية) السلاح الأخطر لحربها، ففى ظل عدم الاستثمار (بسبب سياسة الدعم) وفى ظل الانفجار السكانى يكون بوسع تلك الحركات السلفية أن تخاطب عقولاً خدرها الفقر وأرهقتها البطالة وأذلتها الحاجة فأصبحت مهيأة تماماً لقبول تلك الشعارات الكبيرة وتلك المبادئ الخطيرة:

الإسلام هو الحل :

وخلاصة القول فإن استشراء الحركات السلفية اليوم فى مصر هو أمر يرجع أساساً لتعقد الحياة السياسية وفشل الحياة الاقتصادية وما ينجم عن ذلك من أمراض اجتماعية وإن التعامل مع الحركات السلفية كظواهر أمنية بحت هو أمر خطير للغاية، فبدون نجاح اقتصادى حقيقى لن تجدى أشد الأساليب البوليسية ردعاً فتيلاً فى كبت جماح تلك النار المستشرية فى هشيم الفقر؛ فالعلاج الأوحد يكون بتحويل تلك الحياة الاقتصادية السياسية إلى واحة خضراء مزدهرة بالإنتاج والعمل، فمع ذلك الازدهار الاقتصادى تختفى قوة الدفع الحقيقية لتلك الحركات السلفية.

إدارة القطاع العام
بين الترميم والتقويم

في هذه الآونة التي يكثر فيها الحديث عن الإصلاح الاقتصادى بوجه عام وعن تطوير القطاع العام المصرى بوجه خاص وهو القطاع الذى وضعت فيه استثمارات هائلة خلل السنوات الثلاثين الأخيرة .. في هذه الأوقات يكثر الحديث عن الإدارة بصفتها العامل الرئيسى والذى بمقدورنا من خلاله إحداث تغييرات كبرى منشودة، وعلى أساس أن الإدارة الفعالة هى وحدها المنوط بها تحقيق الطفرة المرجوة فى مواجهة كون الإدارة الفاشلة العامل الأول بل والأكبر وراء الكبوة الكبيرة للقطاع العام المصرى، تلك الكبوة التى لا ينكرها إلا من شابه منكر الشمس وضوئها فى سطع النهار، وللأسف فإن بعض كبار الشخصيات الهامة فى مجال الإنتاج والصناعة هم من أولئك الذين يشبهون أناساً وقفوا وسط أحد أكبر الميادين العامة واضعين أكفهم على أعينهم وصائحين بإنكار وجود الشمس فى وضح النهار.

ولكن أياً كان الأمر فإن الاتجاه الأكبر بين المعنيين بشئوننا العامة بل وبين الرأى العام لا سيما المثقف منه هو اتجاه يُجمع على كون الإدارة السلبية والفاشلة وغير الفعالة هى مرجع الأوضاع الحالية فى قطاعنا العام أو بتعبير أدق فى معظم وحداته

نشر هذا الفصل كمقال بجريدة الأخبار عدد الاثنين 11 ديسمبر 1989 ثم أعادت جريدة مايو نشره فى عددها الصادر يوم الاثنين 18 ديسمبر 1989 ...

لأن التعميم هنا لا يجدى وغير مطلوب لإقامة البينة على وجود ظاهرة من الظواهر، فالظواهر تقوم ـ فى هذا المقام ـ كنتيجة للغالب الأعم، أما الاستثناء فلا ينقضها أو يقوضها وإنما ـ على النقيض ـ يأتى كعامل مضاعف ومبرهن.

ولكن هل يوافق أولئك الذين مارسوا الإدارة على نطاق واسع وأثبتوا نجاحاً كبيراً ليس فقط بالمعايير المحلية وإنما بالمعايير الدولية، هل يوافق هؤلاء على إمكانية تطوير الإدارة وأساليبها فى قطاعنا العام؟

الجواب على ذلك أن الإدارة الناجحة هى ابنة طبيعية للقطاع الخاص وليست بحال من الأحوال من نتاج وثمار الوظيفة العمومية أو القطاع العام. فمما لا شك فيه أن الإدارة بمفهومها المعاصر والذى يعنى فى المقام الأول القدرة على التجويد والإضافة والإبداع والتطوير بما يحقق ازدهاراً ومعدلات ربحية أكبر، إنما هو من المفاهيم التى نشأت وتطورت مع تطور الصناعة والقطاع الخاص فى أوروبا الغربية ثم الولايات المتحدة الأمريكية.

فقبل الثورة الصناعية كان الشكل الوحيد المعترف به والمعروف للإدارة هو القيادة العسكرية الفذة، حيث عرف الناس منذ عهود سحيقة أن العهد بالقيادة العسكرية لشخصيات معينة هو وحده الكفيل بتحقيق النصر وأن نفس الجنود ونفس القوات إذا عهد بقيادتها لشخصية أخرى فستكون الهزيمة ويكون الخسران هو النتيجة النهائية. ولكن مع الثورة الصناعية (والتى نشأت ونمت وتطورت فى رحاب القطاع الخاص والمبادرة الفردية وروح المشروع الخاص) علمت البشرية شكلاً جديداً من أشكال المواهب ونمطاً جديداً من القدرات حيث لوحظ أن النتيجة النهائية والإجمالية للعملية الإنتاجية تختلف بحسب نوعية المشرف على العملية الإنتاجية: عندئذ عرفت البشرية أن الإشراف على العمل وإدارته هو أمر يتطلب من المواهب والمكن والقدرات ما يتفاوت أمره بين الناس .. كذلك عرف الناس أن مردود العمل الجماعى يمكن أن يختلف اختلافاً بيناً باختلاف شخص المشرف على العمل. عندئذ بدأت البشرية تلمس

لأول مرة معنى الإدارة بالمفهوم التجارى المرتبط بالربحية، وهكذا أخذ أرباب الأعمال يلاحظون الفارق بين حجم ونوع الإنتاج تحت إدارة معينة وحجمه ونوعه تحت إدارة أخرى، وهكذا أيضاً بدأ أرباب الأعمال يختارون لعملية الإشراف على العمل النوعية التى يظنون أنها قادرة على تحقيق عائد ومردود أفضل. ومع تطور الصناعة وتعقد العمليات الإنتاجية خلال القرن التاسع عشر ثم بشكل أكبر بكثير خلال القرن الحالى أدركت المجتمعات الصناعية المتقدمة معنى وفحوى وجدوى الإدارة الفعالة وهى باختصار الإدارة القادرة على استخراج أفضل النتائج من العملية الإنتاجية ومن القائمين بها وعليها.

ولا شك أن دارس علم الإدارة يعرف جيداً أن الإدارة فى المجتمعات المتقدمة اليوم لا يمكن أن تنسلخ عن مفهوم الربحية وأن معدلات الإنتاج والربحية هى أول مقاييس ومعايير الإدارة الناجحة والفعالة .. كذلك لا يخفى على من درس تاريخ الإدارة، ناهيك عن من مارسها، أن الربحية والإنتاجية والمردود الاقتصادى هى العمود الفقرى للمشروع الخاص دون أن يكون ذلك بالنسبة للمشروعات الحكومية ومشروعات القطاع العام والتى كثيراً ما تتوخى أهدافاً أخرى غير اقتصادية: سياسية أو اجتماعية أو إعلامية مثل التعبير عن شعارات جهاز الحكم أو خلق فرص عمل بهدف سياسى أو حتى اجتماعى أو مواكبة موجات الفخر الوطنى الزائف المتفشية فى دول العالم الثالث.

ولا شك أن هذا الحديث لا يهدف إلى مناصرة دعاة بيع القطاع العام لسبب فى غاية البساطة هو اعتقاد كاتب هذه السطور أنه لا يوجد من يقبل شراء قطاعنا العام فى إطار ما نعيش فيه من نظم وتشريعات وقوانين، إما أنها تحول بين هذه المشروعات والنجاح أو أنها تجعل مستقبل هذه المشروعات غير واضح من خلال غابة التشريعات السرطانية التى تتواكب التغييرات الجذرية فيها عاماً بعد عام تاركة سماء التخطيط والمستقبل رمادية ملبدة بالغيوم التى تحول بين القائمين على هذه المشروعات والتخطيط طويل المدى.

ولكن كما أن بيع القطاع العام طرح مستحيل عملياً وواقعياً وتجارياً فإن الحلم بتطوير إدارة القطاع العام هو أيضاً طرح مستحيل عملياً، لأن كيمياء النجاح لا تسرى فى ساق وفروع شجرة القطاع العام. وخلاصة المعنى هنا، أن الإدارة الفعالة التى حولت اقتصاد الغرب مما كان عليه إلى ما آل إليه هى نبتة مباشرة للمشروع الخاص وما يحركه من روح المبادرة الفردية التى تتوخى إنتاجاً أكبر وأفضل ومعدلات ربحية أعلى.

ويبقى السؤال: ما العمل اليوم فى مصر؟ .. الجواب الوحيد الجدير بالتطبيق الناجح هو أن حماية القطاع الخاص وتدمير الجيوب المعادية له (وما أكثرها) وتحريره من طوفان التشريعات التى خرجت من رحم فكر الستينيات، هى وحدها دون غيرها الأدوات التى ستسمح لنا باكتشاف وتنمية وتطوير أساليب فعالة وناجحة للإرادة هى ـ بالتالى ـ وحدها القادرة على انتشال واقعنا الاقتصادى المتدنى من وهدته وكبوته الراهنة إلى آفاق أرحب وأكبر .. وفى ظل ذلك المناخ تسرى العدوى (عدوى الشفاء) للقطاع العام لا سيما من خلال عنصر المنافسة الذى سيحتم على بعض وحدات القطاع العام أن تختار ما بين التطوير الذى سيؤدى حتماً للرخاء أو أن تبقى على ما هى عليه فتمضى فى طريق الاضمحلال والفناء ..

كان ذلك هو الإطار الفلسفى العام الذى نراه جديراً بتحقيق وكفالة التطوير والنجاح المنشود أما التفاصيل الصغيرة مثل إحداث تغييرات صغيرة هنا أو هناك فى كيفية اختيار رجال الإدارة أو فى تنظيم العلاقة بينهم وبين العاملين، وكذلك التغييرات الصغيرة فى مفاهيم وأساليب الترقية فإن كل ذلك غير جدير بتحقيق ما نصبو إليه لأنه بمثابة توجيه الدواء للأعراض مع تجاهل كامل للأمراض، ولا يعنى ذلك عدم إدراكنا للكم الهائل من التفاصيل الصغيرة السلبية التى تحتاج إلى تغييرات ولكننا نفضل الانشغال بمنابت العلل وأسس الأمراض ومصادر الخلل لأن ذلك هو السبيل الوحيد لإصلاح حقيقى لواقع بلغ ما بلغناه من فشل وتأخر عن ركب التقدم والحضارة.

من أين المبتدى ؟

كما أن بداية الشفاء لأى مريض من أى داء أن يقف المريض على حقيقة مرضه وتتجه نواياه إلى معاونة أطبائه فى علاجه، فإن بداية الإصلاح فى واقعنا لا يمكن إلا أن تكون بمواجهة واضحة مع الذات واتفاق على سبب العلل واتفاق موازى على سبل تحقيق ما يتجه إليه الأمل. فمما لا شك فيه أن قطاعاً أو بالأحرى قطاعات واسعة من المصريين لا سيما أولئك الذين شاركوا فى لعبة الحكم خلال الخمسينيات والستينيات لا يزالون بعيدين عن الاعتراف بحجم المشكلة وفداحتها وعللها، كذلك لا يزال أولئك يعانون من ذلك الفخر الزائف بانتصارات لم ولن توجد. ويقيننا أنه طالما استمر الحوار السياسى الدائر اليوم فى معظمه يدور حول كيفية إصلاح النظم القائمة (دون التعرض لهدم بعضها والتخلى عنها بشكل نهائى) ؛ فإننا لن نتقدم خطوة للأمام إذ أن المنطق الوحيد الذى سيؤدى بنا للحركة للأمام هو منطق الشجاعة والحسم والقدرة على أن نقول لأنفسنا أننا شعب لا يعمل؛ فإن عمل فأقل القليل وبأبعد ما يكون عن مستويات الأداء المتقدمة. كذلك فلا شفاء ولا أمل فى الشفاء ما لم نتوقف عن ذلك الطوفان الغامر من الفخر الزائف وعن تشبيه واقعنا بواقع من فرض وكتب عليه التخلف عوضاً عن الاعتراف بواقع الحال بأن هذا التخلف هو من صنع أيدينا ونتيجة مباشرة للطريقة

نشر هذا الفصل كمقال بجريدة مايو عدد الاثنين الأول من يناير 1990 ثم أعادت جريدة الأهرام نشره فى عددها الصادر يوم الأحد 21 يناير 1990 ...

التى أديرت بها حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ تولى الحكم فى مصر من هم غير مؤهلين لإدارته ناهيك عن قيادته.

ولا شك أن الذين يسايرون موجات الفخر الزائفة إنما هم أكثر من يلقون الوقود على النار وأنهم إنما يقومون بعكس ما تستلزمه الوطنية الحقة فى مواجهة صادقة وقد تكون مريرة لعيوب أنفسنا وواقعنا.

ومع تدفق المحاولات الفكرية لعلاج وتطوير وتقويم مسار اقتصادنا، فإنه لا يزعجنا أمر أكثر من كون معظم ما يكتب خارجاً من منطق ترقيع الواقع دون الاعتراف بأن الفساد هو فى الأسس وأن الشروخ الكبرى فى العُمُد التى يقوم عليها البناء. إن مراجعة سريعة لمعظم ما كتب عن القطاع العام مؤخراً (وما أكثره) يدلنا على أننا ما زلنا بعيدين عن نقطة البداية الصحيحة: عندما يقف القائمون على أمور اقتصادنا ويعلنوها صراحة أن أسس نظامنا الاقتصادى بحاجة جوهرية وماسة للتعديل؛ وإن كل القرارات الكبرى التى اتخذت فى الخمسينيات والستينيات والتى شكلت أسس حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ ذلك الوقت هى قرارات غير علمية وخاطئة وبحاجة لا للترميم وإنما لهدم البناء القديم وتأسيس صرح جديد على أساس سليم.

ويؤسفنى غاية الأسف كمفكر سياسى معنى إلى أبعد الحدود بواقعنا ومستقبلنا أن أقرر أن مستقبل الإصلاح غير مرتبط على الإطلاق بأحزاب المعارضة فى مصر نظراً لكون زعمائها من طراز فرسان دون كيخوت الذين أصابتهم لعنة الفروسية الوهمية والبحث عن بطولات غير حقيقية ومواصلة المبارزة بسيوف خشبية، فأولئك لا ولن يفيدوا مصر فتيلاً فى محاولتها البحث عن سبيل كبير للإصلاح، يضاف إلى ذلك أنهم ـ للأسف الشديد ـ جزء من النظام الأوتوقراطى الذى ساد مصر خلال الخمسينيات والستينيات ونبتة طبيعية لمناخ عدم الحرية، ناهيك عن ارتباط معظم هذه الأحزاب باتجاهات ثيوقراطية رجعية (كالحركات السياسية التى تسمى أنفسها زوراً وبهتاناً بالحركات الإسلامية) أو جذور فاشية لا علاقة لها بالديمقراطية أو الحرية.

والأمل كل الأمل أن يخرج الحزب الوطنى من نطاق هيمنة رموز الستينيات الذين لا يزالون يقبضون بأصابع قوية على عجلة القيادة فى مركبة حياتنا العامة. والأمل كل الأمل أن يتمكن الحزب الوطنى من تطوير فلسفة اقتصادية جديدة تكون هى الإطار العام الجديد للخروج من وهدة الحاضر والانطلاق لغد أفضل.

والفكرة الرئيسية هنا أن من أكبر أسباب الضياع الحالى أن الحزب الحاكم لا يزال تجمعاً واسعاً أكثر منه حزب واحد. ففى إطار نفس الحزب الوطنى يوجد من يؤمنون بالتأميم والقطاع العام المهيمن على اقتصاد مصر ومجانية التعليم ونسبة الخمسين فى المائة من العمال والفلاحين فى مجلس الشعب ومعاداة القطاع الخاص، إلى جوار الذين يؤمنون بفعاليات القطاع الخاص وعقم القطاع العام وأضرار نظم مثل نظام الخمسين فى المائة من العمال والفلاحين فى مجلس الشعب مع إيمان هؤلاء بإفلاس المؤسسة التعليمية المصرية المعاصرة وفشل النظم التشريعية فى مجالات العمال والإسكان والأراضى الزراعية، نعم فى إطار حزب واحد يوجد هؤلاء وأولئك وتوجد بينهم تعارضات جذرية تجعل الحركة للأمام أمراً بالغ الصعوبة.

ويقين كاتب هذه السطور أنه فى اللحظة التى يعلن فيها الحزب الوطنى عن سياسة اقتصادية جديدة قائمة على الانسجام والتجانس الفكرى بين مختلف جوانب هذه السياسة: سياسة اقتصادية تؤمن بأن الاشتراكية والاقتصاد الموجه وسياسات الدعم والقطاع العام هى فى مجموعها نظم يدير العالم المعاصر المتقدم لها الآن ظهره ويعتبرها مرجع الفشل الكبير فى كل بلد طبقت فيه: سياسة اقتصادية تؤمن بفعاليات الاقتصاد الحر وقدرته الجبارة على تفجير وتوظيف الطاقات البشرية الخلاقة والإيجابية .. سياسة كهذه تقوم على تجانس جوانبها مع بعضها البعض واتساقها مع لون فكرى واحد، هى البداية لأمرين لا إصلاح بدونهما:

ـ انطلاق الإنسان المصرى الذى أصبح من أقل شعوب العالم إنتاجية بسبب ما هو مكبل به من عراقيل .. ذلك الانطلاق الجدير بزيادة الإنتاج كيفاً وكماً ودفع مستويات الأداء قدماً إلى الأمام.

ـ توفير المناخ الأمثل للاستثمار الحر ونمو القطاع الخاص المصرى والعربى والأجنبى فى فلسفة اقتصادية مفهومة ومأمونة، فمن ذا الذى يحضر إلينا بملايينه وسياستنا الاقتصادية عامرة كما هى الآن بذلك الزواج الشاذ بين نظم مستقاة من الاقتصاد الاشتراكى الموجه ونظم منتقاة من الاقتصاد الحر.

عندما نطور ونعلن تلك السياسة التى لا يمكن أن تعلن وتطور إلا على يد المؤمنين بها وليس على يد سدنة الماضى الذين هم آباء الفشل الحالى، عندما نطور ونعلن تلك السياسة فإننا نكون قد أوجدنا الإطار الأوحد السليم للإصلاح، عندئذ يتبارى العامل الأول الذى أوردناه آنفاً وهو فعاليات الإنسان المصرى الإيجابية مع العامل الثانى وهو الاستثمار المتدفق الحر من أجل بناء مصر أفضل: مصر التى تقوم حياتها الاقتصادية على قوانين علمية ثبت نجاحها فى عشرات البلدان الأخرى وليس على قوانين غوغائية جذبتنا وجذبت عشرات البلدان غيرنا مثل سوريا وليبيا والجزائر وكل من دول أوروبا الشرقية وعشرات البلدان فى آسيا وأفريقيا لوادى التيه الذى لا زلنا نضرب فيه منذ قرابة أربعين سنة.

إصلاح الزراعة المصرية ..
ومستقبل اقتصادنا*

(أ)

قبل مرور أسابيع قليلة من قيام حركة الضباط فى 23 يوليو 1952 كانت نوايا الحركة تجاه «الزراعة المصرية» قد اتضحت .. ومع حلول شهر سبتمبر من السنة ذاتها .. ثم ما تلى قرارات سبتمبر 1952 من قرارات فى نفس الاتجاه خلال السنوات العشر الأولى من تاريخ حركة يوليو 1952 .. صارت النوايا واضحة فى غاية الوضوح .. جلية كل الجلاء: فمن جهة أولى، فإن النظام الحاكم خلال تلك السنوات أوضح بشكل لا شك فيه رغبته فى أن تعتمد مصر على الصناعة وأن يقل اعتمادها على الزراعة .. بل وقام النظام الحاكم وقتذاك بعملية إعلامية مكثفة استهدفت ربط الصناعة بالتقدم والرخاء والتحرر والكرامة .. مع ربط مماثل بين الزراعة والتأخر والفقر والعبودية والهوان .. ومن جهة ثانية، فإن النظام الحاكم ـ خلال تلك السنوات ـ عمل كل ما من شأنه أن يجعل الاستثمار الخاص فى مجال الزراعة أمر بعيد كل البعد عن الصواب والربح والفائدة .. وخلال تلك السلسلة من الأخطاء الفاحشة توالت التشريعات التى حولت «المالك» إلى «رقيق» و«المستأجر» إلى «غاصب» ..

---

* نشر هذا الفصل فى مقالين متتاليين بجريدة مايو عدد الاثنين 8 يناير 1990 وعدد الاثنين 15 يناير 1990 ...

والعلاقة بينهما بمثابة علاقة مشاحنة وتطاحن وعداء سافر .. وبين ثنايا تلك المعادلة الجديدة .. أصبح «الأحمق» فقط هو ذلك الذى يقبل أن يستثمر أمواله فى الزراعة، ومع تعاقب السنوات؛ تدهورت أحوال الزراعة المصرية؛ وزادت المسافات بينها وبين الزراعة العصرية .. وانحدرت الإنتاجية إلى أدنى المستويات .. ثم واكب ذلك انهيار كبير فى «نوعية الفلاح المصرى» الذى أصبح همه الأكبر أن يحول فلول أبناءه وأحفاده إلى «أفندية» و«موظفين عموميين» يتعاطون أسوأ وأحط أشكال البطالة والعطالة تحت شعار وهمى اسمه «التعليم والمؤهل العالى»: شعار لا جوهر له ولا فحوى، كذلك واكب هذه الحركة الرهيبة للخلف؛ تعاظم العلاقة العدائية المرضية بين مالك لا يملك ومستأجر تحول من مستغَل (بفتح الغين) إلى مستغِل (بكسر الغين) يتاجر فى الفرصة الذهبية التى أتيحت له فصار المالك الحقيقى: جوهراً لا مظهراً.

وحتى تكتمل الصورة الرمادية التى تغطيها أتربة الأخطاء الكبرى؛ فقد أدى تحول ملايين الفلاحين إلى موظفين عموميين من خدمة الدولة والقطاع العام وكذلك الزيادة البشعة فى أعداد المواطنين، أدى كل ذلك إلى نشوء واستفحال ظاهرة تحول الأرض الزراعية (لا سيما على الطرق السريعة وفى تخوم المدن والقرى والمراكز) إلى أراض للبناء ..

ولما كانت قدرة النظام الجديد على إضافة أراضى جديدة للمساحة الخضراء معدومة .. فإن المحصلة كانت ـ للأسف الشديد ـ كالتالى:

- نقص المساحة الزراعية المزروعة أو المخصصة للزراعة.
- تدهور نوعية الفلاح المصرى.
- اتساع الشقة بين نظم الزراعة فى مصر ونظم الزراعة فى البلدان المتقدمة.
- انهيار مستوى الإنتاجية بسبب عوامل عديدة أهمها النزاع بين الملاك والمستأجرين وتدنى مستوى العائد على الاستثمار فى الزراعة ونظام التسليم الجبرى لعدد غير قليل من المحاصيل .. إلخ.

وهكذا، فإن مصر التى قُدِر لها أن تعرف أكبر نهضة زراعية فى تاريخها الحديث على يد مؤسس مدنيتها المعاصرة «محمد على» والذى شهدت الزراعة المصرية خلال أيام حكمه أكبر ازدهار فى تاريخها، كان من المقدر لها أن تعرف بعد أقل قليلاً من مائة سنة من وفاة محمد على انهيار الزراعة المصرية، ومن الغريب أن يكون (الازدهار) على يد أجنبى عشق مصر وأدرك سبل تحقيق خيرها؛ وأن يكون (الانهيار) على يد حفنة من العسكر هم من أبناء وأحفاد المصريين الذين كان من المنظور أن يكونوا أكثر خدمة لمصر من «محمد على» غير المصرى: ولكن متى كانت (الوطنية) و(الفكر الصائب) من التوائم؟!

والخلاصة، أن مصر ـ اليوم ـ تعانى من وقوف إحدى أكبر ثرواتها على أبواب «الإفلاس».

ويبقى السؤال: وما العمل اليوم؟

والإجابة عن هذا السؤال هى مدار حديثنا المتمم لهذا الحديث الأسبوع القادم.

(ب)

فى الجزء الأول من هذا المقال والذى نشر على صفحة العدد السابق من جريدة مايو، رصدنا وأوضحنا أسباب انهيار النظام الزراعى فى مصر وكيف تمكن النظام السياسى الذى حكم مصر اعتباراً من 23 يوليو 1952 من تقويض النظام الزراعى الذى كان مزدهراً (وإن كانت تشوبه عيوب كبيرة فى العلاقة بين الملاك وطبقة المزارعين) وهو النظام الذى يرجع الفضل الأول من وراء تأسيسه لمحمد على الذى اتسعت الرقعة الزراعية فى مصر إبان سنى حكمه وحكم حفيده إسماعيل من واحد مليون فدان إلى ستة مليون فدان. جاءت الثورة بشعارات تعظم من شأن الصناعة وتحقر من أمر الزراعة .. ثم جاءت القوانين التى سنتها الثورة والتى استأصلت شأفة أى نجاح ممكن

فى كل مجالات الزراعة: فنقصت المساحة الزراعية وتدهورت نوعية الفلاح المصرى واتسعت الشقة بين نظم الزراعة فى مصر ونظم الزراعة فى البلدان المتقدمة وانهارت الإنتاجية نوعاً وكماً. ولا شك أن سبيل العلاج الوحيد هو دراسة وتغيير كل التدخلات الخاطئة التى قام نظام الثورة بفرضها: فالشفاء لا يكون إلا بعلاج أساس الداء.

ولا شك أن أساس العلاج هو تدمير الإطار الاشتراكى الذى فى ظله صدرت قوانين عديدة جعلت من الاستثمار فى مجال الزراعة أمراً غير مجد.

فمن جهة أولى فإن قوانين الحد الأقصى للملكية يجب أن تراجع ويجب إما أن يلغى هذا الحد الأقصى أو يرفع بشكل كبير: فلا يمكن أن نتخيل أن ملكية ألف فدان مسألة لا يسمح بها القانون فى نفس الوقت الذى يسمح بملكية عقارات تفوق قيمتها قيمة آلاف الأفدنة، كما يسمح فى الوقت ذاته بامتلاك مصانع ومشاريع تفوق فى قيمتها المادية آلاف الأفدنة ولكنه المفهوم الخاطئ الذى ربط بين الزراعة والرق والعبودية فجعل من أصحاب الأرض أسياداً وملاكاً ومن المزارعين عبيداً ومستأجرين.

ومن جهة ثانية فإن معضلة العلاقة بين المالك والمستأجر يجب أن تحل حلاً جذرياً وليس من قبيل الحلول الوسط التى درجت نظم الحكم فى العالم الثالث على توليدها وتقديمها: فكل حل للمشكلة لا يوفر حلاً دائماً وعادلاً لن يتسنى له أن يحدث الآثار المرجوة والمتوخاة. إن العلاقة الحالية قد حولت المستأجر لمستغل (بكسر الغين) كما حولت المالك لمستغل (بفتح الغين) وهكذا انتقلنا من إطار للاستغلال لإطار آخر للاستغلال؛ والنتيجة هى تعقد التطور الزراعى وعدم وجود حافز فردى حقيقى وراء المشروعات الزراعية. إن القرار الأكبر الذى بوسعه حل مشكلة الزراعة فى مصر هو ذلك القرار الذى سيحطم بشجاعة ووضوح وجلاء هذه العلاقة التى تشبه الزواج الكاثوليكى بين المالك والمستأجر؛ فهى علاقة يجب أن تصبح مرهونة بقوانين العرض والطلب ليس إلا، ويجب أن تعود العلاقة إلى قاعدتين أساسيتين بدونهما لا توجد

علاقة قانونية إيجارية وإنما رق واستغلال مؤبد. أما هاتان القاعدتان فهما: توقيت العلاقة الإيجارية بمدة زمنية محددة تنتهى بعدها ولا تجدد إلا برضا طرفى العلاقة ثم أن تكون الأجرة أمراً خاضعاً للعرض والطلب والإيجاب والقبول وليس بحكم قوانين محددة سلفاً من طرف الدولة.

فضلاً على ذلك فإن الدولة يجب أن تقوم بوضع خطة قصيرة الأمد لإلغاء نظام الزراعة الجبرى لبعض المحاصيل وكذلك إلغاء نظام التسليم الجبرى للبعض الآخر مثل القطن والأرز والبصل. كذلك يجب أن تلغى تماماً كل القواعد التحكمية لتسعير السلع الزراعية: فالسعر الحقيقي الوحيد لأية سلعة هو السعر الذى تحدده قواعد وقوانين العرض والطلب. كذلك فمن الضرورى بل ومن الحتمى أن يسمح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار فى مجال الزراعة سواء بشكل مباشر عن طريق تملكهم للأرض أو عن طريق غير مباشر وذلك مع شركاء مصريين، فبدون هذه الخطوة فإن تقديم التقنيات الحديثة فى الزراعة لن يتسنى من خلال النظام القائم والذى لا يسمح باستعمال التقنيات الحديثة فى الزراعة والتى هى أساس التقدم الزراعى العلمى المستحدث فى المجتمعات المتقدمة وأساس التقدم الزراعى الغربى فى الإنتاجية: كماً وكيفاً.

ولكن هل سيكون بمقدورنا اتخاذ مثل هذه القرارات الرئيسية والتى تتضمن فى مظهرها وفى جوهرها تغييرات أصولية؟ أم أننا سنواصل مسيرة الترقيع الفكرى عندما نقدم على حل مشاكلنا عن طريق حل وسط يستهدف جميع الأطراف المعنية بحيث يكون بمقدورنا ــ أن نقدم ــ حلولاً كاملة وشاملة؟ أغلب الظن أننا لن نقدم على تقديم مثل تلك الحلول قبل أن تزداد الأمور تأزماً وللأسف فإننا تحت ضغوط شديدة والتى هى فى الواقع ضغوطاً ناتجة عن اختلافات وفشل النظم الراهنة وعندئذ فقط سوف نولى وجوهنا شطر الحلول العلمية السليمة ولا توجد حلول علمية إلا تلك التى سادت فى المجتمعات الغربية وأثبتت قدرتها على الإثمار والنجاح وتحقيق الازدهار.

قانون الاستثمار الجديد:
بين التجديد والتقليد

رغم أن الحياة السياسية والاقتصادية فى مصر المعاصرة اليوم تحفل بعشرات الآراء والأفكار والرؤى والاجتهادات فيما يتصل بتحليل واقع مصر الاقتصادى والسياسى والاجتماعى وتأصيل أسباب الخلل الشائع وكذلك فى مجال الاجتهاد لرصد الحلول وسبل العلاج ومناهج الإصلاح، إلا أن معظم تلك الآراء والرؤى والاجتهادات تنبع وتصب فى مجرى ما يمكن تسميته بمحاولة كبرى للترميم، وهو ما يعتقد عدد من المعنيين بواقع الحياة المصرية اليوم أنه درب عاجز بطبيعته عن تحقيق الأهداف المرجوة حيث إن صلب الداء هو احتشاد الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى مصر الراهنة بعشرات الأفكار والاتجاهات والقرارات والسياسات التى تنتمى لمذاهب متضادة بل وينتمى بعضها لأهداف وروح وغايات تتناقض مع أهداف وروح وغايات وأفكار وسياسات وقرارات أخرى قائمة ومزاحمة فى نفس الوقت. فالساحة العامة عامرة اليوم بأفكار وقرارات وسياسات من عهد ما قبل الثورة إلى جوار غيرها مما قدمته تجربة الخمسينيات والستينيات بما اصطبغت به من توجهات اشتراكية إلى جوار غيرها مما قدمت فى السبعينيات بدوافع تتراوح ما بين الليبرالية والوسطية والترقيعية والانتهازية .. وإلى جوار ذلك أفكار أخرى وقرارات وسياسات تجمع فى طياتها ما بين اليمين

نشر هذا الفصل كمقال بجريدة الأهرام عدد الخميس 8 نوفمبر 1989 ...

واليسار فى خلطة غريبة وعجيبة يصعب أن يتصور من عرك الإدارة أن يكون بوسعها أن تقدم حلولاً جذرية لحالة الشلل أو شبه الشلل المتفشية - اليوم - فى حياتنا الاقتصادية، مع إنتاجية بالغة التدنى ونظم عمل وإدارة بالغة الفقر ومعدلات ربحية لا مثيل لها إلا فى الدول التى تحتل مرتبة القاع بين دول العالم من منظور التقدم الاقتصادى.

ولا شك أن نظرة متفحصة لقانون الاستثمار الجديد تدل على أن تعايش الأضداد والمتناقضات التى أشرنا إليها فيما سبق كانت وراء الأفكار والتوجهات والسياسات والقرارات التى من مجموعها معاً تجسد قانون الاستثمار الجديد مشابهاً لغيره من القرارات الكبرى والسياسات العامة فى حياتنا: عامراً بنصوص تعبر عن أكثر من روح ويكفى وجودها معاً لكفالة استمرار أحوال الاستثمار على ما هى عليه الآن دون أن يكون بوسعها أن تحقق الفتح المطلوب أمام الاستثمار ليحقق فى مجالات الاقتصاد والصناعة والزراعة ما هو مطلوب ومرغوب من حركة ودور وفعالية وربحية وإنتاجية فمن جهة أولى فإن القانون الجديد يخلط (بروح اشتراكية يجب علينا التخلى عنها إذا أردنا إحراز أى تقدم حقيقى) بين حقوق رأس المال وبين حقوق العاملين: فمما لا ريب فيه أن النظم الاقتصادية المتقدمة هى تلك النظم التى تؤسس توجهاتها واختياراتها وقراراتها الاقتصادية الكبرى على أساس أن الربح (وأيضاً الخسارة) حق خالص لرأس المال وأصحابه فى مواجهة كون الأجر العادل والحوافز والمكافآت المرتبطة بمستوى الإنتاج هى حقوق العاملين المشروعة: أما الخلط الواضح بين حقوق رأس المال وحقوق العاملين فأمر يعبر من جهة عن تغلغل روح الستينيات ونظمها التى لم تقدم (فى أى بلد من بلدان العالم) نموذجاً واحداً لنهضة اقتصادية أو لنمو اقتصادى كبير أو حتى متوسط. ولا شك أن هذا الخلط هو فتيل من البداية لعلاقة متفجرة وملتهبة بين رأس المال وأصحابه، من جهة وبين العاملين من جهة أخرى: تلك العلاقة التى يجب ألا تقوم إلا على قواعد العرض والطلب (فى إطار من نظم التأمينات الاجتماعية العادلة) وهو الأمر الوحيد والكفيل بتحقيق ازدهار الإنتاج وتعاظم الربحية وسرعة حركة رأس

المال بما يعود على المجتمع وأرباب الأعمال والعاملين بعوائد أفضل ودرجة أعلى من النجاح والازدهار. ولا شك أن نص قانون الاستثمار الجديد على استحقاق العاملين لنسبة 10% من الأرباح بلا حد أقصى هو الترجمة النهائية لهذه الخلطة الهدامة والتى من شأنها أن تعوق عجلة الاستثمار عن الدوران والازدهار، وكان الأحرى بقانون الاستثمار الجديد أن يتجنب مثل هذا الخلط إذا كان الهدف هو توفير روح جديدة لتشجيع وتأمين الاستثمار كشرط وحيد وفريد للتطور والاستقرار والازدهار. كذلك كان الأجدر بقانون الاستثمار أن يجعل من الدولة طرفاً أقل سطوة مما عبرت عنه نصوص القانون الجديد ولائحته التنفيذية: فبدون انسحاب الدولة من مجالات عديدة واقتصار دورها على وضع الإطار التشريعى العام؛ فإن اتساع دوائر الاستثمار يبقى مستحيلاً أو شبه مستحيل؛ والترجمة العملية لما ذكرناه هنا هو ذلك الكم الكبير من الاستثناءات والأحكام الجوازية الموضوعة فى يد الحكومة مثل ما تتضمنه المواد 2/5، 6، 4/8، 11، 12، 17، 1/27 وهو ما من شأنه أن يجعل المستثمرين غير قادرين على أن يحددوا من البداية بوضوح وجلاء حقوقهم والتزاماتهم الاقتصادية والقانونية، كذلك جاء قصر مجالات الاستثمار على مجالات استصلاح واستزراع الأراضى البور والصناعة والسياحة والإسكان والتعمير معيباً لكونه قد أغفل العديد من المجالات الهامة مثل مشروعات الإنتاج الحيوانى والثروة المائية والنقل والخدمات والشركات القابضة والتأجير التمويلى وأمناء الاكتتاب والتعدين .. ولا يجوز أن يرد على ذلك بأن القانون قد أجاز لمجلس الوزراء إضافة أنشطة جديدة؛ فروح الاستثمار الحرة تأبى أن تكون بيد الحكومة مثل هذه السلطة الجوازية.

كذلك من المعيب للغاية أن القانون الجديد قد استحدث فى المادة الثامنة مبدأ بالغ الخطورة أشارت إليه جمعية رجال الأعمال فى ملاحظاتها على قانون الاستثمار الجديد، وهو المبدأ الذى يجيز لجهات إدارية إلغاء الترخيص للمشروع الاستثمارى بالانتفاع بالعقارات الخاصة بالمشروع بالرغم من عدم ارتكابه أى مخالفة لقانون

الاستثمار وفى تلك الحالات يقتصر دور هيئة الاستثمار على مجرد إبداء الرأى للجهة الإدارية.

كذلك تمثل الخلط بين أفكار اليسار الاشتراكية وأفكار الاستثمار التحررية فى فتح القانون الجديد الباب أما جواز إخضاع بعض منتجات المشروعات الاستثمارية للتسعيرات الجبرية.

ويمكن الاسترسال فى ضرب الأمثلة على أن القانون الجديد ليس فى جوهره جديداً وإنما تقليد مستمر لمحاولات كثيرة سابقة للإبقاء على هيكل الحياة الاقتصادية والتجارية والمالية زاخراً بأفكار ترتبط بعضها بأفكار اليسار الاشتراكية وينبع بعضها من روح الاستثمار التحررية، ووجودهما معاً كما أسلفت جدير بالإبقاء على الشلل وعلى الروح العامة التى تحول بين رأس المال وبين الآفاق الرحبة للإنتاج والعمل.

منطق الدكتور الغندور :
تطوير أم تدمير ؟

فى خضم المساهمات الصادقة والمخلصة التى يدلى بها عدد من الشخصيات المعنية بإصلاح واقع حياتنا بوجه عام وقطاعنا العام الساقط فى وهدة الخسارة والإنتاجية المتدنية بوجه خاص، وفى وسط طوفان الآراء الصائبة التى تشير بإصبع الاتهام للمتهم الحقيقى وراء فشل القطاع العام وهو النظام الذى سمح لهذا القطاع بمثل هذا التوسع والتضخم السرطانى والتشعب فى مجالات ما كان للقطاع العام أن يدلف إليها، مع اتهام موازى ومماثل للقطاع العام من وجهة نظر أنه يدار بنظم وأشكال للإدارة ليس فى وسعها ولا فى مقدورها تحقيق النجاح المنشود، فى وسط هذه الصحوة الفكرية يطلع علينا الدكتور أحمد الغندور برأى يأتى من غياهب الماضى من آتون الستينيات وأفكار التنظيم الطليعى وأبناء الاشتراكية الذين لا يزالون يطالبوننا بإعطائهم فرصة أخرى بعد أن قادوا سفينة حياتنا الاقتصادية أسوأ قيادة وبعد أن اصطدموا بها مع كل الجبال القائمة فى نهر حياتنا ومع ذلك فإنهم لا يخجلون من رفع الشعارات التى ثبت للقاصى والدانى أنها مصدر تخلفنا ومرجع فقرنا وعلة مشكلتنا ولا يخجلون من

نشر هذا الفصل كمقال بجريدة مايو عدد الاثنين 25 ديسمبر 1989 ثم أعادت جريدة الجمهورية نشره فى عددها الصادر يوم الثلاثاء 26 ديسمبر 1989 ...

أن يطالبوا بفرصة أخرى للمشاركة فى إدارة الدفة بعد أن حطموا السفينة ونكبوا من عليها بواقع ملىء بالعيوب والأخطاء والفشل تترجمه أحوالنا الاقتصادية وتعبر عن الديون الثقيلة التى ترهق واقعنا وغدنا كل الإرهاق.

يقول الدكتور أحمد الغندور (هناك مجالات يجب أن يبقى فيها القطاع العام هو المستثمر الوحيد وهى المجالات التى يطلق عليها رجال الاقتصاد الاحتكارات الطبيعية مثل قناة السويس وقطاع استخراج البترول لأن عائد هذه القطاعات لا يمكن أن ننسبه إلى جهد القائم بإدارة المشروع سواء كان من القطاع العام أو الخاص، فعائدها أقرب إلى الهبة من الله سبحانه وتعالى ولهذا فالاستثمار فيها يجب أن يظل بيد القطاع العام وعلى الدولة أن تخضع هذا القطاع لرقابة شديدة). ولولا الحياء وتعفف القلم لقيل فى وصف تلك الآراء مثل ما قاله المتنبى فى شخص ضبة ولكن تناول تلك الآراء المتهافتة بالمنطق والحجة أجدر وأجدى.

فمن جهة أولى فالبترول لا يعثر عليه كنتيجة هبة من الله سبحانه وتعالى دون علم وعمل متميزين وإلا فما تفسير الدكتور الغندور لحقيقة أن البترول لا يكتشف عالمياً إلا بمعرفة الدول الأكثر تقدماً دون الدول الأقل تقدماً، إلا أن فكره يصور له أن حجم هبة الله يتفاوت بنفس نسب تفاوت نصيب الأمم من العلم والتقدم العلمى، ولا شك أن رأى الدكتور أحمد الغندور يدل على عدم دراية كاملة بصناعة البترول ودرجة ارتباطها بالتقدم العلمى لا سيما فى مجال البحث السيزمى وهندسة البترول، ولا شك أنه يتحدث كحديث شاعر أموى أو عباسى عن سفن الفضاء وكان الأجدر به ألا يفعل، فالبترول لا يكتشف إلا كنتيجة لبحث علمى دقيق تتضافر فيه آلاف الأبحاث التقنية التى توجد فى يد الشعوب الأكثر رقياً علمياً وإلا فبم يفسر الدكتور الغندور أن دولاً اشتراكية مثل الصين الشعبية وسوريا والجزائر وليبيا تعهد للشركات الغربية المتقدمة بعمليات البحث عن البترول أم أن الدكتور الغندور ملكى أكثر من الملك؟ ولماذا لا

يدلنا الدكتور على دولة واحدة من دول العالم الثالث اشتراكية أو رأسمالية أو بين بين نجحت فى البحث عن البترول واستكشافه بأى درجة متوسطة أو كبيرة من خلال اعتمادها على القطاع العام؟ وليدلنا الدكتور عن السبب فى أن الاتحاد السوفيتى قد قام مؤخراً (خلال الأسابيع القليلة الماضية) بدعوة الشركات الغربية لمساعدته فى عمليات البحث عن البترول وليدلنا أيضاً على سبب امتناع الصين عن الخوض فى أى عمليات بحث عن البترول فى المناطق البحرية.

تلك كلها أسئلة تبحث عن أجوبة فى خزائن حكمة الدكتور الغندور وليدلنا قبل ذلك وبعد ذلك عن سبب أن مصر خلال الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات (إبان اعتمادها على القطاع العام فى مجال البحث عن البترول) لم تنجح فى الوصول إلى كشف واحد فقط وأن كل الاكتشافات قد توالت عندما عهد إلى ذوى الخبرة العالمية بهذا الأمر، وليدلنا فوق ذلك أيضاً على سبب أن الشركة الوطنية الوحيدة فى مصر لم تحقق أى اكتشاف كبير خلال تاريخها الطويل منذ تأسيسها.

وهل بوسع الدكتور الغندور أن يدلنا على السبب الذى يجعل ربحية شركات توزيع وتسويق البترول الأجنبية العاملة فى أى بلد فى العالم ومنها مصر أكثر وأعلى من ربحية الشركات التى يديرها القطاع العام، وهو مجال يحتاج للإدارة الناجحة أكثر مما يحتاج لرؤوس الأموال أو التكنولوجيا المتقدمة، وليقارن الدكتور كيفما يشاء بين أداء شركة كشركة موبيل فى مصر وبين أداء شركة كالجمعية التعاونية للبترول أو مثل شركة مصر للبترول؟

إننا نعلم يقيناً أن رأياً كهذا الرأى سوف تذروه رياح التغيير التى تكتسح العالم الآن وتجعل قصور الفكر الاشتراكى فى شرق أوروبا تتهاوى وتسقط على رؤوس أصحابها، ونعلم يقيناً أن ما قلناه فى عدد من كتبنا منذ أكثر من عشر سنوات عن دخول الاشتراكية ونظمها وأفكارها مرحلة الاحتضار هو حقيقة ساطعة وأنها كالشمس

تكتسح كل الأفكار التى لا تعيش إلا فى الظلام، وأن مصر محمولة بحكم الحتمية الاقتصادية والسياسية إلى اتباع أفكار العالم المتقدمة وأساليبه فى الإدارة والاقتصاد، وأن كل الأفكار التى عبر عنها الدكتور الغندور فى حواره مع جريدة الجمهورية (عدد 89/12/5) هى محاولات يائسة من سدنة الأفكار التى ذاعت وشاعت خلال ظلام الستينيات فى مصر وأنها كصرخة الغرقى، ولكننا نخشى فقط على أثر تلك الأفكار على جيل هزيل العلم والثقافة تتجاذبه المتناقضات وتدير رأسه حيرة معرفة الحقيقة وقد يظن أن فى بعض تلك الأفكار قسطاً من الصواب وهى فى حقيقة الأمر منه خواء.

مصر على أبواب التسعينيات

يعم ساحة الحياة العامة فى مصر شعور جارف بأن مصر مقبلة على مرحلة أكثر صعوبة مما تمر به الآن ولا سيما من الناحية الاقتصادية؛ حيث تستمر الإنتاجية المتدنية ويستمر انخفاض الدخل وتستمر الزيادة السكانية وفق معدلاتها الرهيبة الحالية.

ولا شك أن هذا الشعور العام الجارف له مبرراته وله مسوغاته .. فدخل مصر يأتى من أبواب معروفة .. كما أن آفاق مستقبل هذه الأبواب معروفة أيضاً بما يكتنفها من غموض ومستقبل مفعم بالمشاكل .. ولكن الشىء الذى يغيب عن بال الكثيرين أن قدرة سدنة النظام الاقتصادى (الذى لا يزال مستمراً منذ وضعت أسسه فى الخمسينيات والستينيات) على الاستمرار لا يمكن أن تبقى لأكثر من ثلاث أو أربع سنوات: فمن جهة أولى؛ فإن كل محاولات إنقاذ وتطوير القطاع العام سوف تمنى بفشل كامل وشامل، إذ أن العالم بأسره يشهد كل صباح ـ الآن ـ الدلائل القاطعة على فشل القطاع العام والاقتصاد الموجه ضمن عملية فشل أكبر لكل الأفكار الاشتراكية والتى تتهاوى تجاربها الواحدة تلو الأخرى .. ومع تيقن «الحكم» فى مصر من أن القطاع العام لن ينتج إلا المزيد من الفشل والخسارة .. سيكون التحول السليم لقواعد الاقتصاد الحر حيث يترك المجال ـ تماماً ـ للقطاع الخاص. ومع تدمير مناخ

نشر هذا الفصل كمقال بمجلة «المصور» فى عدد الجمعة 5 يناير 1990 ...

الإنتاج والعمل والاستثمار المرتبط بنظام القطاع العام سيبدأ الانفراج الاقتصادى .. ولا انفراج إلا على هذه الأرضية وتلك الخلفية.

ومن جهة ثانية فإن المتغيرات العالمية ستجعل دائنى مصر أقل رغبة فى تقديم ديون جديدة لها إلا إذا غيرت جذرياً أسس حياتها الاقتصادية وتركت ذلك الإطار الفاشل: إطار القطاع العام والاقتصاد الموجه وسياسة الدعم. ولا شك أن متغيرات شرق أوروبا ستزيد من الضغوط علينا فى هذا الاتجاه (وهذا موضوع يستحق كتاباً بأسره لا كلمات مقتضبات فى مقال قصير كهذا).

ومن جهة ثالثة فإن منتصف التسعينيات لن يأتى إلا ورجال عبد الناصر والناصرية وتلاميذ مدرسة التنظيم الطليعى قد اكتسحتهم تيارات الموجة الجديدة فى العالم بأسره وحملتهم أمواج الأوضاع الجديدة إلى التقاعد التام والتخلى عن مقاعدهم التى تمكنهم اليوم من عرقلة الإصلاح وإيقاف العجلة عن الدوران. ويحملنى كل ذلك على الاقتناع بأنه مع منتصف التسعينيات فإن مصر ستكون (وبفعل الحتمية الاقتصادية والسياسية) على الدرب التى يمكن أن تؤدى للإصلاح الحقيقى والخروج من مأزق أزمتنا الكبرى الراهنة. ولكن هل من المنظور حدوث اختصار فى المدة وحدوث التغيير المنشود فى منتصف التسعينيات؟ .. وجوابنا على ذلك أقرب ما يكون للنفى .. فقوى الماضى لا تزال قادرة على الاستمرار لثلاث أو أربع سنوات أخرى .. قبل أن تسقط مستسلمة تماماً .. وأهم ما يعنى مستقبل مصر ألا تشهد تلك السنوات الثلاث أو الأربع تفشياً للرجعية الدينية التى هى أكبر خطر يهدد آفاق المستقبل لا سيما فى منطقة من العالم ينمو فيها التطرف ويصدر من مكان لآخر فى عملية جهنمية.

بل سيشهد العالم نهاية الاشتراكية أيضاً

أولى كاتب هذه السطور عدة سنوات لدراسة الاشتراكية فكراً وتطبيقاً؛ وخلال تلك السنوات لم يترك كتاباً أو مقالاً مما يحتوى دراسات هامة عن الاشتراكية إلا وضمه لقائمة مراجع الماركسية التي شملتها رحلته الفكرية هذه والتى غطت بضعة آلاف من الكتب والمقالات والأطروحات الجامعية والبحوث؛ ناهيك عن متابعة دقيقة للتجارب الاشتراكية فى شتى بقاع وأصقاع العالم. وكانت نتيجة تلك الرحلة من جهة أولى فهماً يزعم صاحبه أنه كامل وشامل للاشتراكية ثم كُتب ثلاثة لصاحب هذا القلم عرضت ونقدت الماركسية بوجه خاص والمذاهب الاشتراكية بوجه عام عرضاً ونقداً ونقضاً غطت أهم جوانب الشق النظرى كما غطت أهم جوانب التطبيق العملى للماركسية والاشتراكية. وقد صدرت تلك الكتب الثلاثة ما بين 1978 و1983. ثم صدرت من كل كتاب منها طبعات عديدة لم تعدل بها كلمة واحدة منذ طبعاتها الأولى. وفى تلك المؤلفات تصور كامل للتناقض الداخلى فى الفكر الماركسى وللمأزق الذى ستصل إليه التجارب الاشتراكية مع إشارة واضحة لأن إفلاس وتهاوى تلك التجارب سيقع خلال سنوات قريبة وبفعل عوامل ذاتية داخلية وليس بحال من الأحوال بفعل خطر خارجى كحرب أو ما شابه الحرب من أشكال الهجوم الخارجية. وبعد بضع سنوات من صدور تلك الكتب جاءت إرهاصة البشارة مع تولى

نشر هذا الفصل كمقال بمجلة مايو عدد الاثنين 26 فبراير 1990 ...

جورباتشوف (التلميذ الوفى للأب الحقيقى لاتجاه البروسترويكا وهو أندروبوف والذى تولى زعامة الحزب الشيوعى السوفيتى قبل جورباتشوف كما كان رئيساً له فى جهاز المخابرات الروسية). ولا شك أن تداعى الأحداث فى دول شرق أوروبا كان أسرع وأوضح من كل التوقعات ومن أى خيال، إلا أنه جاء كنتيجة حتمية وطبيعية لصدور إشارة الضوء الأخضر من ساكن الكرملين الأكبر. وليس عند كاتب هذه السطور ما يضيفه لما نشر له فى هذا المجال فى ثلاثة كتب تقترب صفحاتها من الألف. ولكن الجديد هو تعليق على تصريح لشخصية أدبية مصرية بأنه رغم كل ما حدث فإن العالم لن يشهد نهاية الاشتراكية؛ والحق أن العالم قد شهد بالفعل نهاية الاشتراكية وما نراه الآن هو رعشة الاحتضار فى الجسد الذى هوى وانهار؛ وأن القرن الحادى والعشرين لن يأتى وعلى الأرض نظام يؤمن بالماركسية بالشكل الذى وضعت به النظرية فى إطار شمولى فلسفى وسياسى واقتصادى واجتماعى بعد أن سقط الارتباط بين جوانب النظرية وأصبح أقصى ما يمكن لماركسى أن يتمسك به هو بعض الجوانب دون الكل والقالب.

أما الزعم بأن العالم لا يرى نهاية الاشتراكية؛ فهو من قبيل تمسك مدرسة معينة بالذات فى مصر بأهداب الثوب الفكرى الذى بدونه ما حكموا فى الستينيات وما تمسكوا بصولجان الحكم بعدها. فباسم شعارات الاشتراكية تمكن هؤلاء من بسط نفوذهم ومد سلطانهم وادعاء أن بوسعهم التصدى لمشاكل مصر وحلها وهم الذين جعلوا من صغار القروح جروحاً غائرة؛ ومن جُنَح النظام الحاكم فى الأربعينيات ضد الحرية جنايات الستينيات؛ وهم الذين ضاعفوا فقر مصر ناهيك عن هزائمهم العسكرية التى يندى لها كل جبين وطنى؛ وهم الذين انتهت دولتهم وسدس التراب الوطنى المصرى ترفرف فوقه الراية الإسرائيلية. ولا شك أن كل ذلك لا يستحق عناء الرد عليه فالأيام القادمة كفيلة باكتساح تلك الأفكار وتدميرها بقوة دفع التيار، إلا أن الجدير بالرد عليه هنا هو ما زعمته نفس الشخصية الأدبية من أن التغييرات فى المجتمع

الاشتراكى تجاه الديمقراطية تقابلها تغييرات موازية وموازنة فى الدول الغربية والتى ـ حسب زعم تلك الشخصية ـ تتعاظم فيها الوظيفة الاجتماعية للدولة ويزداد فيها تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية. أما أن الوظيفة الاجتماعى للدول الغربية تزداد وتتعاظم فأمر لا شك فيه ولا علاقة له بالاشتراكية، وتاريخ أوروبا الغربية وأمريكا منذ منتصف القرن التاسع عشر هو تاريخ يتميز بازدهار واستمرار الوظيفة الاجتماعية للدولة ونعنى بذلك الضمان الاجتماعى ضد البطالة والتأمين الصحى وما شابه ذلك من أنظمة. ولكن ماذا عن تعاظم وازدياد تدخل الدولة فى النظم الغربية فى توجيه الاقتصاد كما زعم ذلك الكاتب المعروف؟ لا شك أن كل الواقع يدل على خلاف ذلك؛ فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحت إدارة الرئيس رونالد ريجان وبريطانيا تحت إدارة مارجريت تاتشر وألمانيا الغربية تحت إدارة الحزب المسيحى الديمقراطى (بزعامة هيلموت كول) وكذلك الحكومات اليمينية فى السويد وهولندا وكندا وكلها أنظمة قللت كثيراً من تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية ونهجت نهجاً اقتصادياً تقليدياً يناصر الإيمان بفعاليات الاقتصاد الحر والمنافسة ويتراجع تماماً عن كل تأثيرات الاقتصاد الاشتراكى الموجه. وهكذا فإن الزعم بأن التغييرات التى حدثت فى مجتمعات أوروبا الشرقية الاشتراكية قد وازنتها تغييرات ذات روح اشتراكية فى المجتمعات الغربية هو زعم لا أساس له من الصحة، ويدل على أن صاحبه لا يعرف جيداً حقيقة التاتشرية فى بريطانيا والريجانية فى أمريكا وحقيقة أن الأحزاب الاشتراكية فى أوروبا الغربية تعانى من حركة تراجع للخلف منذ أواخر السبعينيات، وذلك على الأقل فى بريطانيا وألمانيا الغربية وهولندا والسويد والدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا مع حركة تقلص موازية فى نسب نجاح الأحزاب الشيوعية والاشتراكية فى سائر الانتخابات البرلمانية فى كل دول الغرب بلا استثناء بما فى ذلك الدول التى عرفت بوجود حركات شيوعية قوية بها مثل فرنسا وإيطاليا وأسبانيا.

إن تجارب العالم بشتى دوله توضح أن الإنسانية تسير تجاه مرحلة ستتخلص فيها نهائياً من آثار الفكر الاشتراكى وأن التقدم سيكون من نصيب أولئك الذين يعرفون كيف يوظفون فعاليات المبادرة الفردية والاقتصاد الحر والمنافسة والقطاع الخاص؛ أما الذين سيتمسكون بالأفكار العقيمة للمذاهب الاشتراكية فسوف يجدون أنفسهم فى هوة عميقة من الفشل الاقتصادى واحتياج متزايد للمعونات الخارجية؛ مع تفاقم المشاكل السياسية والاجتماعية واستشراء الحركات المتطرفة التى لا تجد لها مناخاً أمثل من مناخ الفشل الاقتصادى الذى ستصل إليه ـ إن آجلاً أو عاجلاً ـ كل النظم الاشتراكية.

المصريون بين .. جيل الشموس وجيل الشموع

كثيراً ما تعجّب الكُتّاب المعنيون بالحياة العامة فى مصر وهم يرصدون ساحة الحياة العامة فى مصر خلال العقد الثالث من هذا القرن، ويتساءلون كيف احتشدت ساحة الحياة العامة بتلك الأعداد الغفيرة من كبار الرجال النابغين فى سائر المجالات؟ ففى مجال السياسة كانت الساحة العامة محتشدة ليس فقط بأسماء كبيرة وإنما برجال كبار بكل ما تعنيه الكلمة من أبعاد؛ فهناك إلى جوار سعد زغلول وجد رجال كبار أمثال عدلى يكن وعبد الخالق ثروت ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وسينوت حنا وواصف غالى وإسماعيل صبرى وعلى ماهر وأحمد ماهر ومحمد محمود وعشرات من كبار الرجال الذين كان كل منهم يصلح كعلم قائم بذاته، وفى مجال الأدب والشعر كانت الساحة محتشدة بأسماء رجال كبار أمثال أحمد شوقى وحافظ إبراهيم وخليل مطران وعباس العقاد وطه حسين وأحمد أمين وزكى مبارك والمنفلوطى ومصطفى صادق الرافعى وكثيرين غيرهم، وفى مجال الفن شهدت العشرينيات نجوماً زاهرة مثل سيد درويش وأم كلثوم ومنيرة المهدية ومحمد عبد الوهاب، وفى مجال القانون كان جيل السنهورى وكامل مرسى وحشمت أبو ستيت وحلمى بهجت بدوى ومصطفى القللى وسليمان مرقص يملأ الساحة التشريعية والقانونية بأعمال كبار، وإلى جانب

نشر هذا الفصل كمقال بجريدة مايو عدد 22 يناير 1990 ...

ذلك كان هناك مختار فى النحت ومحمود سعيد فى التصوير وعلى إبراهيم فى الطب ومصطفى مشرفة فى العلوم وأحمد حسنين فى الجغرافيا واكتشاف الواحات حتى فى مجال الرياضة كانت هناك نهضة مماثلة. فبأى الأسباب تعلل هذه الظاهرة وبأى الأسباب يعلل خواء الساحة العامة فى حياتنا اليوم من مثل هذا العدد الكبير من الرجال الكبار؟

السبب الحقيقى وراء هذه الطفرة المزدهرة هو نظام التعليم الذى أنشأه محمد على فى عشرينيات القرن التاسع عشر. ففى سنة 1826 أرسل محمد على أول مجموعة من المصريين فى بعثة للدراسة بفرنسا تلتها بعثة سنة 1831 ثم تلتها بعثات أخرى. فقد كان محمد على يؤمن أن العلم يوجد فى الغرب ولا يوجد إلاَّ فى الغرب؛ وأن من أراد العلم والتعليم فإن عليه أن يولى وجهه تجاه أوروبا وأن ينهل من العلم الغربى. كان محمد على يعرف بوضوح أن كونه مسلم لا ينبغى أن يتعارض مع إيمانه أن دورة العلم الحالية إنما توجد مع دورة الحضارة الحالية فى الغرب وليس فى مكان سوى الغرب. فأرسل أبناءه وأبناء المصريين ليأخذوا العلم من أصوله ومن أبناء هؤلاء خرج جيل سعد زغلول ومن أحفادهم خرج الجيل الذى ملأ سماء مصر بالمصابيح المنيرة خلال العقد الثالث من القرن الحالى؛ فهؤلاء هم أبناء الذين تعلموا فى الغرب ودرسوا العلم على أصوله وأسسه ولم يخلطوا بين العلم والدين؛ ولم يحُل إيمانهم بينهم وبين أن يأخذوا العلم من شجرته الوحيدة القائمة فى هذا العصر على خلاف الفكر الباطنى الرجعى السلفى الذى تفشى خلال العقدين الأخيرين فى العالم الإسلامى وجعلنا مثالاً للرجعية والتخلف والنظر إلى الماضى وكأنه قدس الأقداس الذى يجب أن نقتفى أثره ولا نولى وجوهنا إلا إليه.

وحتى نجمع على ما أجمع عليه أبناء العشرينيات من كون العلم شجرة توجد ثمارها فى الغرب حتى نصل إلى هذا الاتفاق، سوف يبقى ما نحن عليه من تطاحن

وتشاحن وبعد كامل عن العلمية والمنهجية التى أوجدت الجيل الذى تألق فى العشرينيات وجعل مصر وقتئذ تقف على الطريق التى كانت بوسعها أن توصلنا إلى مراقى الحضارة العليا وطور أعلى من التحضر والعلم والحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المزدهرة. لكننا فى خمسينيات وستينيات هذا القرن أعطينا ظهرنا للحضارة ومنابعها وأولينا وجوهنا تجاه تجارب فاشلة أثبتت أحداث الشهور الأخيرة الماضية فى شرق أوروبا أنها تجارب لا تحمل فى أسسها أو كيميائها بذور النجاح ناهيك عن الإصلاح. لكننا أيضاً وعوضاً عن التعامل مع المجتمعات الراقية ومؤسساتها العلمية والمالية؛ عوضاً عن كل ذلك أعطينا ظهورنا للنماذج المتحضرة الرفيعة للتطور والحضارة والعلم وأولينا وجوهنا إلى الشرق حيث التخلف والتأخر وبطء الحركة وقلة الفكر وضآلة الإنجازات. واليوم عندما ننظر ونرى صغار الرجال فى كل موقع وكل مجال فإن علينا أن ندرك أنها ثمرة اختيارنا عندما جافينا العلم والتطور والحضارة؛ وأن علاج الداء يكون بعلاج الأسباب والأمراض لا بعلاج الآثار والأعراض.

الفارق بين هجرة المصريين وهجرة الاتراك

من المعضلات الفكرية التى أمعن كاتب هذه السطور الفكر فيها ملياً المقارنة بين شعبين هما الشعب المصرى والشعب التركى، وكل منهما شعب مسلم فى معظمه وتبلغ أعداده نحو خمسين مليوناً فى كل بلد على التقارب؛ ولكل منهما تاريخ وإطار حضارى متماثل. ولكن بينما اتجه الأتراك المهاجرون إلى قلب أوروبا بوجه عام وإلى ألمانيا وهولندا بوجه خاص فقد اتجه المصريون إلى بلاد عديدة من بلدان الشرق الأوسط ذات المستوى العلمى والحضارى الأدنى بالمقارنة بالمجتمعات الغربية فماذا كانت النتيجة؟ وبم عاد المهاجرون الأتراك وبم عاد المهاجرون المصريون لبلدانهم من تجربة الهجرة؟

أما الأتراك فعادوا بأصول الصناعة التى تعلموها فى ألمانيا وهولندا كما عادوا وقد تعلموا كيف تؤدى الأشياء وكيف يكون العمل، عادوا وقد تعلموا معنى الإتقان ومعنى الصناعة ومعنى الحرفية وكنة العلاقة بين العامل ورئيسه، عادوا وقد أدوا العمل فى مجتمع لا يقبل إلا أفضل صوره وأتم أشكاله، عادوا وقد اكتسبوا من الغرب خبراته ومهاراته وفنون زراعته وصناعته.

نشر هذا الفصل كمقال بجريدة مايو عدد 29 يناير 1990 ...

أما فلول المهاجرين المصريين لبلدان العالم الثالث فقد عادت أعداد كبيرة منهم بأفكار السلفية الدينية وأدوا العمل فى مجتمعات تقبل أى شيء من أى أحد. عاد صغار الصبية وقد أصبحوا معلمين فى سنوات قليلة وفى ظل مناخ عمل لا يتوخى الإجادة ناهيك عن الإتقان. عاش المصريون فى مجتمعات تستورد الصناعة وتشترى الآلة بينما عاش الأتراك فى مجتمعات تصنع الآلة وتبتكر أشكال الصناعة. عاد المصريون ومعهم بعض المال وقليل من الحضارة وعاد الأتراك ومعهم المال وأدوات تنميته وأساليب ازدهاره.

وفى المقابل فقد قام المصريون العائدون بشراء أراض زراعية حولوها لمبان سكنية ليعيشوا فيها هم وذريتهم الوفيرة؛ أما الأتراك فعادوا برؤوس أموال وضعت فى إطار عملية اقتصادية راجحة يقودها تركى نبغ فى الغرب (تورجوت أوزال) وثبت نجاحه بمعايير الغرب والحضارة لا بمعايير العالم الثالث.

والعبرة التى يجب أن نأخذها من هذه الواقعة التاريخية هى أن اقتفاء النموذج الغربى فى الحضارة هو الطريق الوحيد الذى سيأخذنا إلى أهدافنا من التقدم والتحضر والرخاء والازدهار والنماء.

ولا شك أن دراسة مثل هذا الموضوع هو مما ينبغى أن يعطى حقه من الاهتمام والتعمق والمفاضلة والمقارنة، وهذا ما سيقوم به مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة عين شمس والذى يشرف كاتب هذه السطور بعضوية مجلس إدارته كما يشرف بأنه الذى عهد إليه من طرف المركز بتحويل هذا الموضوع إلى دراسة وافية عن طريق أحد الباحثين لدرجة الماجستير أو الدكتوراة بجامعة عين شمس.

متخلفون لأننا فقراء ..
أم فقراء لأننا متخلفون ..

تشيع فى حياتنا نغمة مؤداها وفحواها أننا متخلفون لأننا فقراء ونسمع تلك النغمة بشكل مباشر أحياناً وبشكل غير مباشر أحياناً أخرى فى معظم الحوارات السياسية التى تدور بيننا حول شأننا وواقعنا ومشاكل هذا الواقع. فعندما نتحدث عن تدنى الإنتاجية فى مؤسساتنا الصناعية ووحداتنا الزراعية فما أسرع ما نرجع الظاهرة لفقرنا ونقص إمكانياتنا. كذلك لا نتردد أن نرجع انخفاض مستوى التعليم فى المدارس والجامعات وتدهور مستوى التلميذ والأستاذ والانهيار المروع فى القيم التربوية والتعليمية لنقص الإمكانيات أى للفقر مرة أخرى. فإن تعرضنا للمرافق العامة والخدمات صلنا وجلنا فى إرجاع العلل وأسباب الفشل لنقص الإمكانيات أى مرة أخرى أرجعنا الإخفاق للفقر. ولا يصعب على متأمل لواقع الحوار السياسى الدائر فى حياتنا أن يقف على تلك المسألة: فإننا قررنا أن نرتاح ونسكن فى صدورنا ذلك الإيمان العميق بأننا متخلفون لأننا فقراء فإن جاء من يوقظنا من سباتنا العميق ويقول لنا بصوت جهورى ملؤه الثقة والثبات والتيقن الكامل بالصواب أننا فقراء لأننا متخلفون ولسنا متخلفين لأننا فقراء، عندئذ تأخذنا الحمية الوطنية وتغلى الدماء فى العروق ونهاجر لتلك الشعارات الرائعة

نشر هذا الفصل كمقال بجريدة مايو عدد الاثنين 5 فبراير 1990 ...

الكذابة التى ملأت سماء واقعنا إبان الستينيات فنقول لقائل تلك المقولة إنه مطعون فى وطنيته وإنه يمس منا كرامتنا الوطنية وأنه حائد عن الصواب بالكلية، متناسين أن الثروة والغنى هى نتائج لا مقدمات وأن معظم الشعوب تملك من الثروات الطبيعية ما هو شبه متساوى وأن الداء لا يكمن فى الفقر والغنى وإنما يكمن فى عدم العمل المسبب للفقر أو فى النشاط المسبب للغنى، والجدير بالذى يقول أننا فقراء لأننا متخلفون ولسنا متخلفين لأننا فقراء ثم يقابل بتلك الشعارات الجوفاء وتلك التشنجات الرعناء جدير به ألا تهتز ثقته بنفسه وأن يستعين على غوغائية مهاجميه بترديد كلمة ڤولتير الخالدة (الحماقة تظل حماقة ولو كررها ألف ألف رجل). وكاتب هذه السطور يعتقد اعتقاداً جازماً أن واحدة من نقاط البداية السليمة أن نؤمن بأننا فقراء لأننا متخلفون وأننا فقراء لأننا لا نعمل فإن عملنا أقل القليل وفى ظل مناخ عمل اختلت فيه التوازنات وشاع شعور داهم بالحقوق وتلاشى الشعور اللازم بالواجبات واستفحلت شعارات الدهماء والغوغاء الذين لا يجيدون إلا الأقوال فإن جاء وقت الأفعال كانوا أطفالاً بل وأسوأ حالاً من الأطفال. وحتى تأتى هذه اللحظة وحتى تواتينا الشجاعة لأن نواجه النفس بتلك التهمة الكبيرة، وحتى نتبين أننا فقراء لسبب واحد لا غيره وهو أننا لا نعمل، وأننا لا نعمل لسبب واحد لا غير وهو كوننا قد أقمنا غابة من التشريعات فى كل مجالات الإنتاج والصناعة والزراعة لا تسمح بالإبداع ولا تسمح بالإنتاج ولا تسمح باستخراج الجانب الفعال من النفس البشرية ولا تسمح باكتشاف المواهب ولا تسمح إلاً بتكوين جيوش من أشباه المتعلمين وأثمان المثقفين وإرباع الخبراء فى كل مجال، حتى نصل إلى تلك اللحظة فسنكون أدنى ما نكون لدونكيشوت الذى كان يبارز الهواء بسيف من خشب.

أيهما أسبق الخيال الثقافى أم الخيال العلمى ؟

ما أكثر ما يردد الناس بثقة تليدة فى حواراتهم السياسية والعامة أننا بحاجة ماسة لشحذ خيالنا العلمى وتطوير إنجازاتنا فى هذا المجال: مجال البحث العلمى وليس فى مجالات الخيال الأدبى وسائر نواحى الفن والأدب وما عرف بالعلوم الإنسانية.

ويبلغ يقين المتحدثين عندما يكررون ذلك الرأى بما يشبه اليقين الدينى: وكأن خلاف ذلك الرأى كفر وهرطقة وإلحاد وزندقة. والحق أن الصواب على خلاف ذلك، فإننا لن نبلغ التقدم العلمى المنشود ما لم تسبق ذلك ثورة أو بالأحرى فورة إبداعية فكرية وأدبية وثقافية ولن تحدث تلك الثورة أو الفورة ما لم يعم مناخ الحرية والديمقراطية. وإننا ندعو أولئك الذين يظنون أن الغرب قد تقدم بنهضة علمية وليس بنهضة فكرية (ونعنى بخيال أدبى فنى) أن يراجعوا معنا تاريخ الحضارات الكبرى التى عرفها بنو الإنسان.

أما حضارة اليونان أو الحضارة الأغريقية أو الحضارة الهلينية فلا شك عندنا أنها بدأت بشقها الفكرى الثقافى الشعرى الخيالى قبل قرون من ثورة أو فورة العلم اليونانى: فلا شك أن سقراط وأفلاطون وأرسطو وهوميروس وآخيل ويوربيدس وسوفوكليس وأرستوفانيس وديوجين وغيرهم من أعلام الخيال الأدبى والفكرى

نشر هذا الفصل كمقال بجريدة مايو عدد الاثنين 26 مارس 1990 ...

والشعرى والفنى كانوا أسبق من النهضة العلمية التى مثلها أرشميدس وجالينوس وجاوس وغيرهم ممن أتوا بعد قرون من أعلام الأدب والفكر والفن.

وليراجع من شاء تاريخ الحضارة الإسلامية فى القرون من السابع إلى الحادى عشر وسيجد أن الثورة الفكرية التى عرفها العرب خلال القرون الثامن والتاسع والعاشر الميلادية كانت أسبق من النهضة العلمية التى جاءت بعد ذلك واعتباراً من القرن الحادى عشر الميلادى. فبعد ازدهار الفكر والأدب فى القرون الثلاثة الأولى وانتشار الآراء الفلسفية والأدبية ولا سيما بعد ترجمة الفلسفة الإغريقية واهتمام العرب بدراستها ونقدها، جاءت القرون التالية تحمل الإبداع العلمى على أيدى رجال أمثال الحسن بن الهيثم وابن سينا والإدريسى وجابر بن حيان فى مجالات الطب والرياضيات والجغرافيا والجبر والهندسة.

ومن لم يقنعه المثالان السابقان (مثال الحضارة الهلينية ومثال الحضارة العربية) فليمعن النظر وليمعن الفكر فى بداية وارتقاء الحضارة الغربية المعاصرة وليسأل نفسه هل كانت البداية بالعلوم التطبيقية التجريبية أم كانت بالفكر والفن والأدب ـ والجواب القاطع أن الفلسفة والفكر والأدب والفن قد عرفوا الازدهار أولاً فى إيطاليا مع طوال عصر النهضة فى القرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر والقرن السادس عشر ثم بلغت الحضارة مراقيها الأعلى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر حيث انتقل الإبداع إلى المجال العلمى التجريبى التطبيقى وأخذ صورته الكبرى فى شكل الثورة الصناعية.

ولا شك أن كل تلك الأمثلة تبرهن على صواب زعمنا أن ما ينقصنا هو الإبداع الفكرى الذى هو جدير وقدير على إخراج الإبداع العلمى متى انتشر واستشرى وعم وساد. ولكن هل يوجد الإبداع الفكرى بمعزل عن الحرية والديمقراطية؟ والرد القاطع من دروس التاريخ أنه لا تقدم فكرى بدون تحرر سياسى من ربقة الحكم المطلق ومن أغلال الأفكار الثيوقراطية فلا ديمقراطية مع أوتقراطية ولا ديمقراطية مع ثيوقراطية .. وهذا حديث آخر.

السياحة .. ومستقبل الاقتصاد المصرى

لا شك أن السياحة هى أحد أكبر آمال مصر الاقتصادية فى المستقبل القريب والبعيد على السواء. فمصر بلد تتوفر لديها كل أسباب استقرار وازدهار صناعة السياحة؛ وإن وجدت أيضاً عوامل سلبية عديدة هى التى سببت وتسبب ـ حتى الآن ـ محدودية العائد الذى تحصل عليه مصر من السياحة.

فمصر من الممكن أن تكون أول بلد سياحى فى العالم؛ إذا كنا نقصد سياحة الآثار والمناطق الغنية بالتاريخ. كذلك فمن الممكن أن تكون مصر من أهم بلدان السياحة فى العالم؛ إذا كنا نقصد سياحة الشواطئ والشمس والطقس الجميل (لا سيما أثناء فصلى الخريف والشتاء عندما يكفهر وجه الحياة فى معظم الدول المتقدمة). كذلك فإن هناك بعداً ثالثاً للسياحة فى مصر وهو البعد العربى: فمصر كانت (ويمكن أن تصبح بشكل أكبر) مركز جذب للسياح العرب والتى تؤثر قطاعات كبيرة منهم التوجه لمصر بدلاً من أوروبا لأسباب حضارية وثقافية وبيئية وعاطفية عديدة، بشرط أن تزول العقبات وتقل المضايقات وتنتفى السلبيات.

أما بالنسبة للبعد الأول من أبعاد مصر السياحية؛ فلا شك أن مصر تمتلك أكثر من نصف رصيد العالم من الآثار والمناطق التاريخية؛ ويرجع ذلك أساساً لحقيقة أن

نشر هذا الفصل كمقال بجريدة مايو عدد الاثنين 19 فبراير 1990 ...

التاريخ المصرى القديم كان تاريخاً طويلاً بشكل لا نظير له .. فقد استمرت الحضارة الفرعونية بشكل موثق ومعروف لمدة لا تقل عن عشرين قرناً قبل نهاية العصر الفرعونى (باحتلال الفرس بقيادة قمبيز لمصر) . وقد كانت مصر حسنة الحظ لأن آثاراً عديدة حفظت وبقت فى حالة جيدة بشكل لا نظير له فى الحضارات الأخرى. كذلك فإن ثروة مصر من الآثار تتميز بوجود آثار تنتمى لثلاث حضارات؛ فهناك الآثار الفرعونية أو المصرية القديمة وهناك الآثار القبطية أو آثار مصر الإغريقية / الرومانية ثم هناك ثالثاً وأخيراً آثار مصر الإسلامية (على مر العصور من فاطمية لأيوبية لمملوكية لعثمانية) .

وأما بالنسبة للبعد الثانى من أبعاد مصر السياحية؛ فلا شك أن شواطئ مصر الرملية الجميلة؛ مع روعة شبه جزيرة سيناء بشكل خاص، مع البحار الرائعة ولا سيما خليجى السويس والعقبة، وكذلك الطقس الرائع المعتدل والسماء الصافية والشمس الدافئة خلال الشهور التى تكون فيها معظم المجتمعات المتقدمة آية فى اكفهرار الجو وبؤس الطقس، لا شك أن ذلك البعد (والذى بدأت مصر تستفيد منه حديثاً فقط) هو أهم إمكانيات مصر السياحية غير المستثمرة.

وأما البعد الثالث، وهو (البعد العربى) ؛ فمن المؤكد أنه حقيقة واقعة فحواها أن السائح العربى سيفضل مصر دائماً طالما كانت زيارته لها وإقامته بها خالية من التعقيدات التى تنفر أى سائح وتصرف أى زائر عن أية منطقة من المناطق.

وفى اعتقاد كاتب هذه السطور، أن تلك الأسباب تجعل من الممكن ـ تماماً ـ أن تبلغ السياحة فى مصر مكانة بالغة العلو من النجاح والرواج والازدهار .. بحيث يكون بوسع مصر أن تحقق دخلاً لا يقل عن عشرة بلايين دولار أمريكى من السياحة عوضاً عن الدخل الحالى والذى يقل قليلاً عن خمس هذا الدخل الذى يمكن تحقيقه بمنتهى السهولة إذا توافرت الأسباب وتحقق الإطار الصحى السليم؛ وهو أمر ممكن بكل معانى الكلمة. ويكفينا أن نراجع ما عاد علينا ـ سياحياً ـ من خير كثير عندما أزلنا

واحدة فقط من العقبات التى كنا قد ألقيناها بأيدينا فى طريق السياحة فى مصر؛ وأعنى بذلك سعر صرف العملات الأجنبية. فقبل سنوات قليلة كنا نتمسك بسعر غير واقعى للصرف كان العالم بأسره يسخر من تمسكنا به وكان العائد علينا من تمسكنا بهذا السعر غير الواقعى انصراف آلاف السياح عنا إلى بلاد أخرى لا يشعرون أنهم غبنوا فيها (خلال عملية تحويلهم لأموالهم) غبناً لا تستقيم معه السياحة والمتعة. فلما عدلنا من سعر الصرف واتجهنا لسعر إن لم يكن واقعياً فإنه أقرب ما يكون للواقعية؛ تضاعف دخلنا من السياحة من أقل من ألف مليون دولار سنوياً إلى أقل قليلاً من ألفى مليون دولار. ولا تزال هناك عشرات العقبات التى بوسعنا أن نزيلها فتضاعف من نجاح السياحة وإيراداتها فى مصر.

وأول تلك العقبات، هى تلك البيروقراطية الشديدة الممزوجة بعداء غير معروف الهوية للاستثمارات العربية والأجنبية فى مجال السياحة. فمن المؤكد أن سنوات الاشتراكية والانغلاق لا تزال هى السبب فى شيوع تلك الروح البيروقراطية الممزوجة بشك وريبة وعداء للاستثمارات العربية والأجنبية فى مجال السياحة.

ولا ريب أن عدم وضوح النظرية الاقتصادية للحزب الوطنى هو سبب رئيسى لبقاء واستمرار هذه العقبة.

وثانى تلك العقبات، هى تلك التغيرات المتوالية فى التشريعات وما تحدثه من عدم وضوح الرؤية أمام المستثمر سواء كان مصرياً أو عربياً أو أجنبياً.

وثالث تلك العقبات، عدم وجود خطة واضحة طويلة المدى للنهوض بالبنية التحتية اللازمة لازدهار السياحة ولا سيما سياحة الشمس والهواء والشواطئ؛ وبالتحديد شبكات الطرق العصرية ومحطات الخدمات على تلك الطرق ووجود العدد اللازم من الفنادق فى شتى المواقع .. ومما لا شك فيه، أن توفر مناخ الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى وابتعاد شبح التطرف والغوغائية الفكرية هى أيضاً من أهم

مقومات النجاح المنشود؛ فمن الذى يغامر بالسياحة فى بلد يشيع فيه التطرف ويكثر فيه الإرهاب؟!

وقد يقول قائل: إن السياحة فى مصر قد عرفت أزهى عهودها خلال السنوات الثلاث الأخيرة .. وهو قول سليم بلا شك؛ ولكننا نعتقد أن ما تحقق لا يكفى وأنه أبعد ما يكون عن الهدف المنشود .. وأن تحقق الغاية المرجوة مرهون بإزالة العقبات ـ كل العقبات ـ من طريق التوسع المرغوب وكفالة الجو العام المناسب من خلال عملية جماعية من طرف كل أجهزة الحكومة والمحافظات وأبناء الشعب قاطبة.

طبيعة التغيير الذى ننشده

سأل القارئ المهتم بواقع مصر الكاتب فقال: فى كل ما تكتب ـ لا سيما مؤخراً ـ نوع من الحدة الفكرية التى لا تقبل حلولاً وسطاً .. مع دعوة دائمة لاتجاهات وأفكار تختلف جذرياً مع ما هو سائد .. ألا تظن أن ذلك يخالف «الممكن» وأنه يخالف أيضاً «طبيعة المصريين» فقال الكاتب: هذا بالذات ما أرمى إليه: الدعوة لتغيير طبيعة المصريين الحالية .. لأن واقعنا هو نتيجة مباشرة وحتمية لهذه الطبيعة .. ولعلك تذكر أننى كتبت، مؤخراً أقول إننا فقراء لأننا متخلفون .. ولسنا متخلفين لأننا فقراء. إن طبيعة المصريين المعاصرة هى نتيجة مباشرة لقرارات وسياسات واختيارات، كبيرة أدخلت على حياتنا خلال الخمسينيات والستينيات، ولا علاج لها إلا بأمرين: أولهما الإيمان بأن قرارات وسياسات واختيارات الستينيات هى سبب الداء ومصدر الأخطاء، وثانيهما تقديم قرارات وسياسات واختيارات مختلفة تنبع من رؤية واضحة وتتوخى إقامة مجتمع جديد تلعب فيه الدولة دوراً مختلفاً عن دور الدولة المهيمن الشمولى فى الستينيات، كما يلعب فيه الأفراد دوراً أو بالأحرى أدواراً إيجابية وبناءة وفعالة على خلاف دور الأفراد السلبى الذى أسس خلال الخمسينيات ورسخ خلال الستينيات.

نشر هذا الفصل كمقال بجريدة مايو عدد الاثنين 5 مارس 1990 ...

فـرد القـارئ المثقل بهـمـوم حاضر بلده قـائلاً: وأى ثمن سـيـدفـعـه المصـريون العاديون .. وأية تضحية سيحمّلون بها خلال تلك العملية: عملية التغيير الكامل الشامل الذى تدعو إليه؟ .. وبم سيـحـمّلون من جراء تلك القـرارات والسـيـاسـات والاختيارات التى تقول أنها لازمة وحتمية لإحداث التغيير والتطوير؟

فرد الكاتبُ ـ بلا ترو وكأنه ينتظر السؤال: جوابى عن سؤالك بسؤالٍ مماثلٍ: وأى ثمن سيدفعه المصريون العاديون .. وأية تضحية سيحمّلون بها إذا استمرت وتيرة حياتنا الاقتصادية على ما هى عليه اليوم .. وبم سيحمّلون إذا كان القرار هو استمرار الأحوال كما هى بلا تغيير وتعديل؟ .. قال القارئ .. وقد شحذت همته للحوار: ماذا تعنى؟ فقال الكاتب: أعنى أن علينا أن نقارن ونوازن ونفاضل بين الآثار الوخيمة لاستمرار حياتنا الاقتصادية كما هى الآن .. وما سيحدث ـ من جراء ذلك ـ من استفحال المشاكل وتعاظم الضغوط واستشراء الفقر وبين ثمن التغيير والتطوير فى الاتجاه الصحيح والذى إليه ينبغى المسير. إن استمرارنا فى سياسة الدعم الحالية سيؤدى بنا إلى ما يشبه الشلل من الناحية الاقتصادية بسبب اتجاه الأموال القليلة المتوفرة لدينا لأبواب الدعم بدلاً من اتجاهها وتوجيهها لأبواب الاستثمار. ومع زيادة السكان .. سيكون الوضع متأزماً بشكل يصعبُ تصوره .. كذلك فإن استمرار قرارات مصيرية وسياسات عامة كسياسات الستينيات بالنسبة للقطاع العام والتعليم والزراعة والإسكان ستؤدى لتفاقم المشاكل وجعل الحلول أدنى ما تكون للاستحالة.

قال القارئ وقد بدت الحيرة فى عينيه وصوته: ألا يوجد حل وسط؟ .. ألا يمكن التدرج فى الحل؟

فقال الكاتبُ: أما التدرج فى الحل .. فأمر لازم وحتمى وإلاّ تعرضنا لهزات أمنية لا قبل لنا بها .. ولا تخفى آثارها السلبية على أحد، أما بالنسبة للحل أو للحلول الوسط، فهذا ما يجب علينا أن نتجنبه تماماً. فالحلول السليمة ـ دائماً ـ هى الحلول

المستمدة من رؤية واضحة .. واختيار صاف .. أما الحلول الوسط .. فإنها لا تعدو أن تكون (ترقيع) و(ترميم) .. ولم نسمع عن دولة واحدة حققت أى نجاح عن طريق الحلول الوسط .. فكل الذين قدموا إطاراً يزاوج بين الأفكار والنظم الاشتراكية وبين الأفكار والنظم المستقاة من الاقتصاد الحر هم الذين بلغوا أقصى درجات الفشل ولم يحققوا أى إصلاح وتطوير ونجاح. إننى أدعوك أن تتأمل واقع حياتنا خلال السبعينيات والثمانينيات، وأنا واثق أنك ستجدُ أن معظم ما تبنيناه من قرارات وسياسات وحلول كانت من نوع الحلول الوسط التى كانت تستهدف إرضاء تيارات مختلفة ـ أشد الاختلاف ـ كما أنها جاءت كنتيجة لقوى جذب ينتمى بعضها لأقصى اليسار بينما ينتمى بعضها الآخر لأقصى اليمين. وبسبب ذلك لم يحدث انفراج كبير فى أية مشكلة من المشكلات الكبرى التى نعانى منها، فالحلول الوسط ـ بطبيعتها ـ غير قادرة على تقديم حلول شاملة وكاملة لمعضلات كبرى مثل معضلات القطاع العام وإنتاجيته المتدنية وتخلف الزراعة المصرية وتعقد مشكلة الإسكان وانهيار مستوى المؤسسة التعليمية. فتلك المعضلات الكبرى لا تحل إلاّ بحلول جذرية نابعة من رؤيةٍ صافية لأساس المشكلة وشكل الحل.

رجال .. ومواقف

في مقال لنا نشرته جريدة الأخبار منذ أكثر من ثلاث سنوات تحت عنوان (لماذا لا يستقيل أحد في مصر؟) دار حديثنا عن تحول الساسة في حياتنا إلى «موظفين كبار» وهو الواقع الذي يجعل هؤلاء الساسة أبعد ما يكونوا عن التمسك بمواقف حاسمة تمسكاً يفضي بهم إلى ترك مقاعد الحكم بالاستقالة. وقد سألني أحد القراء: هل في حياتنا السياسية الحديثة مواقف تخالف الموقف العام لرجال اليوم (رجال تلقي التعليمات والتوجيهات .. رجال تقديس الحكم .. صناع الفراعين) ؟ .. فقلت: بل عشرات المواقف .. ثم قصصت على القارئ الذي طرح هذا السؤال عشرات القصص، أكتفي في هذا المقال بقطف منها:

- أثناء رئاسته للوزراء خلال سنة 1924 اختلف سعد زغلول عدة مرات مع الملك فؤاد .. وكان محور وجوهر الخلاف في كل مرة هو «حقوق الملك» و«حقوق الشعب» .. حيث كان الملك فؤاد طاغية يتعطش للحكم المطلق في مقابل سعد زغلول كرئيس لوزارة حرة جاءت للحكم بناء على انتخابات حرة وأسس برلمانية تجعل رئيس الوزراء في موقف أقوى من موقف الملك لا سيما من جهة السلطة التنفيذية. وكان أشهر تلك الخلافات ذلك الخلاف الذي نشب بين

نشر هذا الفصل كمقال بجريدة مايو عدد الاثنين 19 مارس 1990 ...

سعد زغلول والملك فؤاد بسبب إصرار سعد زغلول على أن الملك لا يمارس أية سلطة بدون موافقة وتوقيع رئيس الوزراء (إعمالاً لنص دستور 1923 والذى يجعل سلطات الملك منوطة بتوقيع رئيس الوزراء) .. واحتكم الملك لشخصية أجنبية كبيرة (أستاذ بلجيكى بكلية الحقوق؛ على أساس أن دستور سنة 1923 كان قد استمد أساساً من الدستور البلجيكى) .. فجاء حكم الحكم البلجيكى مؤيداً لوجهة نظر سعد زغلول ومغلطاً لوجهة نظر الملك فؤاد ..

- فى سنة 1927 .. وبالتحديد بتاريخ 17 أبريل فى إحدى جلسات مجلس النواب تطرق أحدُ النواب للحديث عن بنك مصر (الذى كان طلعت حرب قد أسسه فى سنة 1920) وعما يقوم به هذا البنك من دور بالغ الأهمية فى إنهاض الاقتصاد المصرى عن طريق شركات بنك مصر العديدة .. ثم تحدث النائب عن مساعدة الحكومة لهذا الدور لبنك مصر .. ثم اقترح النائب ـ أخيراً ـــ أن يقدم المجلس الشكر للحكومة على دورها هذا الهام .. إلا أن أحد النواب بالمجلس (وهو النائب الوفدى عبد السلام فهمى جمعة والذى أصبح قبل يوليو 1952 بقليل رئيساً لمجلس النواب الوفدى خلال السنتين من 1950 إلى 1952) عارض اقتراح شكر الحكومة لأن الحكومة (على حد قوله يومئذ) لم تقم إلا بتنفيذ إرادة مجلس النواب (وهو أمر لا تستحق الشكر بسببه). وبناء على موقف النائب عبد السلام فهمى جمعة رفض مجلس النواب (برئاسة مصطفى النحاس باشا وكيل المجلس نظراً لغياب رئيس المجلس التشريعى سعد باشا زغلول). وقد رأى عدلى باشا يكن (رئيس الوزراء) فى هذا الموقف ما يناقض ثقة المجلس فى الحكومة، فقررت الوزارة بالإجماع الآراء الاستقالة (!) بل وتفاهم الوزراء على ألا يعود أحد منهم إلى منصبه (!) ورغم أن مجلس النواب عاد (لترضية عدلى باشا يكن ووزرائه) فأعلن بإجماع على الثقة

بالحكومة، إلا أن عدلى باشا يكن قدم استقالته فوراً .. ولم تفلح كل محاولات سعد زغلول فى إثنائه عن عزمه .. وهكذا استقال رئيس وزراء وخلفه آخر (عبد الخالق ثروت) لغير ما سبب إلا لشعور بأن المجلس الذى يضم ممثلى الأمة لا يثق فى الحكومة ثقة كاملة (!) .. ثم مرت السنون، ورأينا رؤساء الوزارة والوزراء يتمسكون بالحكم تمسك الغريق بالحياة ولا يتركون رئاسة الحكومة إلا مستغنى عنهم أو مقالين.

- فى سنة 1930 وأثناء رئاسة مصطفى النحاس للوزارة (وهى وزارته الثانية) أراد النحاس أن يصدر البرلمان قانوناً ينص على محاكمة الرؤساء والوزراء الذين يعتدون على الحياة الدستورية والنيابية، فأعد مشروع قانون محاكمة الوزراء الذى ناهضه القصر ووضع العراقيل فى طريق إصداره .. فماذا فعل النحاس؟ لا شىء إلا الاستقالة! ..

- فى سنة 1930 وبعد أن تولى إسماعيل صدقى رئاسة الوزارة وبدت نواياه فى العصف بالحياة النيابية تتضح، وفى إحدى جلسات مجلس النواب (والتى حضرها الملك فؤاد من الشرفة المخصصة للملك بالمجلس) وبعد أن ذاعت إشاعة مؤداها أن القصر والوزارة الصدقية الجديدة عازمون على إلغاء الدستور وتعطيل الحياة النيابية أو استبدال البرلمان المنتخب (فى أواخر سنة 1929 وإبان وزارة عدلى باشا يكن الأخيرة) على أساس من دستور سنة 1923. وتحت الشعور الداهم بأن مصر تواجه حقبة تماثل حقبة وزارة محمد محمود (1929/1928) التى عرفت بوزارة القبضة الحديدية والتى عصفت بدورها بالحياة النيابية، وقف الكاتب الكبير الأستاذ (عباس العقاد) والذى كان عضواً بمجلس النواب (عن حزب الوفد) يندد بأية محاولة للعصف بالحياة الدستورية النيابية ويقول كلمته المشهورة والتى ستبقى على مدى التاريخ وهو يشير للمقصورة الملكية (إننى مع

الشعب على استعداد لأن نطيح بأكبر رأس فى البلاد يتعرض للدستور) ..

وبعد قليل يحُل البرلمان .. ويُحاكم العقاد .. ويسجن بتهمة العيب فى الذات الملكية .. فلا يفعل يوم خروجه من السجن إلا ما يؤكد أن عزمه لا ولن يلين: يتوجه من السجن إلى قبر سعد زغلول ليلقى قصيدته الخالدة التى يقول فيها:

وكنت جنينَ السجنِ تسعة أشهر

وها أنذا بساحةِ الخلدِ أولدُ

عداتى وصحبى لا اختلاف عليهم

سَيعهدُنى كلّ كما كان يعهدُ

. . . .

كانت تلك «بعض» أمثلة لكثير جاء بذلك الحوار مع قارئ ظن أن تاريخنا الحديث لم يشهد إلا تلك النوعية من الرجال التى لا تستطيع أن تتحدث عن شىء إلا بعد أن تذكر أنه قد جاء بناء على توجيهات الرئيس! ..

كلمة قاطعة عن أحداث الإرهاب والتعصب فى الصعيد

استرعى انتباهنا فى الأسابيع الماضية أن وسائل إعلامنا قد اتخذت مسلكاً بالغ التحفظ والهدوء تجاه الحوادث المؤسفة للغاية والتى وقعت فى إقليم من أقاليم مصر العليا تجاه بعض أبناء الأقلية القبطية. ففى إطار اتجاهنا العام للتقليل من حجم مشاكلنا أو ما يعترى حياتنا من وقائع تعرضت أقلام كثيرة لما وقع بصفته حادثاً عارضاً لا شأن ولا وزن له. وكررت تلك الأقلام ما استمر أنا فى تكراره دائماً عند وقوع حادث جلل عندما نقول ـ على مسامع العالم ـ أنه حادث عرضى وإنه يقع فى كل مكان. وما أكثر ما نكرر ما ترجمته أنه ليس فى الإمكان أبدع مما هو كائن؛ وأن كل الأمور بخير وليس علينا أن نقلق أو نضطرب أو نولى اهتماماً زائداً لما وقع ويقع. وكان الأحرى بنا أن نقول إن ما وقع عدوان سافر ممن غطت اللحى والأحجبة قلوبهم قبل وجوههم، عدوان على أبناء هذا الوطن وعلى من هم مواطنين من الدرجة الأولى وليسوا سبايا، عدوان على من هم إخوان لنا فى الوطنية وجيرة هذا الوادى أكثر من أولئك الذين يريدون لنا التخلف والهجرة للماضى ومجافاة العصر والحضارة ومخاصمة التقدم والمستقبل. كان علينا أن نقولها جهاراً نهاراً إن هذا العدوان هو عدوان علينا قاطبة وإننا

نشر هذا الفصل كمقال بجريدة مايو عدد الاثنين 2 أبريل 1990 ...

لا نستنكره فحسب وإنما نزمع ألا نسمح لمقترفيه بأن يعودوا لمثله وإن اضطررنا لاستعمال قبضة من حديد وعصاً غليظة بالغة الغلظة.

إن حماية الأقليات هو واجب حضارى ودستورى وقانونى وأخلاقى ودينى ملقى على عاتق كل منا؛ واجب يجب أن ننهض به ليس لأننا مضطرون للقيام به فحسب ولكن لكون القيام به واجب تمليه كل الاعتبارات ولا تقبل أمة متحضرة إلا القيام به.

وكان علينا نحن حملة الأقلام وضمير هذه الأمة أن نقول إن المعتدى عليهم هم الطليعة الأولى للذين سيستمر العدوان عليهم إذا لم يوقف سيف بتّار تلك الطغمة الآثمة عند حدودها؛ فليس من مشجع لأمثال تلك الطغم أكبر من الضعف والتهاون والتخاذل والشعور بأن يد النظام لا تصل إليهم فى كهوفهم وجحورهم عندما تحتم الأوضاع ذلك. إن سياسة ممالأة تلك الطغمة هى سياسة التخاذل التى لا تعود على أمة إلا بالويلات.

وكان الأجدر بالقائمين على أمور الأمن أن يعلنوها واضحة قاطعة ساطعة أن أحداث أبو قرقاص لا ولن يسمح بتكرارها. وكان الأجدر بهم أيضاً أن يعلنوا على الملأ ما اتخذوه من إجراءات صارمة رادعة مانعة تجاه تلك الشرذمة التى حثها ظلام عقولها على اقتراف ما اقترفت واجتراء ما اجترأت عليه.

وكان الأجدر بأحزاب المعارضة (التى تغازل تلك الجماعات الرجعية فى رياء غير مسبوق فى تهافته الأخلاقى) أن تعلن شجبها واستهجانها ورفضها لذلك التخلف والإجرام والعدوان فى حق أخوة هم جزء أساسى من نسيج هذه الأمة ولحمها ودمائها.

وكان الأجدر بحملة الأقلام ـ أولئك الذين ينتظر منهم أن يكونوا عقل وضمير هذا الشعب ـ أن يهجروا منطق الإمساك بالعصا من منتصفها ويعلنوها صريحة أن عدواناً آثماً من أئمة الجهالة ودعاة التخلف وسدنة التعصب وجنود الرجعية قد وقع على أخوة لنا هم أولاً وأخيراً مصريون من الدرجة الأولى لا الثانية أو الثالثة ..

هوامش على تصريحات الرئيس عن القطاع العام وأحداث الصعيد

حملت لنا الأسابيع القليلة الماضية العديد من تصريحات الرئيس التى جعلت قلوب وعقول تلك النخبة من أبناء مصر الذين يعرفون جيداً أن إصلاح واقعنا مرهون تماماً بهجر أفكار ونظم وسياسات وقرارات الستينيات الاشتراكية؛ جعلت تلك التصريحات قلوب وعقول تلك النخبة مفعمة بالأمل والاستبشار والتطلع لخروج حقيقى من أزمتنا الكبرى الراهنة ومآسيها الاقتصادية والاجتماعية بوجه خاص ..

وأهم تلك التصريحات، ما جاء بخصوص عزم القيادة السياسية على تحويل القطاع العام (باستثناء الصناعات الكبرى ذات الطابع الإستراتيجى) إلى قطاع خاص. ولا شك أن تنفيذ هذا القرار هو أحد أكبر وسائل وسبل علاج المأساة الاقتصادية التى تعود فى أساسها ونتيجتها لسياسات وقرارات الستينيات الخاطئة. ويكفى أن نذكر هنا أن مجمل استثمارات الدولة فى دوائر القطاع العام قد بلغ أكثر من مائة ألف مليون جنيه .. وأن أى تحسين فى عوائد هذه الدوائر بما يرفع غلتها السنوية بمقدار ثلاثة فى المائة فقط (أى زيادة مقدار العائد منسوباً لرأس المال المستثمر Return on Investment) سيعنى دخلاً إضافياً قدره ثلاثة آلاف مليون جنيه سنوياً ـ وهو ما لا شك أنه لا يمكن

نشر هذا الفصل كمقال بجريدة مايو عدد الاثنين 9 أبريل 1990 ...

بلوغه إلا بتحويل كل وحدات القطاع العام (باستثناء الصناعات الكبرى الإستراتيجية) إلى وحدات قطاع خاص: فالإدارة الناجحة لا ولن توجد إلا فى مناخ ومع روح القطاع الخاص والمبادرات الفردية وفعاليات الاقتصاد الحر.

ولا شك أن هذا القرار التاريخى ذا القيمة الإستراتيجية العظمى سوف يجد من سدنة الماضى وجنود الستينيات والاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى كل مقاومة؛ وأن هؤلاء لن يدخروا جهداً للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار على نطاق واسع .. لأن تنفيذ هذا القرار سيعنى بالنسبة لهؤلاء نهاية مرحلة ونقطة انحسار عهد من السلطان والمزايا .. كذلك لا شك أن أوكار الفساد وجنوده المستفيدين من أوضاعنا الاقتصادية الحالية والتى تجعل بوسع عدد محدود من رجال السلطة التنفيذية اتخاذ القرارات الكبرى (فى ظل مناخ اقتصاد موجه)؛ لا شك أن هؤلاء سيتعاونون كل التعاون مع جنود ظلام النظام الشمولى والاقتصاد الموجه لإحباط تلك الخطوة العظمى وإجهاض هذا القرار بالغ الأهمية والذى بدونه لا ولن يحدث إصلاح اقتصادى حقيقى.

أما ثانى التصريحات بالغة الأهمية والتى صدرت خلال الأيام القليلة الماضية، فهى تصريحات الرئيس يوم عزل محافظ المنيا السابق واستبداله بمحافظ جديد. فقد عبرت تلك التصريحات عما كانت عقول وقلوب وآذان العقلاء من أبناء هذا الشعب تتطلع إليه (كما جاء بمقالنا بالفصل السابق). فقد وصف الرئيس مقترفو جرائم الاعتداء على حرمات الأقلية القبطية فى أحداث صعيد مصر الأخيرة بما كان ينبغى أن يوصفوا به دائماً .. فهم طغمة باغية مضللة آثمة تدعو للتخلف والظلام، وما كان اعتداؤها إلا اعتداءً آثماً على حرمات وأموال وأرواح من هم جزء أصيل وأساسى من أجزاء نسيج مصر والمصريين.

كذلك جاءت تصريحات الرئيس فى هذه المناسبة حازمة وحاسمة كما أردنا لها أن تكون فى مقالنا بالفصل السابق، فقد أعلنها الرئيس صراحة: أن ما حدث فى أبو

قرقاص (أبى قرقاص) لا ولن يسمح بحدوثه فى المستقبل. ويقين كاتب هذه السطور أن استعمال يد من حديد والضرب بعصاً غليظة على يد جنود التطرف والعنف والتخلف والظلام هو الوسيلة الفعّالة التى تجعل الخفافيش تلزم جحورها. وأمل كاتب هذه السطور، أن تجتمع قوى المعارضة كلها على تأييد هذه الروح (والتى عبرت عنها كلمات الرئيس فى الأسبوع الماضى) بصرف النظر عن الخلفيات المذهبية والتوجهات الأيدلوجية. وجدير بنا فى هذا المقام أن نوجه التحية لحزب التجمع لاتخاذه موقفاً وطنياً قاطعاً وحاسماً فى هذا المجال .. وما أجدر حزب الوفد (الذى له تاريخ حافل فى التضامن والتآلف بين عنصرى الأمة) أن يتخذ خطاً واضحاً مماثلاً وألا يقبل أن يمسك العصا من المنتصف كما يفعل آخرون ..

الحزب الواجب هدمه

أكبر تجمع .. بل أكبر حزب يتمتع بأكبر عدد من الأعضاء وأوسع دائرة من دوائر الذيوع والشيوع والانتشار ليس حزباً سياسياً ولا تجمعاً فكرياً أو اجتماعياً أو دينياً .. وإنما هو حزب «الحقد» و«الضغينة» و«البغضاء» و«الشحناء»! .. والحزب المذكور حزب قديم كان له الدور الأعظم فى تشتيت جهادنا الوطنى عبر سنوات طوال وكان له الدور الأكبر فى هدم وتحطيم عشرات المحاولات الوطنية فى تاريخنا الحديث. ولكن هذا الحزب وجد خلال الخمسينيات والستينيات من تبناه، فحوله من حزب صغير أو متوسط لأكبر الأحزاب، وبدل شأنه، فصار أكبر تجمع فى حياتنا وصار عدد أعضائه أكبر من عدد أعضاء أى حزب أو تجمع أو ائتلاف.

ولحزب الحقد هذا أعضاء فى كل حزب سياسى وكل جماعة من الجماعات فى حياتنا العامة: وهؤلاء الأعضاء هم أساتذة الهدم الأوائل وأصحاب أكبر المعاول القادرة على إحباط كل خطط الإصلاح .. وهدم كل الطاقات ومحاربة كل عناصر النجاح، وأكبر أعداء حزب الحقد هم الناجحون أو المتميزون أو أصحاب القدرات والمواهب والإمكانات: فهؤلاء يحظون من طرف حزب الحقد بأكبر جرعة من العداء وتسقط معاول الحزب فوق رؤوسهم فى كل ساعات النهار والمساء! ومن أكبر وأشهر ممارسات

نشر هذا الفصل كمقال بجريدة مايو عدد الاثنين 16 أبريل 1990 ...

حزب الحقد، كراهتهم لأصحاب القدرات العالية وعملهم الدؤوب على تحطيمهم وهدمهم وتنحيتهم من فوق خشبة مسرح الأحداث والحياة العامة. فأعضاء حزب الحقد يشعرون تجاه هؤلاء المتميزين من أصحاب المواهب الحقيقية بأبشع شعور يمكن لصدور البشر أن تحتويه. فإن صاحب القدرات والمواهب والمبادئ يذكر أعضاء حزب الحقد بحقيقة معدنهم وواقع جوهرهم وأنهم معادن بخسة لا تساوى فى الحقيقة مجرد دراهم معدودة! ويبدأ أعضاء حزب الحقد هجومهم على أصحاب المواهب والقدرات باتهامهم بالغرور والتعالى! .. ثم ينتقلون إلى مرحلة إلصاق التهم بهم من كل شكل ولون .. مع عملية تشهير موازية يجردونهم خلالها من كل حسن المزايا ورفيع السجايا!

ولا تشفع العلاقات الحميمة كالصداقة والقرابة والمودة لأصحاب القدرات والمواهب؛ فهم يلقون نفس المشاعر ونفس العداء ونفس الهجوم من دوائر مقربة كان الظنُ أنها (وإن اشتملت على العديد من أعضاء حزب الحقد) لن تمارس نفس المشاعر بسبب تلك العلاقات الحميمة!

وفى مقابل ابتهاج أبناء المجتمعات المتمدينة والمتقدمة بنجاح وتميز أصحاب القدرات والمواهب والإمكانات الرفيعة العالية؛ فإن أعضاء حزب الحقد فى واقعنا يصابون بأثقل الهم وأسود الغم عندما يعترض طريقهم واحدٌ من هؤلاء المتميزين ذوى الطاقات والمواهب والقدرات والإمكانات.

ويكفى أن يسأل الإنسان أى واحد فى حياتنا العامة عن أية شخصية لامعة أو معروفة، ليأتى البرهان على صدق ما نقول: فالجواب يأتى على الفور حاملاً الدليل على أن السواد الأعظم من الناس صاروا أعضاء فى الحزب المذكور!

كذلك يكفى أن نتذكر أننا لم نقم تمثالاً واحداً لزعيم من زعمائنا أو كبير من كبرائنا خلال العقود الأربعة الأخيرة. ولا يعنى ذلك إلا أننا صرنا نكبر الكبراء إبان

نفوذهم وسلطانهم بفعل هذا النفوذ والسلطان ليس إلا، أما بعد زواله أو زوالهم فإن معظمنا يقلب (بفعل تراث حزب الحقد العتيد) صفحة من تركوا عالمنا أو تركهم النفوذ والسلطان.

ولا شك أن الذى سيخلص بلدنا من طغيان هذا الحزب هو الذى سيقودها للخروج من مأزق واقعها المعاصر وهو ـ وحده ـ الذى سيفجر الجوانب والطاقات الخلاقة والمبدعة فى نفوس وعقول وقلوب ملايين الأفراد من أبناء شعبنا، ويحول تلك الفلول من الأعداد الضخمة من المواطنين من عبء على نظام الحكم إلى قوة عظمى من قوى الإنتاج والتقدم والتطور والازدهار.

المصريون .. والمال العام

كثيراً ما أورد المعنيون بواقع حياة المصريين المعاصرين ملاحظات قاسمها الأعظم أن شعور المصريين المعاصرين وإحساسهم بالمال العام (بالمعنى الواسع والذى يشمل المرافق والحدائق ووسائل النقل العام .. والمتاحف والمواقع الأثرية والطرق بل وكل ما يخرج عن دائرة المال الخاص كالأماكن المشتركة فى مجال السكن وغيرها) هو شعور غير كامل بالمقارنة بشعور المواطنين تجاه هذه الأموال فى بلدان الحضارة الغربية واليابان بل وفى عدد من دول العالم الثالث التى سارت على الدرب السليم مثل سنغافورة وتايوان وكوريا وغيرها، فهو شعور ناضج مكتمل تام بأن هذه الأموال شيء عزيز على هؤلاء المواطنين ينبغى عليهم ـ إلى جانب الاستمتاع المشروع بها ـ أن يحافظوا عليها ويصونوها من الإتلاف وسوء الاستعمال. كذلك يلاحظ المعنيون بواقع حياة المصريين المعاصرين أن هذا الشعور الضعيف تجاه المال العام لا يتفاوت بين أبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة إلا فى المظهر فقط دون الجوهر.

ولا شك أننا لسنا بحاجة لتقديم أدلة على هذا الرأى. فمن منا يخلو أى يوم من أيامه من ملاحظة مثل هذا الشعور الضعيف لدى معظم أبناء بلدنا تجاه الأموال أو الأماكن العامة؟ .. ومع ذلك فإننا ندعو محبى الجدل ـ وما أكثرهم ـ لتذكر أحوال

نشر هذا الفصل كمقال بجريدة مايو عدد الاثنين 23 أبريل 1990 ...

عربات الترام والحافلات العامة والحدائق الكبرى فى أيام الأعياد ودورات المياه العامة فى أى زمان وأى مكان؛ ويقيننا أن الاتفاق ـ بعد ذلك ـ على صحة زعمنا فى هذا المجال سيكون أمراً ميسوراً.

فبم نفسر هذا الشعور الضعيف من سواد المصريين الأعظم تجاه الأموال والأماكن العامة؟

فى اعتقادنا أن علاقة «المواطن» و«الحكومة» هى مرجع هذه الظاهرة برمتها: فلسنوات طوال (تعد بالقرون والعقود) كانت علاقة «المواطن» و«الحكومة» علاقة أبعد ما تكون عن الوضع الصحى السليم: فالحكام ـ فى النظم الديمقراطية ـ خدام الشعوب، وهم فى نفس الوقت أشد أبناء هذه الشعوب كفاءة وقدرة على العمل والإنجاز المرتبطين بدرجة عالية مماثلة من الطهارة والنزاهة. أما فى بلدان العالم الثالث ـ ومصر منها ـ فإن علاقة الشعب بالحكومة كانت دوماً كما وصفها سعد زغلول ـ ببلاغته الفذة ـ كعلاقة الصيد بالصائد وليس كعلاقة الجندى بالقائد! .. ولا شك أن شعور عدد كبير من المصريين (وهو شعور خاطئ تماماً) أن سفينة حياتنا العامة غارقة .. غارقة لا محالة! هو شعور لا يترك موضعاً لشعور آخر إيجابى وبناء تجاه الأموال والأماكن العامة! فإذا شعر المواطنُ أن كل شىء تساء إدارته وأنه لا أمل ولا رجاء فى إصلاح عام وتام؛ فإنه ـ من الطبيعى ـ ألا يكون هو الحريص (وهو مجرد فرد وسط ملايين الأفراد) على الاهتمام بما حوله والمحافظة عليه وصيانته من التلف وسوء الاستعمال. ويذكر كاتبُ هذه السطور أنه وصف شعور أعداد كبيرة من المصريين فى هذا المجال بفرد يجلس فى حافلة عامة مهلهلة الأشلاء، كل ما فيها محطم أو ممزق أو ضائع، ثم يطلب منه أن يضع رماد لفافته (سيجارته) فى المكان المحدد لذلك! وخلاصة القول هنا: أن التسيب يدعو لمزيد من التعصب .. وأن الإهمال يجذب أشكالاً أخرى لا حصر لها من الإهمال .. وأن الفوضى تحضر الفوضى .. وأن ضياع القدوة

وانفلات النظام العام هو السبب الأكبر وراء هذا الداء. وأن شعور السواد الأعظم من الناس أنه مهما فعل أفراد قليلون ـ يستهدفون الصواب والإصلاح ـ فإن التيار العام ـ تيار الفوضى والإهمال والتسيب ـ سوف يجرف فى طريقه كل شيء!

ولا شك أن الذين يقولون أنه لا أمل ولا رجاء، وأن الأشياء ستبقى على وضعها الراهن أو تزداد سوءاً هم مخطئون تماماً .. بل ولا شك أنهم أصحاب حس وطنى غير كامل وغير ناضج. فالحق أننا نعانى من (علة)؛ والحق أن لكل علة (سبباً)؛ والحق أيضاً أن لكل علة (علاجاً)؛ وأن لكل علاج (نقطة بداية) و(نقطة اكتمال).

ولا شك عند كاتب هذه السطور (ليس فقط كمفكر سياسى واقتصادى ولكن أيضاً كأحد تلك الثلة القليلة من المصريين التى مارست الإدارة على أوسع نطاق وفى أكبر المؤسسات العالمية ذيوعاً ونجاحاً وانتشاراً) أن نقطة بداية العلاج فى هذه الحالة بالغة الأهمية وهى «مصداقية الحكومة» وقدرة رجالها على الظهور أمام الرأى العام بمظهر يزدوج فيه (الاعتراف بالخطأ) مع (رؤية سبل العلاج) مع (القدرة والطهارة) .. ويقينى أن مصر التى تبدو الآن فى بعض العيون رافضة تماماً التسليم بمصداقية أحد؛ سوف تسلم بمصداقية من يحسنون (الاعتراف بالخطأ) والتعبير عن (رؤية سبل العلاج) مع إعطاء شعور قوى بأنهم (قدوة) من جهة وأنهم (أصحاب نزاهة وأهل طهارة) من جهة أخرى. ويقين كاتب هذه السطور ـ أخيراً ـ أن الذين يحسبون أن الإصلاح فى هذا الجانب من جوانب حياتنا بحاجة لقرون طوال مخطئون كل الخطأ، فإن عقداً واحداً من الزمن (مع تلك المؤهلات التى ذكرناها) كاف لبلوغ الإصلاح المنشود.

أجيبونا: أين نجح الاقتصاد الشمولى؟

مع احتدام الحوار حول مستقبل القطاع العام، إن إلغاءً أو إبقاءً؛ بين سدنة الاقتصاد الموجه وبين دعاة الاقتصاد الحر، ينبغى على العاقل أن يتساءل: إذا كان الاقتصاد الحر قد حقق نجاحاً وازدهاراً كبيراً فى كل بلدان الغرب وفى العديد من البلدان الأخرى كاليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وبدرجة أقل فى بلدان غيرها مثل تايلاند وماليزيا وتركيا .. فأين ـ بالضبط ـ حقق الاقتصاد الموجة أية درجة من درجات النجاح؟ وفى أى بلد أوروبى شرقى أو آسيوى أو أفريقى بلغ مجتمع من المجتمعات أية درجة من الازدهار والنجاح كنتيجة لاتباعه نهجاً اقتصادياً شمولياً؟

وما معنى ذلك الذى حدث ـ كزلزال مفاجئ ـ فى أوروبا الشرقية .. وما معنى ما سوف يحدث فى الصين عاجلاً لا آجلاً؟ .. ولماذا يئن اقتصاد بلاد اتبعت نهج الاقتصاد الشمولى الموجه مثل مصر وسوريا والجزائر وعشرات غيرها من بلدان العالم الثالث؟

فالواجب علينا ألا نكون ملكيين أكثر من الملوك أنفسهم .. ونداقع عن أفكار يتخلى عنها المتقدمون وأنصاف المتقدمين .. ولا يتمسك بها إلا المتخلفون وأتباع

نشر هذا الفصل كمقال بجريدة مايو عدد الاثنين 30 أبريل 1990 ...

المتخلفين. فأين هى الدولة المتقدمة التى تزدهر فيها أفكار النظم الشمولية والاقتصاد؟ وما معنى ألاّ يدافع عن تلك الأفكار إلا طوائف معينة (شاركت فى حكم بلادها فى ظل نظم شمولية فى يوم من الأيام) فى بلدان تعانى أشد المعاناة من التخلف الاقتصادى وقلة الإنتاج والتأخر فى كل معدلات النمو الاقتصادى وأهمها معدلات نمو الناتج القومى الإجمالى بالنسبة لكل فرد من المواطنين؟ ومن الواجب علينا أن نرفض تماماً هذا الجدل العقيم بين دعوة الإبقاء التام ودعوة الإلغاء العام: فإن الجهلة أو السذج أو المغرضين فقط هم الذين يدعون للإبقاء التام وكذلك الذين يدعون للإلغاء العام. فالصواب أن نبدأ فى تحويل عدد محدود من وحدات القطاع العام إلى وحدات قطاع خاص؛ بهدف النجاح لا الفشل؛ فإن نجحنا انتقلنا لدائرة أخرى؛ على أن نحسن الاختيار، ولا يكون الإلغاء، أو الإبقاء هدفنا؛ فالغاية هى الإصلاح وتحسين الأوضاع ورفع معدلات الإنتاج والربحية وتحويل تلك الفلول من العمال غير المدربين وغير المحفزين وغير المنتجين لقوى إنتاج وربح أفضل لمصر ولأنفسهم وللمشاريع التى يتبعونها.

والواجب علينا أن نفرق بين من يدعو للإبقاء على القطاع العام لإيمانه أيدولوجياً بذلك (وأولئك قلة قليلة)، وبين من يدافعون عن سلطانهم وسطوتهم ونفوذهم ..

والواجب علينا أيضاً أن نعلم أن الدعوة لبيع القطاع العام بيعاً كاملاً وشاملاً هى دعوة قد تكون صائبة وقد تكون خائبة (فكرياً) ولكنها عملياً لا يمكن تحقيقها، إذ أن الواقع العملى يحتم أن نبدأ فى حدود معقولة ونبنى الخطوات اللاحقة على نجاحات سابقة. ولكن المؤسف أن دعاة الإبقاء التام ودعاة الإلغاء العام هم نتاج سياسى فكرى متطرف فى جوهره ولبه وأساسه: مناخ التطرف ومخاصمة حياد الأشياء ومجافاة نتائج دروس التاريخ القريب والواقع المعاش .. وهو فى نفس الوقت مناخ شبه قبلى بما يسود

فيه من حوار متشنج معبأ بالاتهامات والطعنات المتبادلة ناهيك عن ركوب عربات التطرف فى كل جدال، وخلط العواطف بالأفكار والمواقف .. وهو ما نأمل أن يتحرى حملة الأقلام والمفكرين البعد عنه ـ ما استطاعوا ـ وهم يتناولون مسألة غاية فى الأهمية والحيوية كمسألة مستقبل القطاع العام: أننسفه ونلغيه؟ .. أم نحميه ونبقيه؟ .. أم نصلحه ونوجهه لما فيه خيره وخيرنا بمعزل عن عواطف الإبقاء وعواطف الإلغاء؟!

اراؤنا السياسية
عواطف أم أفكار؟

كثيراً ما يلح على كاتب هذه السطور سؤال يقول: ما هى معاييرنا فى الحكم على الساسة وأعمالهم وعهودهم فى تاريخنا القديم والحديث معاً؟ وكثيراً ما يأتى هذا السؤال مصحوباً بسؤال آخر ملاحق ومكمل: وهل نحن علميون موضوعيون فى هذه المعايير وتلك الأحكام؟ .. أم أننا نخلط العواطف بالأفكار والمواقف .. ونخلط الحب والبغض بآرائنا عن الساسة والسياسة؟ ولنأخذ تقييمنا لحكام معاصرين أمثال الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والرئيس الراحل أنور السادات: فالناصريون يرون عبد الناصر خيراً صرفاً .. كما يرون السادات شراً محضاً وخطأ بحتاً! وكذلك الحال مع الساداتيين، فأنور السادات عندهم هو الصواب الكامل وعبد الناصر لديهم هو الخطأ الشامل!

وهكذا: فإنه بوسع أى مراقب لحياتنا السياسية أن يعرف مسبقاً آراء الناصريين فى مسائل مثل تأميم قناة السويس سنة 1956 وتأميم المنشآت الصناعية والتجارية والمصرفية الخاصة فى سنة 1961 وفى مشروع السد العالى وفى قرار دخول الجيش المصرى فى الحرب الأهلية اليمنية فى سنة 1962 .. وفى غيرها من قرارات وسياسات الحقبة

نشر هذا الفصل كمقال بجريدة مايو عدد الاثنين 7 مايو 1990 ...

الناصرية. فأمام كل تلك القرارات والسياسات، فإن الناصريين موافقون ومؤيدون ومساندون ومدافعون حتى من قبل بدء الجدل واشتعال الحوار. وبنفس الآلية: فإن رأى الساداتيين فى كل تلك القرارات والسياسات معروف سلفاً، فهم لها من المعارضين والناقدين والناقضين!

وقل نفس الشيء عن آراء الفرق السياسية فيما يعترض حياتنا المعاصرة من كبريات المسائل والمشاكل: مثل قوانين العمل وتشريعات العمال الحالية ومساهمتها فى الوصول بنا إلى ما وصلنا إليه من حال .. وقضية تدنى الإنتاجية بوجه عام وفى مشاريع القطاع العام بوجه خاص .. وفى الحوار حول القوانين التى تنظم العلاقة بين المالك والمستأجر سواء فيما يخص الأراضى الزراعية أو الوحدات السكنية .. وكذلك بالنسبة لدور القطاع الخاص والاستثمارات العربية والأجنبية .. وغيرها من المسائل والمشاكل: فآراء الفرق السياسية جاهزة ومعدة سلفاً ومن قبل بدء الجدل واشتعال الحوار. ولا شك أن هذا إن دل على شيء فإنما يدل على (كم) التدخل (العاطفى) و(الذاتى ـ الشخصى) فى مجال كان من الواجب أن تحكمه الأفكار الموضوعية والمواقف التى تنهض على التحليل والمقارنة والمفاضلة بأسلوب علمى ونهج موضوعى يركز على ثمار النظم ونتائج السياسات والقرارات بمنأى عن التعاطف والتأثر الشخصى والتاريخ الخاص لأصحاب الاتجاهات والآراء المختلفة.

ولنضرب مثلاً بموضوع طالما اختلف فيه المصريون المعاصرين بوجه عام والمعنيون منهم بالحياة السياسية والعامة بوجه خاص وهو موضوع القطاع العام ومستقبله: إلغاء؟ .. أم إبقاء؟ ..

فما أكثر الدفاع المستميت أو الهجوم الدؤوب .. وما أكثر التمجيد أو التعريض .. وليس أمامنا إلا من يرى فى القطاع العام قدس الأقداس الذى يجب ألا يمس أو من يراه أساس البلاء ومصدر كل داء وشراً لا مناص من إزالته تماماً من الوجود!

وفى ظل هذا المناخ المتردى للحوار فإننا لم نسمع إلا أقل القليل عن حقيقة أداء القطاع العام .. ولم نتفق بعد بشكل عمومى حول معيار تقييم مشاريع القطاع العام: أهو النهوض بحماية طبقة فى مواجهة طبقة أو طبقات أخرى؟ .. أم هو القيام بوظيفة اجتماعية فى المقام الأول؟ .. أم هو المعيار السائد فى المجتمعات المتقدمة ألا وهو معيار الربحية والمردود الاقتصادى الملائم؟

وفى إطار هذا الجدل الذى يحلو لنا أن نسميه بالجدل القبلى ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين، فإننا لا نتساءل عما أنفق على القطاع العام .. وعما حققه هذا القطاع العام من مردود اقتصادى عبر العقود الثلاثة الماضية؟ .. وفى إطار هذا الجدل القبلى .. نجد موقفاً غريباً كل الغرابة: فبدلاً من قيادة حزب الأغلبية للأمة ـ فى ظل رؤية اقتصادية ومستقبلية واضحة الأبعاد وواضحة الأهداف والمرامى والسبل والسياسات والأدوات ـ فإننا بصدد محاولة دؤوبة لمعرفة الرأى الذى تسانده الأغلبية من الشعب: متناسين أننا فى مفترق الطرق تاريخياً، وأن التواجد فى مفترق الطرق تاريخياً يريد من يقود الأغلبية للضوء والنور والمستقبل المزدهر لا من يبحث عن حماية له فى موافقة ومساندة الأغلبية: لا سيما بصدد أمور أصدر التاريخ حكمه النهائى عليها .. وجاء التصديق على هذا الحكم فى شكل الأحداث المتداعية فى بلدان الكتلة الاشتراكية منذ بدأ جورباتشوف حركته التى تشبه الزلزال الهائل فى الاتحاد السوفيتى وبلدان شرق أوروبا.

إننا ـ اليوم ـ فى أمس الحاجة لمن يقود الحوار السياسى إلى خارج دائرة المواقف والعواطف الشخصية ويدخل به إلى دائرة التحليل والمقارنة والمفاضلة التى لا تنطلق من أحكام مسبقة ولا تتوخى الانسجام مع نتائج أعدت سلفاً ولا تستهدف إرضاء عاطفة سياسية أو ائتلافاً سياسياً كما تستهدف خدمة مصالح ذاتية لمن ارتبطوا شخصياً بسياسات وقرارات معينة كان فى ظلالها نموهم ونمو سلطانهم ونفوذهم ..

فإذا تمكنا من الخروج بالحوار السياسى من دوائر الحوار القبلى حيث التراشق بالتهم والترامى بالخيانة والعمالة وانتقلنا لطور أكثر علمية فى الجدل والحوار، حيث الاعتماد الكلى على التحليل المادى والمقارنة والمفاضلة بين الآثار والنتائج المختلفة للسياسات والقرارات المختلفة، كان بوسعنا أن نجد إجابات سليمة وواعدة لأسئلة على أكبر قدر من الأهمية والحيوية والخطورة مثل الأسئلة الكبيرة التالية:

- ماذا أدى القطاع العام لنا فى ظل الاستثمارات التى خُصصت له؟ .. وهل كان المردود الاقتصادى مقبولاً أم متواضعاً؟ وكم كلفنا الاحتفاظ بمشاريع لا تحقق الحد الأدنى من الربح المقبول لأى مشروع من المشاريع؟

- هل من المناسب الإبقاء على قوانين العمل وتشريعات العمال الحالية، أم من المفيد لهدفنا الأكبر والأسمى وهو معدلات إنتاج أكبر وأكثر أن نعيد النظر فى تلك القوانين والتشريعات بحيث نخلق إطاراً أفضل تتوازن فيه الحقوق والواجبات؟

- هل من المناسب السماح باستمرار قرارات التغيير المتعاقبة فى سياسات الاستثمار ومناخ العمل الحر .. أم من الأجدى خلق وتنمية الشعور باستقرار مناخ الاستثمار والعمل الخاص فى أمان كامل من تغيرات تحدث تحولات جذرية فى المعادلات الأساسية للمشاريع الخاصة - وهو أخطر عامل يؤدى بالاستثمار الخاص للهروب والبعد والتوارى ؟

- هل من المناسب والمجدى الإبقاء على دور الدولة الكبير فى مجالات كالخدمات وتجارة السلع الغذائية والملابس وغيرها مما أثبتت التجارب جدوى تركها للمشاريع الخاصة؟

ـ هل من المناسب والمجدى الإبقاء على الفلسفة الحالية للمؤسسة التعليمية والتى تخرج ـ فى المقام الأول ـ موظفين عموميين لا أكثر ولا أقل؟

أسئلة كثيرة كبيرة، سيكون من الأسهل مواجهتها والبحث عن إجابات لها إذا بدأ الحوار من نقطة البعد عن العواطف والآراء المسبقة وارتكز على التفكير الواقعى المادى البحت ..

نجيب محفوظ ..

ملاحظات حول الأديب العبقرى والجائزة الكبرى

(1)

فى عام 1939 بدأ نجيب محفوظ رحلته مع نشر أعماله الروائية بنشر روايته الأولى (عبث الأقدار) وكان قبل ذلك قد ترجم كتاب (مصر القديمة) عن الإنجليزية ونشره فى سنة 1932 كما نشر قصصاً قصيرة جمعت بعد ذلك فى مجموعة (همس الجنون). وكانت رواية (عبث الأقدار) أول رواية ضمن سلسلة أراد نجيب محفوظ بها أن يدون التاريخ المصرى القديم فى سلسلة طويلة من الروايات قدر لها أن تصل إلى أربعين رواية، وهى السلسلة التى نشر منها (عبث الأقدار) فى سنة 1939 و(رادوبيس) فى سنة 1943 و«كفاح طيبة» فى سنة 1944. إلا أن تحولاً جذرياً يطرأ على نوايا نجيب محفوظ الأدبية فينتقل مع انتقاله من حى العباسية إلى حى الجمالية إلى قلب الحياة المصرية وليكون لذلك أثره الكبير عليه إذ يتوقف عن مشروعه الروائى الفرعونى ويبدأ مرحلته العظمى التى نشير إليها اليوم بالمرحلة الاجتماعية والتى بدأت برواية (القاهرة الجديدة) ثم (خان الخليلى) ثم (زقاق المدق) ثم (بداية ونهاية) وأخيراً برائعته الثلاثية (بين القصرين وقصر الشوق والسكرية). وقد نشرت كل رواية من هذه الروايات بعد

نشر هذا الفصل كمقال بجريدة الأخبار عدد 20 أكتوبر 1988 ...

بضع سنوات من كتابتها فجاء نشرها لأول مرة كالتالى: القاهرة الجديدة (1945). وخان الخليلى (1946)، زقاق المدق (1947)، بداية ونهاية (1949)، أما رواية (السراب) (وهى رواية تحليلية نفسية) فقد نشرت فى عام (1948)، وأخيراً فإن الثلاثية والتى أتمها نجيب محفوظ فى شهر أبريل (1952) لم تنشر كما أراد لها كرواية واحدة وإنما ثلاث روايات نشرت الأولى منها فى سنة (1956) ثم نشرت الثانية والثالثة معاً خلال سنة (1957).

وخلال السنوات ما بين 1952 و1959 توقف نجيب محفوظ عن الكتابة تحت تأثير شعوره بأن تغييرات سنة 1952 الكبرى قد أنهت المجتمع الذى كان يتناوله فى أدبه الروائى منذ (القاهرة الجديدة) وحتى الثلاثية.

وفى عام 1957 يكتب نجيب محفوظ روايته الكبيرة (أولاد حارتنا) وهى الرواية التى لم تنشر فى مصر قط، ثم يبدأ منذ سنة 1961 برواية (اللص والكلاب) مرحلته الثالثة وهى المرحلة الفلسفية التى نشر خلالها رواياته العظيمة (اللص والكلاب ـ 1961) و(السمان والخريف ـ 1962) و(الطريق ـ 1964) و(الشحاذ ـ 1965) و(ثرثرة فوق النيل ـ 1966) و(ميرامار ـ 1967).

ثم يكتمل نضج العبقرية الأدبية لنجيب محفوظ فيستمر فى العطاء الخصب فينشر ما بين عام 1968 وعام 1988 أكثر من 26 رواية ومجموعة قصصية لعل أروعها (المرايا ـ 1972) و(الكرنك ـ 1974) و(ملحمة الحرافيش ـ 1977).

ورغم عظيم الحب والتقدير لكل حرف من حروف أدب نجيب محفوظ العظيم، فإن اعتقاد كاتب هذه السطور الشخصى أن آثار المرحلة الاجتماعية (القاهرة الجديدة، خان الخليلى، زقاق المدق، بداية ونهاية، بين القصرين، قصر الشوق، السكرية) سوف تبقى معلماً بارزاً من معالم الأدب العربى لا يدانيها معلم آخر فى الأدب الروائى

العربى؛ فإن عمق ودقة وصف نجيب محفوظ للحياة المصرية والنفس البشرية وجوانبها المختلفة فى تلك البيئة الخاصة أمر لم يقدر عليه أحد مثل نجيب محفوظ. ولا يقلل هذا من عظمة أعمال نجيب محفوظ الأخرى، فلا شك أن (اللص والكلاب) و(الطريق) و(ميرامار) و(ملحمة الحرافيش) هى آثار أدبية تملك كل المؤهلات اللازمة للوقوف على قدم المساواة مع آثار أعظم الروائيين فى تاريخ الأدب العالمى.

(2)

قيل كثيراً أن جائزة نوبل للأدب قد تأخرت كثيراً عن المجىء لنجيب محفوظ، وهو قول صادق تماماً؛ فإن نجيب محفوظ يستحق تلك المكانة الرفيعة والتقدير الأسمى ويستحق الجائزة العظمى منذ صدور الثلاثية فى سنة 1956 و1957؛ ولا يوجد سبب وراء هذا التأخير إلا قصور حركة الترجمة من جهة وعدم استعداد الغرب من جهة ثانية لأن يقبل منح ذلك التقدير الأعظم لأديب غير غربى بسهولة .. فلا يزال الغربيون بوجه عام بعيدين إلى أبعد الحدود عن التسليم بأن نجيب محفوظ ـ وغيره من أبناء مصر والعالم العربى ـ لا يتساوون فقط وأبرز أفذاذ الغرب بل ويتفوقون عليهم تفوقاً ظاهراً فى أكثر من مجال .. فمما لا شك فيه أن (طه حسين) بدوره الرائد فى ترقية الفكر العربى و(عباس العقاد) بموسوعيته غير المسبوقة كانا جديرين بالجائزة .. ولا شك أن (يحيى حقى) يفوق فى مقامه الأدبى نصف الذين حصلوا على الجائزة خلال العقد الثامن من هذا القرن .. ولكن نجيب محفوظ بجهاده الدؤوب ومواصلته طريق الإبداع والعبقرية لأكثر من نصف قرن من الزمان جعل من شبه المستحيل على الغرب ألا يقدره التقدير الواجب والمستحق.

(3)

وإذا انتقلت من الحديث عن نجيب محفوظ العظيم للحديث عن جائزته العظمى؛ فإن أعظم ما قيل عن الشعور العام عندما أعلن أن جائزة نوبل للآداب قد منحت لكاتب مصر الفذ نجيب محفوظ أن كثيرين من المهتمين بشئون مصر كانوا قد فقدوا الأمل فى الشعور بفرح عظيم عميق كهذا الفرح الذى انتشت وانتعشت به ملايين العقول والنفوس والأرواح فى مصر والعالم العربى عشية إعلان نبأ منح جائزة نوبل فى الآداب لكاتب مصر العظيم نجيب محفوظ يوم الخميس 13 أكتوبر (1988). ومن أعظم ما قيل أيضاً عن هذا الإنجاز الفذ أنه لا يقل بحال من الأحوال فى قيمته ودلالته عن أى انتصار حربى أو سياسى كبير: فماذا يعنى نصر أكتوبر 1973 إن لم يكن فحوى معناه أن المصريين ظلوا ـ بعد هزيمة يونيو 1967 المخزية ـ يحملون فى صدورهم وأنفسهم القدرة على الفعل والإنجاز؟ .. وماذا يعنى أى نصر سياسى أو قتالى أكثر من معنى أن نجيب محفوظ ـ الأديب العربى المصرى ـ هو الرجل الذى أقر العالم واعترف بأنه الأجدر بهذا التشريف العظيم دون باقى أهل الأرض قاطبة؟ وأى شرف يدانى شرف نجيب محفوظ أول كاتب فى تاريخ اللغة العربية وآدابها يحمل صحف مصر والعرب حملاً على أن تجعل من اسمه ونبأ إنجازه العظيم مادة العنوان الأكبر لكل صحف العرب ذات الشأن، بعدما كانت تلك العناوين قاصرة على أبناء الساسة والسياسة.

(4)

وأخيراً، فإننى أغتنم هذه الفرصة لأسلط الأضواء على هذه الجائزة العظمى: فى العاشر من ديسمبر 1896 توفى العالم الكيميائى السويدى الشهير الفريد عمانويل نوبل. وبعد أربعة أيام من وفاته أعلنت وصيته التى لم يكتب لها أن تنفذ إلا فى عام 1901. والخلاصة، أن نوبل قد خلف من وراءه ثروة طائلة من مخترعاته والتى كان على

رأسها اختراع الديناميت وغيره من المواد شديدة الإنفجار. وكان الفريد نوبل إلى جانب كونه عالماً ذائع الصيت والشهرة، شخصية عامة اشتهرت بتبنيها لقضية السلام وضرورة نشره فى العالم.

وعندما نشرت وصيته ـ فى سنة 1896 ـ عرف العالم أن الفريد نوبل قد قرر أن توضع تركته الضخمة فى ودائع مضمونة ينفق من ريعها سنوياً على جوائز كبرى فى عدة مجالات من مجالات الإبداع على مستوى العالم.

وقد كانت جوائز نوبل منذ إنشائها فى عام 1901 خمس جوائز، هى جوائز نوبل فى الطبيعة (الفيزياء) والكيمياء والآداب والطب واسمها الكامل جائزة نوبل فى علم وظائف الأعضاء والطب والسلام. وفى عام 1969 أضيفت جائزة سادسة هى جائزة نوبل فى العلوم الاقتصادية.

وقد جاء فى وصية نوبل المؤرخة فى 27 نوفمبر 1895 ما يلى:

(ويمنح مجمع العلوم السويدى جائزة الطبيعة والكيمياء، ويمنح معهد كارولين باستكهولم جائزة التشريح والطب، ويمنح مجمع استكهولم جائزة الآداب. وتقرر منح جائزة السلام نخبة مؤلفة من خمسة أعضاء ينتخبها مجلس النواب النرويجى).

وقد جاء فى نهاية الوصية على لسان صاحبها ـ الفريد نوبل ـ ما يلى:

(وإن رغبتى الصريحة فى منح الجوائز ألا ينظر فى ذلك إلى وطن المرشح، لينال الجائزة من هو أحق بها سواء كان من الأمم الإسكندنافية أم لم يكن منها).

ومنذ سنة 1901 جرى العرف على أن يكون الاحتفال السنوى بتوزيع الجوائز فى يوم وفاة الفريد نوبل أى فى اليوم العاشر من شهر ديسمبر من كل سنة؛ على أن يتم الاحتفال بتوزيع كل الجوائز فى العاصمة السويدية، عدا جائزة السلام والتى يتم الاحتفال بتوزيعها فى أوسلو عاصمة النرويج. كذلك جرى العرف على أن يشهد ملك

السويد وأعضاء العائلة المالكة السويدية والوزراء الاحتفال بالملابس الرسمية كما يحضر الاحتفال أحفاد الفريد نوبل الأحياء. هذا بالنسبة لكل الجوائز عدا جائزة السلام التى جرى العرف على الاحتفال بها فى مقر البرلمان النرويجى فى أوسلو.

وإذا قصرنا الحديث على جائزة نوبل فى الآداب؛ فإن نظرة واحدة لقوائم الأدباء الذين منحوا هذه الجائزة العظيمة كفيلة بأن توضح لنا المقام الرفيع للذين يمنحونها. ففى سنة 1913 منحت الجائزة لشاعر الهند العظيم طاغور، وفى سنة 1915 منحت الجائزة للأديب الفرنسى رومان رولان، ثم منحت الجائزة فى سنة 1921 لأديب فرنسا العظيم أناتول فرانس، وفى عام 1925 منحت الجائزة للأديب الأيرلندى الأشهر جورج برنارد شو الذى وصف الجائزة بأنها مثل طوق للنجاة ألقى لشخص بعد وصوله بالفعل لبر الأمان. وفى سنة 1927 منحت الجائزة للفيلسوف الفرنسى الشهير برجسون، وفى عام 1934 منحت الجائزة للمؤلف المسرحى الإيطالى ذائع الصيت لويجى بيراندللو الذى يعرف عند غير المتخصصين بمسرحيته الشهيرة (سبع شخصيات تبحث عن مؤلف). وفى سنة 1936 منحت الجائزة للكاتب المسرحى الأمريكى يوجين أونيل، ثم فى عام 1938 للكاتبة الأمريكية بيرل باك بعد أن ذاع صيتها عقب نشر روايتها الشهيرة «الأرض الطيبة» التى كتبتها بعد زيارتها الشهيرة للصين. وفى عام 1947 منحت الجائزة لأديب فرنسا الشهير أندريه جيد وفى العام التالى 1948 للشاعر الإنجليزى ت.س. اليوت وفى العالم التالى 1949 للروائى الأمريكى الشهير وليام فوكنر، وفى عام 1950 تمنح الجائزة لواحد من أعظم العقول التى عرفتها البشرية وهو الفيلسوف البريطانى الشهير برتراند راسل، وفى عام 1953 تمنح الجائزة للزعيم البريطانى الأشهر سير ونستون تشرشل لا بصفته سياسياً وإنما كمؤرخ (فهو صاحب التاريخ الكبير للحرب العالمية الثانية)، وفى عام 1954 تمنح الجائزة لأشهر كتاب الرواية الأمريكيين وهو أرنست همنجواى، وفى سنة 1957 ينال الجائزة أديب فرنسا الشهير

البير كامو الذى مات بعد ثلاث سنوات فى حادث سيارة بالجزائر، وفى السنة التالية 1958 تمنح الجائزة للروائى الروسى بوريس باسترناك مؤلف رواية (دكتور زيفاجو)، وفى سنة 1962 يحصل الروائى الأمريكى العبقرى جون شتاينبك على الجائزة العظمى، وفى عام 1964 تمنح الجائزة لفيلسوف وأديب فرنسا الشهير جان بول سارتر مؤلف (الوجود والعدم) و(دروب الحرية) و(الماركسية والوجودية) .. وعشرات غيرها من المؤلفات ذائعة الصيت؛ إلا أن سارتر يعلن رفضه للجائزة لاستهجانه لشخصيات لا تستحقها فى سنوات سابقة. وفى سنة 1969 تمنح الجائزة للكاتب المسرحى الأيرلندى صمويل بيكيت، وفى سنة 1947 تمنح الجائزة لأديب روسيا المنشق ألكسندر سولجينيتسن مؤلف رواية (يوم واحد فى حياة إيفان ديزينوفيتش) ورواية (عنبر سرطان) ورواية (أغسطس 1914) ورواية (ارخبيل الجولاج) .. وغيرها من الأعمال الروائية التى كانت توزع فى الاتحاد السوفيتى بصفة سرية لمنع نشرها. ولا شك أن أديب مصر العظيم نجيب محفوظ هو نجم لامع لا يقل عظمة وعبقرية وتفرد فى الإبداع عن النخبة التى اقتطفت أسماءها من بين الذين حصلوا على الجائزة عبر تاريخها. كما أننى لا يساورنى شك أنه ـ بالاشتراك مع ألكسندر سولجينيتسن ـ أعظم الذين حصلوا على تلك الجائزة العظمى منذ رفضها جان بول سارتر فى عام 1964.

العقاد .. شاعراً وفيلسوفاً

فى عدد مجلة أكتوبر الأسبوعية والذى صدر يوم 7 يناير 1990 تحدث كاتب بمقال بالمجلة عن أعظم عقلية ثقافية وفكرية وأدبية مصرية فى القرن العشرين وهو عباس العقاد فأورد ـ على سبيل التقرير ـ أن الناس لم تكن تختفل (ولا ريب أنه أراد «تحتفل») بعباس العقاد كشاعر .. ودلل على صواب معتقده هذا ببيت من الشعر لأكبر صعلوك فى تاريخ الأدب العربى المعاصر وهو عبد الحميد الديب .. وهو البيت الذى يقول فيه الديب عن العقاد:

عـبـقـرى الجـهل فى ثوب أنيق ۝ مضحك الكبر كتمثال الطريق

ولا شك أن العقاد كشاعر هو أحد أعظم شعراء مصر واللغة العربية فى القرن العشرين .. ويبدو أن كاتب المقال الفاضل لم يطالع رواية (دعاء الكروان) وما جاء فى إهداء عميد الأدب العربى إذ يهدى الرواية للعقاد بتلك الكلمات:

(إلى صديقى الأستاذ الكبير عباس محمود العقاد ـ سيدى الأستاذ أنت أقمت ديواناً فخماً فى الشعر العربى الحديث، فهل تأذن فى أن أتخذ له عشاً متواضعاً فى النثر العربى الحديث).

نشر هذا الفصل كمقال بجريدة مايو عدد الاثنين 26 فبراير 1990 ...

كذلك يبدو أن كاتب المقال الفاضل لم يسمع بأن الدكتور طه حسين قد بايع العقاد ـ فى سنة 1924 ـ أميراً لشعراء العربية فى كلمة يحفظها أى شخص ملم بأدبنا العربى الحديث (ألقى الدكتور طه حسين خطبته التى بايع فيها العقاد أميراً لشعراء العربية فى مسرح حديقة الأزبكية مساء الجمعة 27 أبريل سنة 1934 ونشر نص الخطبة كاملاً فى جريدة الجهاد عدد 29 أبريل سنة 1934) .. ولعل من المفيد إيراد آخر كلمات طه حسين فى تلك الخطبة: (ضعوا لواء الشعر فى يد العقاد، وقولوا للأدباء والشعراء: أسرعوا واستظلوا بهذا اللواء، فقد رفعه لكم صاحبه).

ولا شك أن كاتب المقال لم يطالع دواوين العقاد العشرة وهى «يقظة الصباح» (1916) و«وهيج الظهيرة» (1917) و«أشباح الأصيل» (1921) و«أشجان الليل» (1928) و«وحى الأربعين» (1933) و«هدية الكروان» (1933) و«عابر سبيل» (1937) و«أعاصير مغرب» (1942) و«بعد الأعاصير» (1950) و«ما بعد البعد» والذى صدر سنة 1965 أى بعد سنة من انتقال عملاق الأدب العربى لجوار الله.

كذلك يبدو أن الكاتب الفاضل لم يطالع السلسلة الممتعة من المقالات والتى نشرها الشاعر الكبير الأستاذ أحمد عبد المعطى حجازى منذ أسابيع قليلة بالأهرام عن العقاد كشاعر إنسانى عالمى عظيم بوجه عام وعن ملحمته الشعرية الرائعة (ترجمة شيطان) بوجه خاص، وهى الملحمة التى كتبها العقاد فى السنوات الأخيرة للحرب العالمية الأولى ونشرت لأول مرة بديوان «أشباح الأصيل» سنة 1921 وقد وضع الأستاذ أحمد عبد المعطى حجازى هذه القصيدة الملحمية فى نفس مستوى الملاحم الشعرية العظمى لكبراء شعراء الإنسانية أمثال «ميلتون» و«إليوت»؛ وهو رأى منصف وعظيم فى آن واحد.

ولا شك عندى أن الاستشهاد بعبد الحميد الديب على عدم أهمية العقاد كشاعر هو كالاستشهاد برأى بائع جوال فى حى شعبى على عدم صواب ودقة أفكار فلاسفة

على شاكلة (سبينوزا) أو (ديكارت) أو (كانط) أو (فختـه) أو (شوبنهـاور) .. ويشبه ذلك أيضاً الاستشهاد برأى قصاب (جزار) فى شعر البحترى أو (ابن الرومى) أو (أبى الطيب المتنبى) أو (أبى العلاء المعرى)!

كذلك لا ريب أن وصف عبد الحميد الديب لعملاق الفكر والأدب العربى «عباس العقاد» بعبقرى الجهل هو وصف لا يمكن بحال من الأحوال انطباقه على العقاد! فمن ذا الذى يطاوع عقله على وصف العقاد ـ صاحب أكبر عقل عربى فى القرن العشرين وصاحب أوسع معرفة موسوعية فى تاريخ أدبنا ـ من ذا الذى يطاوعه عقله على وصفه بالجهل كما فعل (عبد الحميد الديب) ؟ .. ومن ذا الذى يقبل أن يكرر شعر (عبد الحميد الديب) كله؟ وهل يقبل ذلك كاتب المقال، وهو إنسان فاضل وصاحب قلم عفيف؟ .. هذا ما لا أظنه.

أما شاعرية العقاد؛ فهى بلا حاجة لدليل على عظمتها ناهيك عن وجودها .. وكل ما أرمى إليه فى هذا المقال، أن أدل القراء بوجه عام والجدد منهم فى حب الأدب بوجه خاص إلى «العقاد» كشاعر عظيم بكل ما تعنيه تلك الصفة من معان وأبعاد.

وسيكون اختيارى لبعض أشعار «العقاد» بلا منهج محدد، وإنما مجرد ضرب أمثلة قليلة عن شعر يملأ أكثر من ألف صفحة كبيرة: وتضمه دواوين عشر كما أوضحت آنفاً؛ فى ديوانه «أعاصير مغرب» يتحدث الشاعر الذى تخطى الخمسين عن فتاة دون العشرين فيقول:

فى توبة الخمسين يشغله ... وجه ويملأ صدره رغبا

ويظل يسأله وإن وهبا .. ... ويبيت يسمعه وإن كذبا

ويعد منه الزور مأثرة ... أو لا يريد بزوره سببا؟

وفى نفس الديوان يتحدث عن غارات الحرب العالمية الثانية والتى كانت تجعل الفتاة تلقى بنفسها ـ من الخوف ـ على ذراعه فيقول:

صوت النذير الذى أبقاك خائفة | على ذراعى قولى كيف أخشاه
أو البشير الذى يدعوك ثانية | إلى الطريق لعمرى كيف أرضاه
الحب والحرب وا ويلا قد اجتمعا | فى القلب فانقلبت أحوال دنياه

وفى نفس الديوان وعن نفس الفتاة (م. ى) يقول العقاد:

تريدين قلبى؟ خذيه خذيه | رويدك لا بل دعيه دعيه
دعيه إذا غبت عنى أرى | محياك فيه وحبى فيه
وسر أبوح به خلسة | وإن كنت من قبل لم تسمعيه

كما يقول أيضاً:

بنية ما صنعت؟ جزاك ربى | بحب فى مشيبك مثل حبى
لقد غيرتنى حتى لو أنى | أرى قلبى إذن لجهلت قلبى

ويقول فى نفس القصيدة:

أخاف وكان لى قلب قرير | فها أنذا إذا صفر النذير
أتوق إلى غد لتراك عينى | وأرجم من يغار بمن يغير

* * *

وكانت لى سلالم أرتقيها | فرادى لا أبالى ما يليها
فعدت مثنيا عجلا كأنى | أخو العشرين مرتقيا سنيها

* * *

وكنت من الســـامــــة لا أبالى أذمَّ الناس أم حــمــدوا فــعــالى

فــهــا أنا ذا أســائل مــا عــســاها ســتــســمع فى من قــيل وقــال

* * *

أعــود إلى الحــيــاة فــتلك عندى همــوم المســتــعــيــد المســتــعــد

تحــديت الحــيــاة فــهل جــزتنى بهــذا الحب عن ذاك التــحــدى؟

أما قصيدة «من تقليد نشيد الإنشاد» فى نفس الديوان وعن نفس الفتاة فقطعة رائعة من الشعر العاطفى يمزقها اجتزاء أبيات منها دون أبيات. وكذلك قصيدته الرائعة (تقويم العام) والتى يقول فى مستهلها:

تقـــــويم هــذا العــــــام من لحــظــاتــه الأولــى لــديــك

قـــومى ارفـــعــــيــــه وارفـــعى عنه الغطاء بــراحــــتـــــيك

من يــوم مــطــلــعـــــــه إلـى رجـــعـــاه مـــوقـــوف عليك

وعن مرحلة الأفول .. نجد الشاعر العظيم يقول:

قــالوا اسلُهــا ودع البكاء فــإنهــا فى حــبــهــا ليــست بذات وفــاء

ومــصــيــبــتى فــيــهــا اثنتــان لأننى أبكى لمن لا يســـتـــحق بكائى

من كان يبكى الأوفيــاء ففى الأسى لمن اســتــحق أســاه بعض عــزاء

ثم تأتى قصيدته (هنت والله) بإبداع شعرى وجدانى منقطع النظير:

هــونــت خــطــبــك جــــــــداً وخلــتـــــه لن يــهــــــونا

حــــمـــــداً لكيـــدك حــمـــداً حـــمــــداً يفـــيض العــيـــونا

بـــدلـــت بـــالـــنـــار بـــرداً وبالهـــــيـــــام .. سكونا

وأنت أمــنــت الفـــــتـــــونا

وأنــت مـــــــــــاذا أمــنــت

قــــــد هــنــت والـلـه هــنــت

ثم يقول فى صورة شعرية عبقرية:

يا فـــرحـــة القلب لما ... رخـــصت بعـــد غـــلاء
خـــســـرى بذلك تما ... وتم منك نجـــائى
ولو حـــســـبتك غنما ... لطال فـــيك شـــقائى

وغـــص قـــلـــبـــى بـــدائـــى
لكن رحـــمت فـــخنت
وهـــنـــت والـــلـــه هـــنـــت

ثم تمعن فى كلماته هذه:

فـــراغ بـــارد شـــــاتٍ ... بـــلا مـــــاض ولا آت
أأمـــــوات؟ نـعم لـكـن ... نحس فـــراغ أمـــوات
ويـــا بـــؤس الـــفـــنـــاء ... نحـــســـه فى كل مـــيـــقـــات

أما قصيدته التى كتبها عن أعظم أديبات العربية (مى زيادة) عند موتها فى سنة 1941 فإنها تحفة فنية قائمة بذاتها .. يقول العقاد فى مطلع قصيدته (آه من التراب):

أين فى المحفل «ميّ» يا صحابْ؟
عـــودتنا ها هنا فـــصل الخطابْ
عـرشـهـا المنبـر مـرفـوع الجناب
مستجيب حين يدعى مستجابْ
أين فى المحفل «ميّ» يا صحابْ؟

وفى سنة 1938 يموت كلبه (بيجو) فيرثيه بقصيدة لا مثيل لها فى الشعر العربى؛ بل ويقدم للقصيدة بمقدمة نثرية غاية فى الروعة .. وما أجمل أبياته فى نهاية القصيدة إذ يقول:

أبكيك .. أبكيك وقل الجزاء

يا واهب الود بمحض السخاء

يكذب من قال طعام وماء

لو صح هذا ما محضت الوفاء

لغائب عنك .. وطفل رضيع

وإذا تركنا شعر العقاد العاطفى، وجدنا فيضاً من الموضوعات التى تنتمى لعشرات الأفكار والمواقف والعواطف ..

فى مستهل ديوانه (بعد الأعاصير) نجد قصيدة رائعة بعنوان (يوم ميلادى) يقول فى مطلعها:

يوم ميلادى تقدم	وتأخر .. وتكلم
لا تقل لى قبل عام	كيف كنا .. أنا أعلم
لا تقل لى بعد عمرى	كيف نمسى .. لست تعلم
غاية الأمر أظانين	وبعض الظن يأثم

ثم استمع لحكمته الرائعة فى الأبيات التالية:

لا تعجبن لعيب	وأعجب لفضل ونبل
نقص الطبائع أصل	والفضل ليس بأصل

* * *

لا أبالى اليوم أن أغضبتكم	فى سبيل الحق فارضوا وانعموا
أكرم الناس فلا أكتمهم	أنتمو أهون من أن تكرموا
ما على دنياكمو أن تغفلوا	أبد الدهر وألا تفهموا

* * *

ثق من خيانات بنى آدم ... إذن وقل أنتم ثقات عدول

لا تشك هذا عن هذا ففى ... هذا وهذا عنصر لا يحول

* * *

طباع الناس منكشف قذاها ... لمن يبلى بهم فى حالتيه

يسىء الظن محتاج إليهم ... ومن قصدوا بحاجتهم إليه

فلا البأساء ترفعه لديهم ... ولا العلياء ترفعهم لديه

* * *

ثم تمعن فى أبياته الرائعة عن مشاعر (العاديين) من الناس وهم السواد الأعظم تجاه (المتميزين) منهم وهم القلة الاستثنائية:

ما قلت فيهم مقالاً يغضبون له ... وكلهم مفعم بالغيظ موتور

الحق أن لهم عذراً فحسبهمو ... أن الكمال لأهل النقص تعيير

هم يحقدون على من راح يصغرهم ... بالذم، والذم فيه الحق والزور

فكيف يرضون عمن كل محمدة ... فيه، ملام لهم حق وتصغير

وما أكثر ما تأملت واقع المصريين المعاصرين وفى أذنى كلمات العقاد الرائعة عنهم:

أجدادكم إن عظموا ... وأنتمو لم تعظموا

فإن فخركم بهم ... عار عليكم مبرم

ثم انتقل مع العقاد لتأمل الكون والحياة فى أبياته الرائعة:

لماذا نحب؟ لماذا نموت ... لماذا ولدنا؟ يجبك السكوت

ثلاثة أسئلة كل من ... يثرثر فيها عىٌ صموت

أجبها بأن الخلود عظيم ... وأنا هنالك ظل يفوت

كذلك تأمل قوله:

أقـوام هذا الشـرق مـا سـئـمت　　　شيم العـبيـد، وقـبـحت شيـمـا
لا يحلفــون بغــيـــر من رفــعت　　　ســاداتهم .. فليـرفـعـوا الخـدمـا

أو تأمل روعة الكلمات والمشاعر فى تلك الأبيات:

لا يهــــــزنك على بابك طرق　　　ودع الهـــاتف مـــا شـــاء يدق
مــــا وراء البــــاب لى من أمل　　　فى طلاب المجد .. أو لى فيه عشق
هانت الدنيـا فـمـا فى خلقـهـا　　　شـاهد أو غـائب يحـدوه صـــدق
من دنا فليـدن أو من يبـتـعـد　　　فليـــفـــرق بيننا غـــرب وشـــرق
رحم الله زمـــــانا كــــان فى　　　كل سلك لى من الهـاتف عـــرق

وللأسف الشديد، فإنه من المتعذر الإشارة لمعظم شعر العقاد فى دواوينه الأربعة الأول، نظراً لطول القصائد وعدم جدوى الاستشهاد ببعض أبيات تلك القصائد التى تقوم على «وحدة موضوعية» لا شك فيها .. ولعل أفضل ما أختم به هذا المقال هو أن أدعو قراءه إلى قراءة قصيدة العقاد الرائعة (ترجمة شيطان): وهى عمل شعرى ملحمى عظيم لا يقل فى إبداعه وعظمته وثرائه وتفرده عن ملحميات (ملتون) و(اليوت) كما أوردت فى مستهل هذا المقال .. وترجمة شيطان هى القصيدة التى تبدأ بالأبيات التالية:

صاغه الرحمن ذو الفضل العميم　　　غـسق الظلمـاء فى قـاع صـقـر
ورمى الأرض بـه رمى الرجـــــيم　　　عـبـرة فـاسـمع أعـاجـيب العـبـر

ورغم طول القصيدة (تتكون من مائتين وعشرين بيتاً)؛ فإن روح العبقرية الشعرية تظل متدفقة حارة فيها من مبتداها إلى منتهاها.

عباس العقاد..
ذكرى وتحية

في اليوم الثالث عشر من شهر مارس من كل سنة تحلُّ ذكرى وفاة العقاد: تلك الشخصية العقليةُ والأدبيةُ والسياسيةُ الموسوعية شبه الأسطورية. ولدَ العقاد في 28 يونيه 1889 في أسوان .. ولظروف عديدة توقف عن الدراسة بعد حصوله على الشهاد الابتدائيــة في سنة 1902. وكأن القــدر قد أراد له أن يكون أكبر عقل ثقافي في تاريــخ مصر والشرق بأسره خلال القرن العشرين رجلاً لم يحصل إلا على الشهادة الابتدائية .. ولكنه فاق في علمه وثقافته (طولاً وعمقاً وعرضاً) فيالق كاملة من حملة أعلى الشهادات في عشرات التخصصات والمجالات. وما بين تاريخ نشر أول مقال له في جريدة «الجريدة» وهو مقاله بعنوان (الاستخدام .. أو رق القرن العشرين) .. وبين تاريخ وفاته (في 13 مارس 1964) ملأ العقاد الحياة بفكر وكتابات ومواقف نابضة بالعملقة والمناصرة التي لا تلين للحرية والديمقراطية والعظمة الإنسانية. فخلال تلك السنوات ينشر العقاد أقل قليلاً من ستة آلاف مقال .. وعشرة دواوين من الشعر، ومائة واثنين وثلاثين كتاباً (أربعة وعشرون منها نشرت بعد وفاته) .. في شتى نواحي الفكر والمعرفة والثقافة والفن والأدب والحياة .. ولا شك أن الرجل الذي أورد الدكتور

نشر هذا الفصل كمقال بجريدة مايو عدد الاثنين 12 مارس 1990 ...

حمدى السكوت قائمة بنحو ألفين وواحد وعشرين كتاباً ومقالاً وضعت عنه باللغة العربية، بالإضافة لنيف ومائة كتاب ومقال عنه بلغات أجنبية لا شك أن هذا الرجل لا يلخص فى مقال عابر كهذا المقال ينشر بصحيفة من الصحف فى ذكرى وفاته .. وإنما يهدف هذا المقال لتسليط الضوء على عدد قليل من أبرز جوانب الشخصية العقادية ..

فمن جهة أولى، فإن حياة العقاد مثال جبار على أن الإرادة الإنسانية جديرة بتحقيق ما تريد .. كما أن هذه الحياة العقادية ـ فى حد ذاتها ـ مثال جبار على أن قيمة الرجل الكبير هى فى ذاته وليست فى ماله أو جاهه أو منصبه: فما أصغر كل الحكام والوزراء الذين تعاقبوا على حياتنا إن قيست قاماتهم بقامة العقاد .. بل ما أكثر ما يثيرون الضحك والرثاء ـ فى آن واحد ـ إن عُقدت تلك المقارنة بين معظمهم وبين ذلك الطود العملاق!

ومن جهة ثانية، فإن أهم ما ميز فكر العقاد ونضجت به كتاباته هو تلك الفكرة القوية والصائبة بأن البشرية مدينة فى تقدمها وتطورها لتلك الثلة القليلة من النابغين والمتميزين .. وإن المجتمع الذى لا يوقر ولا يعظم النوابغ هو مجتمع لا أمل فيه ولا رجاء فى تقدمه، لأنه مجتمع يسوده «العاديون» .. ولا ريب أن نكران قيمة المتميزين فيه هو نتيجة لسيادة الحقد والتناحر بين أبنائه! .. ولا شك أن تلك الفكرة القوية هى الخلفية الحقيقية لتخصيص العقاد لأكثر من ثلاثين من كتبه لشخصيات فذة كالشخصيات الإسلامية التى تناولها فى العبقريات والشخصيات الإنسانية الأخرى التى تناولها فى كتابه مثل (جوته) و(بنجامين فرانكلين) و(ابن رشد) و(ابن سينا) و(برناردشو) و(شكسبير) و(محمد عبده) و(عبد الرحمن الكواكبى) و(سعد زغلول) و(سن يات سن) و(غاندى) و(محمد على جناح) و(طاغور) و(فرانسيس باكون) ..

ومن جهة ثالثة، فإن اعتداد العقاد بذاته وفكره وعقله وثقافته ووضع نفسه فى موضع أعلى ـ بكثير ـ من الرؤساء والوزراء والأثرياء، هو قيمة عظمى من القيم التى غابت عن حياتنا عندما أصبح المفكرون والكتاب والأدباء كالرقيق فى ديوان السلطان .. بل وكالعبيد الواقفين بأبواب الحكام ..

ومن جهة رابعة، فإن حياة العقاد درس ساطع لامع أمام شبابنا أن الكفاح الفردى هو أساس النجاح الحقيقى فى الحياة.

وغيرها .. وغيرها دروس وعبر عديدة من الحياة العقادية .. استحضرتها ذكرى وفاته السادسة والعشرين ..

المؤلف ... بأقلام الآخرين*

* طارق حجى يكتب بعقلية عالم، وأسلوب أديب، ومنطق فيلسوف ...

مأمون غريب ـ مجلة آخر ساعة ـ 1992/9/9

* يشهد الله وليحاسبنى على ما أقول يوم الحساب: أننى وجدت طارق حجى قارئاً ممتازاً وعاشقاً للثقافة لحد التصوف، وهو بعيد كل البعد عن الافتعال والادعاء، وهو من الذين يحملون فى قلوبهم وعقولهم قلقاً نبيلاً من أجل المعرفة والكمال الفكرى والروحى، ومن الذين يحملون فى أعماقهم يقيناً بأن «الثقافة أولاً وأخيراً» هى الأداة المثالية التى تعتمد عليها المجتمعات الحية فى تكوين الأخلاق العامة والأخلاق الشخصية بصورتهما المثالية. إن كتاب «نقد العقل العربى» لطارق حجى كتاب رائع ودقيق وملىء بالإلهام لكل الذين يريدون أن يتحرروا من الأمراض العقلية وينطلقوا على طريق صحة العقل وسلامة التفكير.

رجاء النقاش ـ جريدة الأهرام ـ2000/5/28

* طارق حجى يصدر كتباً كما تجىء تختفى دون أن يقرأها الكثيرون ـ والعيب فينا والشرف له ...

أنيس منصور ـ جريدة الأهرام ـ 1993/10/26

* هذا المؤلف ينفرد باطلاع واسع ندر أن تجد له مثيلاً منذ أجيال ...

محمود عبد المنعم مراد ـ جريدة الأخبار ـ 1988/8/14

---

* اختار الناشر هذه «النبذ» الموجزة من بين أكثر من مئتى مقال عن المؤلف نشرت ما بين 1978 و 2001 بخلاف ما نشر عنه من كتب.

* المفكر الكبير طارق حجى قدم للمكتبة العربية العديد من المؤلفات الهامة التى كانت من علامات الطريق نحو رؤية مستقبلية مستنيرة ..

مأمون الغريب ـ مجلة آخر ساعة ـ 1992/9/9

* وكان طارق حجى ... على حق .. وكان يتميز عن غيره بأنه كان يؤصل نقده للنظرية الماركسية بأدواتها نفسها .. ويكشف عن تناقضاتها مع حقائق العصر ... وكان ينقد التطبيق الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى لكنه كان يركز على النظرية كنظرية. ومع ذلك لم يبخس كارل ماركس وفريدريك إنجلز حقهما كمفكرين كبيرين أضافا إلى البشرية محاولة لفهم الواقع وإصلاحه ... كان طارق حجى من الكتاب القلائل المنظرين فى موضوعية وتهذب علمى راق .. وكنا نحن اليساريين ندير ظهورنا إلى ما يكتبه .. ونهاجمه ...

من كتاب (سقوط الحلم الشيوعى) تأليف عبد الستار الطويلة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995 **صفحة** 284.

* طارق حجى قارئ موسوعى فى كل مجالات المعرفة ... كاتب ومفكر سياسى .. أديب وفنان غاص فى كل بحار الأدب والفن ... خبير بترول عالمى ... سياسى يتابع أدق متغيرات السياسية الدولية..

كمال الملاخ ـ الأهرام الاقتصادى ـ 1987/9/28

* طارق حجى ... إدارى ناجح، ومفكر متطور، أفكاره تجئ على شكل عبارات حكيمة، أى حقائق مكثفة مبسطة، شكلها بسيط، ولكن مضمونها ليس كذلك...

أنيس منصور ـ جريدة الأهرام ـ 1993/3/4

* يعكس طارق حجى فى كتبه نبض المثقفين المصريين واتفاقهم حول أهمية إحداث تغيير جوهرى فى حياة مصر العامة ...

أحمد بهجت ـ 1993

* إن طارق حجى يعيدنا إلى عصور ازدهار اللغة العربية ...

صلاح لبيب ـ 1989

* طارق حجى ليس مثقفاً واحداً بل هو عدة مثقفين فى واحد.

عبد الستار الطويلة ـ 1994

* طارق حجى يدور فى أكثر من فلك ويتفوق فى أكثر من دائرة...

عادل البلك ـ جريدة مصر السياحية ـ 1992/1/2

* طارق حجى جمع بين مزايا المفكرين جان جاك روسو ومنتسكيو، إذ يصور بنيان المجتمع الجديد بوجهة نظر المؤرخ والفيلسوف معاً ..

د. **زهيرة البيلى ـ مجلة أكتوبر** ـ 1990/9/3

* طارق حجى مهارته وثقافته الفذة حملته إلى الصفوف الأولى القيادية ليس فقط فى بلده ـ مصر ـ بل وأيضاً على المستوى الدولى.

مها عبد المجيد ـ مجلة «اقرأ» السعودية ـ 1991/9/12

* استطاع طارق حجى أن يكون مفكراً وأديباً ومثقفاً على درجة كبيرة من العمق وإدارياً تستحق تجربته أن تكون نبراساً لكل من يريد أن ينجح ويتفوق فى عمله وحياته ...

يسرى حسان ـ مجلة حريتى ـ 1995/1/22

* إن كلام طارق حجى سليم له حجية ولا يمكن أن يقال أنه كلام جرايد فهو صادر من باحث سياسى واجتماعى اشتهر بعمق التفكير والتجرد ...

نجيب المستكاوى ـ الأهرام الرياضى ـ 1991/5/29

توجد عشرات الفصول من
كتابات المؤلف بالإنجليزية
والعربية.على موقع خاص
بشبكة الإنترنت عنوانه:

www.heggy.org

والبريد الإلكترونى له:

heggy@heggy.org



" يشهد الله وليحاسبنى على ما أقول يوم الحساب: أننى وجدت طارق حجى قارئاً ممتازاً وعاشقاً للثقافة لحد التصوف، وهو بعيد كل البعد عن الافتعال والادعاء، وهو من الذين يحملون فى قلوبهم وعقولهم قلقاً نبيلاً من أجل المعرفة والكمال الفكرى والروحى، ومن الذين يحملون فى أعماقهم يقيناً بأن «الثقافة أولاً وأخيراً» هى الأداة المثالية التى تعتمد عليها المجتمعات الحية فى تكوين الأخلاق العامة والأخلاق الشخصية بصورتهما المثالية. إن كتاب «نقد العقل العربي» لطارق حجى كتاب رائع ودقيق وملئ بالإلهام لكل الذين يريدون أن يتحرروا من الأمراض العقلية وينطلقوا على طريق صحة العقل وسلامة التفكير."

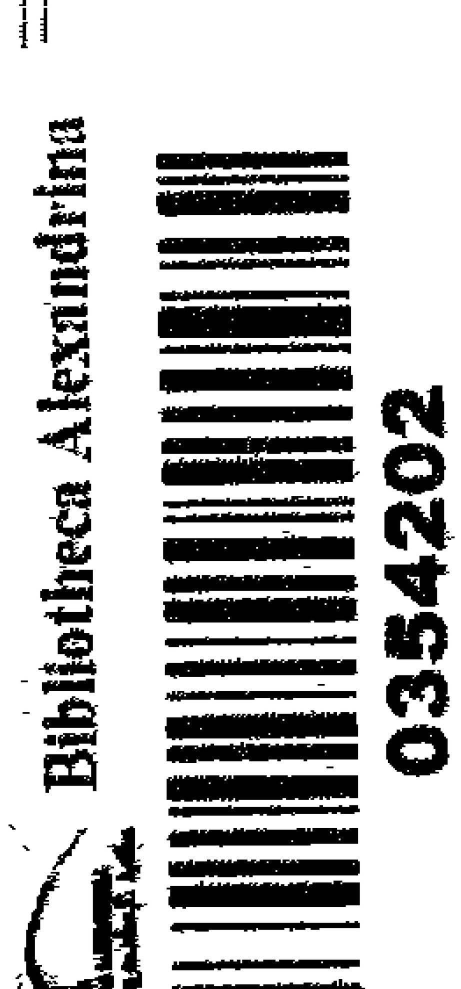
رجاء النقاش - جريدة الأهرام - 2000/5/28

" طارق حجى يكتب بعقلية عالم، وأسلوب أديب، ومنطق فيلسو

مأمون غريب - مجلة آخر ساعة - 1992/9/9

" هذا المؤلف ينفرد باطلاع واسع ندر أن تجد له مثيلاً منذ أج

محمود عبد المنعم مراد - جريدة الأخبار - 1988/8/14



ISBN:977-282-102-8